القســـم الثانـي

(دراسة اختيارات ابن إياز في المحصول)، ويشمل ستة فصول:

** الفصل الأول : المسائل المتعلقة بالمفردات .

** الفصل الثاني : المسائل المتعلقة بالتراكيب .

** الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالعوامل.

** الفصل الرابع : المسائل المتعلقة بالمعربات والمبنيات .

** الفصل الخامس : المسائل المتعلقة بالأعاريب .

** الفصل السادس : مسائل متفرقة .

الفصـــل الأول

المسائل المتعلقة بالمفردات، ويشتمل على

١- وزن (كـــلا) و (كـــلتا).

٢- (كـــلا) و(كـــلتا) بين الإفراد والتثنية .

٣- حقيقة (ياء) المؤنثة المخاطبة.

٤- حقيقة (جَيْر).

٥- حقيقة (حبذا) وإعراب مخصوصها .

٦- أفعل في التعجب بين الاسمية والفعلية.

٧- حقيقة (ليس).

٨- حقيقة (حاشا) في الاستثناء .

٩- (إذن) الناصبة للمضارع بين البساطة والتركيب ، والخلاف في إعمالها.

١٠- (مهما) بين البساطة والتركيب.

١١- (لات) بين البساطة والتركيب .

١٢- حقيقة (أدوات النداء) .

١٣- حقيقة أسماء الأفعال .

١٤- الضمير في (إياك) وأخواتها.

١٥- تعيين الاسم من لفظ (هذا) .

١٦- دلالة (الواو) على الترتيب.

١٧- (كم) بين البساطة والتركيب .

١٨- بين الأصالة والفرعية في (تاء) التأنيث و(الهاء) .

١٩- (أيمن) في القسم بين الإفراد والجمع.

٢٠- الخلاف في بنية حرف التعريف.

١- وزن (كـــلا) و (كـــلتا).

اختلف النحويون في وزن (كلا) و(كلتا) بناء على اختلافهم في حقيقة التاء والألف فـــي (كلا) و(كلتا) قال الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:

"وزن (كِلَا): فعَل، كـــ (مِعَى) بكسر الميم واحد الأفعال، و(كِلْتا) : فعْلي، كـــ (ذِكْرَى) فألفه للتأنيث، والتاء منقلبة إما عن واو، وهو اختيار ابن جنى[١]، وإما عن ياء، وهـــو اختيار أبي على[٢].

والجرمي[٣] يذهب إلى أن التاء زائدة للتأنيث والألف منقلبة عن لام الكلمة، وهو فاسد؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً؛ لأنها لا يسكن ما قبلها إلا أن تكـــون ألفـــاً كـــــ(قطـــاة) و(حصاة)، ولأن مثال (فِعتل) مفقود ،والحمل عليه غير جائز ..." أهـــ[٤]

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يـــرى أنَّ التاء أصلية وليست زائدة وهي منقلبة إما عن واو أو ياء، ويرى أن ما ذهب إليـــه أبو عمر الجرمي من زيادة التاء هو مذهب فاسد.

**** الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحويون في حقيقة الألف والتاء في (كلا) و(كلتا)، وترتب عليه اختلافهم فـــي وزن الكلمتين، وذلك على النحو التالي:

أولاً:

ذهب شيخ النحاة سيبويه إلى أن الألف والتاء بدل من لام الكلمة، وأشار إلى رأيه هذا في موضعين من كتابه:

الموضع الأول حيث قال: "وأما (كلتا) فيدلك على تحريك عينها قـــولهم: رأيـــت كـــلا اخويك، فـــ(كِلَا) كـــ(مِعَىً) واحد الأمعاء ومن قال: رأيت كِلْتَا أُخْتَيك فإنه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سمي به شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة وصارت التـــاء بمنزلـــة الواو في (شَرْوى) "[٥].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٥١/١، ١٥٢، دراسه وتحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشـــق الأولـــي ١٤٠٥هـــ ، ١٩٨٥م، وهمع الهوامع١٣٨/١.

(٢) توضيح المقاصد للمرادى ٨٨/١، تحقيق د / عبد الرحمن علي ســـليمان ط الثانيـــة ، مكتبـــة الكليـــات الأزهرية ، بدون وهمع الهوامع ١٣٨/١، وهو اختيار ابن برهان أيضاً في شرح اللمع ٢٢٨/١ تحقيق د/ فائز فارس الأولي الكويت ١٤٠٤هـــ ، ١٩٨٤ م .

(٣) سر صناعة الإعراب ١٥١ ،١٥٢، وهمع الهوامع ١٣٨/١، وشرح الأشموني ٢٧٦/٤ ضبط وتصحيح ابراهيم شمس الدين منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ١٤١٧هـــ ١٩٩٧ م .

(٤) المحصول في شرح الفصول ١١٨/١ ،١١٩.

(٥) الكتاب ٣٦٤/٣.

والموضع الثاني قوله:

وكذلك تاء (أخت)، و(بنت)، و(ثنتين) و(كلتا)؛ لأنهن لحقن للتأنيث وبُنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة، كما بُنِيَتْ سَنْبَةٌ بناء جَنْدَلَة، واشتقاقهم منها ما لا زيادة فيه دليل على الزيادة[١].

- **من خلال هذين النصين يتضح أنَّ** شيخ النحاة يرى أن الألف في (كلتا) للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في (بنت)، و(أخت) فوزنها على رأي سيبويه (فِعْلى) كما يرى أن ألف (كلا) أصلية وليست للتثنية، وهي لام الكلمة فوزنها (فِعَل).
- وأيد رأي سيبويه ابن عصفور فقال: و(كلتا) لا يتصور أن تكون التاء أصلاً لحذفها في (كلا)، ولا زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها، وهو حرف صحيح، ولكونها حشواً، ولا زائدة لغير تأنيث لأن التاء لا تزداد حشواً فلم يبق إلا أن تكون مما انقلبت عنه ألف (كلا) وهو الواو، لأن الألف إذا جُهِلَ أصلها حُمِلَتْ على الواو ؛لأنه الأكثر وأيضاً فإن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء[٢].
- وممن حكم بأنها مبدلة من الواو – أيضاً – أبو حيان [٣].

وذهب الكوفيون إلى أن الألف في (كلا)، و(كلتا) للتثنية واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

١٠- فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ * كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَه** [٤]

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣١٧/١.

(٢) الممتع فى التصريف لابن عصفور ٣٨٥/١، تحقيق د/ فخر الدين قباوة دار المعرفة ببيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٣) المبدع في التصريف لأبي حيان ١٥٨ تحقيق / عبد المجيد السيد طلب – مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

(٤) البيت من الرجز لأبي الدهماء كما في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ١٥٠/٣، تحقيق إبراهيم الابياري منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة وورد في أسرار العربية ٢٥٦، الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (٦٢) ٣٩٢/١، وشرح الكافية للرضي ٨٠/١، وهمع الهوامع ١٣٨/١، ط ، دار الكتب العلمية لبنان الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م اللغة: السلامي واحد السلاميات وهي العظام التي بين كل مفصلين من مفاصل الإصبع فى اليد والرجل .

والشاهد قوله : فى (كلت) حيث جاء المفرد من (كلتا) على أن تكون (كلتا) مثنى.

فأفرد في قوله: (كِلْتَ) فَدَلَّ على أن (كلتا)، مثنى واستدلوا على ذلك – أيضاً – بأن الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حال النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب – كألف (عصا) ونحوها [1].

وأيد السهيلي الكوفيين فيما ذهبوا إليه، حيث قال: ومن الحجة لهذا القول أن (كِلاَ) بفهم من لفظه ما يفهم من لفظ (كلّ) وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادعى أن لام الفعل (واو) وأنّه من غير لفظ (كُلّ) فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له يؤيده.

فإن قيل لهم: ولم كُسِرَت الكاف من (كلا) وهي في (كلّ) مضمومة فلهم أن يقولوا: كسرت إشعاراً وتنبيهاً على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسرة، ألا تراهم كسروا العين من (عشرين) إشعاراً بتثنية العشر.

- ومن حجتهم أن (كلتا) بمنزلة (بنتا) و(ثنتا) والألف في (ثنتا) لا خلاف أنها ألف تثنية، فكذلك (كلتاهما)، ومن ادعى أن الأصل فيهما (كلواهما) فقد ادعى ما تستبعده العقول، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان [2].

وحاصل ما قيل في ألف (كلا) و(كلتا) أن ألف (كلا) قيل بدل عن (واو) وقيل عن (ياء)، وألف (كلتا) للتأنيث والتاء بدل عن (واو)، وقيل عن (ياء)، وقيل: الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق، وقيل للتأنيث [3].

ثانياً: مذهب أبو عمر الجرمي:

ذهب الجرمي إلى أن التاء مزيدة، والألف لام الكلمة ووزنها عنده (فِعْتَل) [4]، ووزن (كِلَا) أيضاً (فِعَل).

وقد أفسد الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي وساق الأدلة على ذلك [5]، وهو نفس كلام ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب حيث

---

(١) أسرار العربية للأنباري ٢٥٦ تحقيق د / فخر صالح قداره ط دار الجيم بيروت الأولي ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .

(٢) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي ص ٢٢٢ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض دار الكتب العلمية ط الأولي ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٧٦/٤.

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٥١/١، ١٥٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/٤.

(٥) المحصول في شرح الفصول ص ١١٩/١.

قال: يشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو: طلحة، وحمزة، وقائمة، وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو: سِعْلاة، وعِزْهاة، واللام في (كلتا) ساكنة كما ترى فهذا وجه.

ووجه آخر، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخراً لا محالة، و(كلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن.

وأيضاً فإن (فِعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيُحمل هذا عليه، فإن سَمَّيت بـ(كلتا) لم تصرفه في قوله سيبويه معرفة ولا نكرة؛ لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف (ذكرى)، وتصرفه نكرة في قول أبي عمر؛ لأن أقصى أحواله عنده أن يكون كقائمة، وقاعدة وعَزَّة وحمزة) [1].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في وزن (كلا) و(كلتا) فمنهم من يرى أن وزنيهما (فِعَل) ، و (فِعْلي)، وذلك بناء على أصالة الألف فيهما: وأصالة التاء في (كلتا) لأنها مبدلة من أصل، وهذا ما ذهب إليه شيخ النحاة سيبويه، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن وزن (كِلْتَا) (فِعْتَل) بناء على أنَّ الألف منقلبة عن أصل، وهي لام الكلمة، وأنَّ التاء زائدة ووزن (كِلَا) على هذا المذهب ينبغي أن يكون (فِعَل) وإن لم يصرح بذلك ابن إياز عن الجرمي غير أن قوله بأصالة الألف في (كلتا) ينبغي أن يماثله القول بأصالتها في (كلا).

والحق أن ما اختاره ابن إياز في هذه المسألة هو الصواب ، وأنه محق في اعتراضه قول الجرمي وذلك لأنه لو كان الأمر في (كلتا) كما زعم الجرمي لقالوا في النسبة إليها: (كِلْتَوِيّ)، فلما قالوا (كَلَوِيّ) واسقطوا التاء دلَّ على أنهم أجروها مجرى التاء التي في (أخت) التي إن نَسَبْت إليها قلت:أَخَوِيّ[2].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٥١، ١٥٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٢٧٦ .

٢- (كــلا وكــلتا) بين الإفراد والتثنيــة.

(كلا) و(كلتا) من الألفاظ الملحقة بالمثنى في الإعراب ، فتعرب إعرابه كما هو معروف ، وقد اختلف النحاة في هذين اللفظين من ناحبة الإفراد والتثنية ، قال الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

".... وهما مثنيان في المعني دون اللفظ عند البصريين لوجهين :

الأول : أنه يخبر عنهما بالمفرد ، قال الله عز اسمه : (كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا). [١]

وقال الشاعر :

١١- كِلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُمْ * أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ**[٢]

ولوكانا مثنيين لوجب تثنية خبرهما.

والثاني : أنهما يضافان إلي ضمير التثنية كقولك : كلاهما ، وكلتاهما ، ولو كانا مثنيين معنى ولفظاً لما أضيفا إلي ذلك ألا تري أنك لا تقول : اثناهما ، ولاثنتاهمــا ، وعنــد الكوفيين أنهما مثنيان في اللفظ والمعنى لوجهين :

الأول قول الراجز:

١٢- فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ * كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَه** [٣].

فإذا كان للمؤنث مفرد فللمذكر كذلك ؛ لأنه فرعه .

الثاني : أنهما يكونان في الرفع بالألف وفي الجر والنصب بالياء تقول : جــاء نــي : كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهمــا وهــذه حالــة التثنية .

فيقال لهم أولاً: الأصل في (كلت)من قول الشاعر : (كلتا) فحذف الألف ضرورة ...

ويقال لهم ثانياً : لو كان كما ذكرتم لرفعا بالألف علي كل حال ، ونصبا وجرا باليــاء

---

(١) الآية(٣٣)سورة الكهف .

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد الإنصاف مسألة(٦٢)١/٣٩٢ ، وأســرار العربيــة ٢٨٦ ، المســائل الخلافية ص ١١٦ ، وغير ذلك.

اللغة : الشرى : موضع تنسب إليه الأسود ، يقال للشجعان : ما هم إلا أسود الشرى ، والأغلب يراد منــه الأسد ، والضيغم : الأسد أيضاً ، وأصل اشتقاقه من الضغم وهو العض الشديد.

والشاهد فيه قوله : (كلا أخوينا ذو رجال) حيث أخبر عن (كلا) بمفرد وهو قوله : (ذو رجال) فبقــى على جهة اللفظ.

(٣) البيت سبق تخريجه برقم (١٠) ص ٨٩ .

كالمثنى ، وفي أن ذلك مختص بحالة الإضافة إلي المضمر دون المظهر دلالة علي أنهما ليسا مثنيين ..... [1].أهـ.

من خلال هذا النص يتضح أن ابن إياز يختار رأي البصريين في أن (كلا) و(كلتا) مفردين لفظاً ومثنيين معني ، وذلك من خلال ذكره لمذهب البصريين أولاً ثم رده لأدلة الكوفيين .

** **الدراسة والمناقشة :**

ذكر ابن إياز أن النحاة اختلفوا في (كلا) و(كلتا) من ناحية الإفراد والتثنية على مذاهب

أولاً : مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنى ، كلفظ " زوج" فلفظه لفظ المفرد ويقع علي اثنين [2]، والألف فيها كالألف في عصا ورحا [3].

وحجتهم في ذلك:

١- أنهما في حال إضافتهما إلي الظاهر يكونان بالألف في حالات الإعراب الثلاثة والمثني ليس كذلك [4]، ولا يعترض علي ذلك فيقال : إنهما قد جاء علي لغة من يلزم المثنى الألف ، لأن جميع العرب تستعملهما بالألف إذا أضيفا إلي الظاهر [5].

٢- أنهما لا ينطق بالواحد منهما فلا يقال في الواحد : (كل) بخلاف المثنى[6] فإنه مبني علي أن يكون هناك واحد ملفوظ به مثل:(رجلين) [7]، واحده(رجل) .

- وأما ما استدل به الكوفيون من قوله : فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ[8] .

---

(١) المحصول فى شرح الفصول ١١٩/١ -١٢٠.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٢٧٦ تحقيق د / صاحب أبو جناح ط وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .

(٣) الإنصاف مسألة(٦٢) ٣٩٢/١ ، ائتلاف النصرة ص ٥٥ ، خزانة الأدب ١٣٠/١.

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥٥/١ تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ط دار القلم دمشق الأولي ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م ، الإنصاف مسألة(٦٢) ٤٠٠/١، اللباب ٣٩٨/١.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤٥/١.

(٦) اللباب ٣٩٨/١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١.

(٨) سبق تخريجه برقم (١٠).

وقول الشاعر :

١٣- **كِلْتَ كَفَيهِ تُوَالَـى دَائِمـاً *** بِجِيُوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنِعَمْ** [١]

، فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون حذف الألف للضرورة الشعرية [٢].

فالأصل أن يقول : كلتا ، فحذف الألف ضرورة ، بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله : (في كلت) وضمها في قوله : (كلت كفيه) ولكان معنى المفرد مخالفا لمعني المثني [٣].

٣-أنهما يضافان للمثني فتقول : كلا أخويك ، ولو كان مثنيين للزم أن يضاف الشئ إلي نفسه وهذا باطل[٤].

٤-أنهما يخبر عنهما إخبار المفرد فيعود الضمير إليها مفرداً حملاً علي اللفظ .

كقول الشاعر:

١٤- **أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا *** عَلَى مَاسَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ** [٥]

فقال : حريص ولم يقل: حريصان .

وقال الآخر:

١٥ - **كِلَا يَوْمَى أَمَامَةَ يُوْمُ صَدٍّ *** وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا**[٦]

---

(١) البيت من الرمل وورد في شرح الكافية ٨٠/١ ، الخزانة ١٣٣/١ ، توالي : تتابع ، الجيش : الجند ، ويريد هنا الكثرة ، العقاب : النكال ، النعم : جمع نعمه وهي هنا المال ، والشاهد قوله : كلت كفيه حيث استعمل مفرد كلتا فدل على أنها مثنى ، وهذا مذهب الكوفيين

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٣٩/١ ، أسرار العربية ص٢٥٧ ، شرح الكافية للرضى ٨٢/١.

(٣) شرح الكافية للرضى ٨٢/١.

(٤) كتاب الشعر للفارسى ١٢٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٩٩/١ تحقيق غازي مختار طليمات دار الفكر سورية الأولي ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م

(٥) البيت من الوافر وهو لعدي بن زيد فى الكتاب ٧٤/٣ ، وبلا نسبة في : المقتضب للمبرد ٢٤١/٣ تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م ، كتاب الشعر ١٢٧/١ ، شرح المفصل ٥٤/١ ، الإنصاف مسألة(٦٢)٣٩٤/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٤/١ تحقيق د كتور ، كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر العراقي ١٩٨٢ م .

(٦) البيت من الوافر وهو لجرير : الديوان ٦٠٨ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٣/١ ، تحقيق د / تركى بن سهو بن نزال العتيبي ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م وبلا نسبة في كتاب الشعر ١٢٦/١ ، الإنصاف مسألة(٦٢) ٣٩٤/١ ، شرح المفصل ٥٤/١ .

وقال تعالى : (كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا) [1]، فقال عز وجل (آتت) ولم يقل:(آتتا)؛ لأنه جعل ذلك لقوله: (كلتا) في اللفظ ولو جعله علي معني قوله (كلتا) لقال: آتتا[2].

ولا يعترض علي هذا بأنهما قد أخبر عنهما إخبار المثنى ، وذلك لأن المفرد في اللفظ المثنى في المعنى يجوز أن يحمل علي كل من اللفظ ، ومن المعنى [3].

كما حمل لفظ (كل) ، و(من) على المعنى تارة ، وعلى اللفظ أخرى ، فقال تعالى : (...وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ..) [4]، (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [5] فعاد الضمير بالجمع حملا علي المعنى ، وقال تعالى: (وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا) [6] .

و (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [7] فعاد الضمير مفرداً حملاً علي اللفظ فكذلك (كلا ، وكلتا) لفظهما مفرد ومعناهما مثنى ، فلك أن تحمل الخبر تارة علي اللفظ فتفرد الضمير ، ولك أن تحمله علي المعني فتثنيه[8] .

وقد جمع الشاعر بينهما في قوله :

١٦- كَلَاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهُمَا رَابِى**[9]

فقال : (أقلعا) حملاً علي المعني فأعاد الضمير بلفظ المثنى ، وقال (رابي) حملاً علي اللفظ ، فأعاد الضمير بلفظ المفرد[10].

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الكهف .

(٢) معانى القرآن للأخفش ٦١٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٢٥٦/١.

(٤) الآية(٨٧)سورة النمل .

(٥) من الآية(٤٢) سورة يونس.

(٦) من الآية(٩٥) سورة مريم.

(٧) الآية(١٦)سورة محمد.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١.

(٩) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه دار صاد بيروت ١٩٦٦ م ٣٢/١ ، وكتاب الشعر ١٢٨/١ ، وبلا نسبة فى : الخصائص ٣٢١/٢ ، الإنصاف مسألة(٦٢) ٣٩٨/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥/١ ، وشرح المفصل ٥٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٢ تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل بيروت بدون ،و اللباب للعكبري ٣٩٩/١ ، والمغنى لابن هشام ٢٢٨/١ .

والشاهد في قوله : (كلاهما قد أقلعا) فعاد الضمير إلى (كلا) بلفظ المثنى فدل على أنها مثنى.

(١٠) كتاب الشعر ١٢٨/١ ، الإنصاف ٣٩٨/١.

وقال الآخر :

١٧-إنَّ المَنِيَةَ وَالحَتُوفَ كِلاهُمَا *** يُوفِي المَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى[١]

فقال : يوفي حملاً علي اللفظ وقال : يرقبان حملاً علي المعنى[٢] .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وبه جاء التنزيل [٣]، كما مر في سورة الكهف ، وبهذا رد البصريون ما استدل به الكوفيون علي أنهما مثنيان لفظاً ومعنى من جهة السماع .

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً، ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية .

وقد احتج الكوفيون بالسماع والقياس[٤].

أما القياس : فالدليل علي أن ألفهما للتثنية انقلابها ياء في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلي المضمر مثل: رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، ولو كانت الألف فيهما مقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب ألف عصا إذا قلت : رأيت عصاهما ، مررت بعصاهما، فلما انقلبت الألف فيهما إلي الياء ، كما تنقلب الألف في : الزيدان والعمران دل ذلك علي أنهما مثنيان لفظاً ومعنى[٥] .

أما السماع : فقد ورد مفرد(كلتا) في قول الشاعر :

١٨- فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ *** كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَه

فأفرد (كلت) وهي بمعنى إحدى فدل علي أن (كلتا) مثنى [٦].

وقال الآخر:

١٩- كِلْت كَفَيه تُوَالِى دَائِماً *** بِجِيُوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَمْ[٧]

---

(١) البيت من الكامل وهو للأسود بن يعفر في مغني اللبيب ٢٢٨/١ ، شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤٨/١ ، والخزانة ٥٧٥/٧ ، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٥٦/١.

والشاهد في قوله : كلاهما يوفي ، يرقبان فقال يوفي حملاً على اللفظ ، وقال يرقبان حملاً على المعنى .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤٨/١.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص٣٤ .

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، مسألة (٦٢) ٣٩٢/١ ، اللباب للعكبري ٣٩٨/١ ، الخزانة ١٣٠/١.

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، مسألة (٧٠) ٣٩٣/١.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٣٩٣/١ ، الخزانة ١٣٠/١.

(٧) سبق تخريجة برقم (١٣)ص٩٤ والبيت من الرمل وورد في شرح الكافية ٨٠/١ ، الخزانة ١٣٣/١ .

والشاهد قوله : كلت كفيه حيث استعمل مفرد كلتا فدل على أنها مثنى ، وهذا مذهب الكوفيين.

فأفرد (كلت) فدل علي أن (كلتا) مثنى ، والأصل (كل) المفيد للإحاطة فخفف بحذف إحدى اللامين وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود والإحاطة في المثنى لا في الجمع [١] وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث .

٢- عاد الضمير إليها – في بعض المواضع [٢]– بلفظ التثنية كقول الشاعر :

٢٠- كِلَاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهُمَا رَابِى**[٣].

فقد عاد الضمير في قوله (أقلعا) ، بلف التثنية فدل علي أنهما مثنيان لفظاً ومعنى.

وقد ذكر أبو حيان علي لسان أبي بكر بن طاهر [٤]، وابن خروف الإشبيلي أن هذه لغة لبعض العرب فقال : وقال أبو بكر بن طاهر ، وتلميذه ابن خروف وأبو ذر [٥] : لغة قوم يجعلون (كلا) مثنى ، ولا يقولون : كلاهما قام [٦].

رد أدلة الكوفيين:

- سبق رد ما استدل به الكوفيون من جهة السماع ، وذلك خلال ذكر أدلة البصريين ، وما قد يُعْتَرَضُ به عليها .
- أما ما استدلوا به من جهة القياس فقال البصريون : أما انقلابهما إلي الياء في حال النصب والجر إذا أضيفا إلي المضمر فلا يدل علي أنهما مثنيان لفظاً ومعنى ، وإنما قلبت الألف ياء مع المضمر لوجهين [٧]:

١- أن (كلا) و(كلتا) ملازمان للإضافة ، ويلزم جر الاسم بعدهما ، وآخرهما ألف وقد أشبها : (لدى) ، و(على) و(إلى) ، فكما أن الألف فيهم في حال الإضافة إلي الضمير تقلب ياء فتقول : لديك وعليك وإليك بخلاف إضافتهم إلي الظاهر فإنها لا تقلب فتقول لدى زيد ، وعلي بكر ، وإلي عمرو فكذلك : (كلا) و(كلتا)لا تقلب الألف مع المظهر وتقلب مع المضمر واختص ذلك بحالة النصب .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٨٠/١ ، ائتلاف النصرة ص٥٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٩٩/١ ، أسرار العربية ٢٥٥ ، همع الهوامع ١٣٨/١.

(٣) سبق تخريجه برقم (١٦) ص ٩٥ .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي أبوبكر المعروف بالخدب ، كان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين ، أجل من أخذ عنه ابن خروف توفى سنة ٥٨٠ هـ ، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٥) هو : مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجيائي النحوي الأندلسي كان إماماً في العربية من تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام توفي سنة (٦٠٤ هـ) ، البغية ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨.

(٦) الارتشاف ٥٥٨/٢.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٦٢) ٤٠٠/١ بتصرف يسير.

والجر دون حالة الرفع ؛ لأن(لديك) و(عليك) لا يستعملان إلا في حالة النصب والجر ، فلهذا كان القلب مختصاً بحالة النصب وحالة الجر فقط دون حالة الرفع [1].

٢-أن (كلا وكلتا) لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية ، ويضافان تارة إلي المظهر وتارة إلي المضمر ، من أجل ذلك أعربا إعراب المفرد في موضع وهو حالة اضافتهما إلى الظاهر ، فأعربا بالحركات المقدرة علي الألف وأعربا إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً في حال إضافتهما إلي المضمر، وإنما جعلوها مع الإضافة إلي المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد كذلك أصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمر فرع والمثنى كذلك فرع فكان الفرع أولي بالفرع فجعل لفظهما كلفظ ما يضافان إليه وما يتبعانه استحسانا [2].

أما دليلهم : أن الضمير يعود إليهما بلفظ التثنية ، فقد رده العكبري بأن ذلك حملاً علي المعني ، والإفراد علي اللفظ ، وهذا مثل (كل) ، و(من) فإن الضمير يعود إلي لفظهما تارة كقوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا) [3] وقوله : (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ) [4].

وتارة يجمع حملا علي المعنى كقوله تعالى: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ) [5]، وقوله : (وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ) [6][7].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة قد اختلفوا في (كلا وكلتا) من حيث الإفراد والتثنية ، فالبصريون يقولون أنهما مثنيان معنى مفردان لفظاً وعلي هذا المذهب الشيخ ابن إياز – رحمه الله – والكوفيون يقولون أنهما مثنيان لفظاً ومعنى.

ـ والحق أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز مؤيداً قول البصريين هو المذهب الجدير بالترجيح وذلك لقوة ما استدل به البصريون ، وخلوه من التكلف وسلامته من الإعتراض عليه ،أما ما ذهب إليه الكوفيون ففيه من الضعف والتكلف ما يغنى عن الأخذ به .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٦٢) ١/٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف مسألة(٦٢)١/٤٠٠ ، وأسرار العربية ٢٥٧ ، توضيح المقاصد ١/٨٥.

(٣) من الآية (٩٥) سورة مريم.

(٤) الآية (١١٢) سورة البقرة.

(٥) الآية (٨٧) سورة النمل.

(٦) الآية (٨٢) سورة الأنبياء.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤٠١.

٣- حقيقة (ياء) المؤنثة المخاطبة.

من العلامات التي تمييز الفعل من الاسم والحرف قبوله ياء المؤنثة المخاطبة وهي تشترك في الدخول على الفعل المضارع والأمر، فمثال دخولها على المضارع :(أنتِ يا زينب تقومين) ومثال دخولها على الأمر :(قومي يا زينب).

وقد اختلف النحويون في ياء المؤنثة المخاطبة هل هي ضمير، أو حرف؟

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:

"... وقوله: أو ضمير المخاطبة نحو: تفعلين[١]، هو مذهب سيبويه، وهي مع كونها ضميراً دالة على التأنيث، وذهب أبو الحسن الأخفش[٢]، والمبرد[٣]، إلى أنها حرف تأنيث مجردة من الاسمية كالتاء في: (قامت دعد) والفاعل مضمر، وحجتهما أن فعل المخاطب فاعله ضمير لازم الإضمار فكذلك القياس في فعل المخاطبة.

واعترض عليهما بأن التاء لو كانت حرفاً للتأنيث لثبت في التثنية ثبوت التاء في: (قامت) حين قيل: (قامتا)، ولما قيل: (أنتما تقومان) ولم يقل: (تقوميان) دلَّ على فساد قولهما [٤].

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يرى أنَّ ياء المؤنثة المخاطبة ضمير، ولا يرتضي رأي الأخفش ، والمبرد القائل بأنها حرف ، ويحكم بفساده.

** **الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحويون في ياء المؤنثة المخاطبة هل هي ضمير، أو حرف أعلى مذهبين:

أولاً: مذهب سيبويه[٥]وجمهور النحويين:

---

(١) الفصول الخمسون لابن معط ص١٦٤.

(٢) ورد رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/١، تحقيق د / عبد الرحمن السيد و د/ محمد المختون ط دار هجر الأولي ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .

وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠/٢، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٠٦/١ تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي الأولى ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م

(٣) المقتضب ٢٤٧/٤، ٢٤٨ .

(٤) المحصول في شرح الفصول ١٧٥/١ .

(٥) الكتاب ٢١٣/٤.

ذهبوا إلى أن (ياء) المؤنثة المخاطبة المتصلة بالفعل المضارع في نحو: (تفعلين) وفعل الأمر في نحو: (أفعلي) اسم، وهي ضمير في محل رفع فاعل، ونص سيبويه على ذلك بقوله في باب: وجوه القوافي في الإنشاد: "فإنما جعلوا الياء، وهي اسم، مثلها زائدة ..."أهـ[1].

وقد اختار مذهب سيبويه الفارسي[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، وابن أبي الربيع[5]، والمالقي[6]، والمرادي[7].

- **حجة أصحاب هذا المذهب:**

أولاً: أن الياء لم تثبت بنفسها من علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع، وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو: ضَرَبَنِي[8].

ثانياً: أن علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره[9].

ثالثاً: أن الياء لو كانت علامة للتأنيث بمنزلة التاء من (قائمة) وقامت والألف من (حُبْلَى) لثبتت، ألا ترى أنك تقول: (هند قامت)، و(الهندان قامتا)، و(الهندان تقومان) فثبتت التاء في ضمير التثنية وأنت تقول هنا: (أنتِ يا هند تضربين)، و(أنتما يا هندان تضربيان) ولم ينقل عن أحد من العرب (أنتما يا هندان تضربيان)، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية[10].

رابعاً: أنَّه لم يرفع من الأفعال المضارعة إلا ما اتصل به ضمير نحو: (يقومان)، و(يقومون) ، وإنما برز الضمير هنا للعلة التي أوجبت بروزه في التثنية والجمع،

---

(١) الكتاب ٢١٣/٤

(٢) المسائل البغداديات لأبي على الفارسي ص٥٨١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/١.

(٥) البسيط لابن أبى الربيع ٢٠٧/١.

(٦) رصف المباني للمالقي ص٤٤٥. تحقيق ، محمد أحمد الخراط دمشق ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص١٨١.

(٨) التذييل والتكميل ١٤٣/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠/٢.

(٩) البسيط فى الجمل لابن أبى الربيع ٢٠٦/١.

(١٠) البسيط لابن أبي الربيع ٢٠٦،٢٠٧/١، والتذييل والتكميل ١٤٣/٢، شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠/٢.

وهو اللبس: ألا ترى أنّه لو لم يبرز في التثنية والجمع لالتبس بفعل المفرد فكذلك هنا لو لم يبرز لالتبس بفعل المذكر لأنك تقول: تفعل في خطاب المذكر[١].

وقد ناقش ابن أبي الربيع هذه الأدلة ثم إختار رأي سيبويه بقوله : والذي يظهر لي قول سيبويه " [٢].

ثانياً: مذهب الأخفش:

ذهب الأخفش[٣] إلى أن الياء المؤنثة المخاطبة المتصلة بالفعلين المضارع و الأمر كما في قوله تعالى: (فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ) [٤]حرف تأنيث، فلا موضع لها من الإعراب، والفاعل مستكن، فلا يجوز أن تكون ضميراً، فهي كـ(تاء) التأنيث المتصلة بالفعل الماضي كـ(قامت) ، و(قعدت).

وقد نسب ابن هشام[٥]، والسيوطي[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]، هذا المذهب للمازني

- واستدل الأخفش على أن (ياء) المؤنثة المخاطبة حرف وليست بضمير بأمور:

أولاً: أن فاعل الفعل المضارع المفرد لا يبرز نحو: (هند تقوم)، (زيد يقُومُ) ففرقوا في الغيبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث، ولما كان الخطاب مشتركاً بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتيج إلى علامة تميز المؤنث من المذكر، فقالوا: (تقومُ يا زَيدُ)، و(تقومين يا هندُ) [٨].

ثانياً: أن الضمير في الظهور والكُمُون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتي ظهر في أحدهما ظهر في الآخر، ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر ألا ترى أنك تقول: (زَيْدُ قامَ) فيستتر الضمير، وتقول في المؤنث: (هندُ قامت)،

---

(١) التذييل والتكميل ١٤٣/٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠/٢.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢٠٦/١.

(٣) ورد رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/١، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠/٢، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٠٦/١، والتذييل والتكميل ١٤٢/٢، ورصف المباني ص ٤٤٤ ٤٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٨/٣.

(٤) من الآية رقم (٣٣) سورة النمل.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٤٢٩/٢.

(٦) همع الهوامع للسيوطي ١٩١/١.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣١٢/١.

(٨) التذييل والتكميل ١٤٢/٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠/٢، وهمع الهوامع ١٩١/١.

فيستتر، وكذلك تقول: (الزيدان قاما)، و(الهندان قامتا) و(زيد يقوم)، و(هند تقوم)، ولا تجد هذا النوع ينكسر، فيجب أن يقال في مثال قولك: (أنتِ يا هندُ تضربين) إن الفاعل مضمر، والياء دالة على تأنيث ذلك المضمر كما يقال في المذكر: (أنْتَ يا زَيْدُ تَضْرِبُ) والفاعل ضمير مستتر[1].

ثالثاً: أن الأخفش قاس فعل المخاطب على فعل الغائب، فكما أن فعل الغائب يستتر فيه ضمير الغائب إذا كان مفرداً ولا يبرز، وإنما في التثنية والجمع فكذلك ينبغي أن تكون فعل المخاطب يستتر فيه ضمير المفرد، وإنما يبرز ضميره في التثنية والجمع، وكما استوى في فعل الغائب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز كذلك ينبغي أن يستوي في فعل المخاطب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز؛ فلذلك قلنا في تفعلين إن ضمير المخاطبة فيه إنما هو مستتر؛ لأنه مفرد والياء فيه علامة تأنيث[2].

- **رد هذا المذهب:**

وقد اعترض على هذا المذهب بعض النحويين كابن مالك[3]، وابن أبي الربيع[4]، والمالقي[5]، والسيوطي[6]، وردوه بأمور:

أولاً: أن (ياء) المؤنثة المخاطبة لو كانت حرفاً وعلامة، لم تثبت معها تاء المضارعة، لاجتماع علامتي تأنيث، كما لم تثبت مع تاء التأنيث، فلا يقال: (فاطمتات).

ثانياً: أنها لو كانت حرفاً، لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث، كما يُفعل بتاء التأنيث.

ثالثاً: أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة مختصة فيقاس هذا عليه[7].

رابعاً: وهو أن الأخفش جعل (ياء) أفعلي كتاء (فَعَلَتْ) فيقال له: لو كانت الـ(ياء) كالـ(تاء) لساوتها في الاجتماع مع الألف الاثنين، فكان يقال: أفعلنا كما يقول:

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٠٧/١.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٢/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي على الشلوبين ٣٢٦/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١.

(٤) البسيط في شرح الجمل الكبير لابن أبي الربيع ٢٠٧/١.

(٥) رصف المباني للمالقي ٤٤٥.

(٦) همع الهوامع ١٩١/١.

(٧) رصف المباني للمالقي ص٤٤٥.

(فعلتا)، ولكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن ما نعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز[1].

كما ردَّ ابن أبي الربيع على الدليل الثاني الذي استدل به الأخفش فقال: المضمر لا يختلف في الكمون والظهور إذا أمكن لحوق علامة التأنيث نحو: (زَيْدٌ قام)، و(هِنْدٌ قامَتْ) ، وإذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلابد من الظهور والمخالفة للمذكر؛ ليكون ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث، وأنت إذا قلت: (أنتَ يا زيدُ تضربُ) بالتاء للخطاب، وإذا قلت: (أنتِ يا هندُ تضربينَ) وجب ظهور الضمير؛ ليفرق بين المذكر والمؤنث، إذْ لو لم يظهر، لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق؛ لأنَّ الفعل المذكر لا يلحقه علامة التأنيث من آخره ، وإنما يكون ذلك في الماضي[2].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في ياء المؤنثة المخاطبة، فذهب سيبويه وجمهور النحاة الى أنها ضمير، وتبعهم في ذلك الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله –، أما الأخفش، والمازني فقد نُسِبَ إليهما القول: أنهما يريان أنها حرف تأنيث لا موضع لها من الإعراب.
- **وأرى أنَّ** ما ذهب إليه ابن إياز من ترجيح لمذهب سيبويه والجمهور ، هو الصحيح ، وذلك لسلامة مذهبهم من الاعتراضات التي لم يسلم منها مذهب المخالفين له ، وقد سبق بيان ذلك.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٤.

(٢) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/٢٠٧.

٤- حقيقـــة (جير) .

جير : لفظ من ألفاظ الجواب بمعنى : (أَجَلْ) و(نَعَمْ) ، ووزنه (فَعَلَ) كأمس بالكسر، وقد يفتح فيكون كـ (أَيْنَ) و(كَيْفَ) [١]، وقد اختلف النحويون في حقيقتها.

قال الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

".. وأما (جير) فذهب أبو الفتح إلى أنها حرف يجاب بها كـ (نعم) و(أجـل) و(بلـى) وإن) ، وهو رأي المصنف [٢]، وبنيت علي حركة ؛ لسكون ما قبل أخرها وكانت كسرة علي الأصل ".

فإن قيل : كيف حرك آخرها بالكسرة وقد هرب منه فى (أين)و(كيف)؟ قيل هذه كلمـة قليلة التردد في كلامهم وذانك الاسمان كثير استعمالهما ففتح آخرهما بخلافها .

وذهب عبد القاهر الجرجاني[٣] إلى أنها اسم من أسماء الأفعال ومسماها:أعترف وأقر.

قال ابن الخشاب : ولا تبعد ذاك فإن قلتها في الاستعمال وغرابتها أشبه بباب الاسـمية من باب الحرفية .... ويدل علي هذا أقول الأسدى :

٢١- وَقَائِلَةٍ : أَسِيْتَ ؟ فَقُلْتُ : جَيْرٍ * أَسِيٌّ إِنَّنِى مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ** [٤]

وذاك لأن باب أسماء الأفعال يجوز تنوينها كـ(صَـهْ) و(صَـهٍ) ، و(إِيـهْ) و(إِيـهٍ)، والحروف لا تنون ضرورة ولا اختياراً فاعرفه أ. هـ [٥].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز يرى أن (جير) حرف جـواب كـنعم ، وذلك حيث ذكر هذا الرأي أولاً ، ثم ذكر رأي ابن جني في ذلك ، وفصل القول فيه، ثم ذكر رأى المخالفين بعد ذلك .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٨ ، همع الهوامع للسيوطي ٤٩٢/٢.

(٢) وذلك قوله :" والحرف نحو : بزيد ، وجير ، الفصول الخمسون ١٦٩.

(٣) حكى الرضي هذا الرأي عن عبدالقاهر في شرح الكافية ٣٢٩/٤ .

(٤) البيت من الوافر ونسبه البغدادي في الخزانة إلى ذي الرمة١٢٣/١ ، وهو بلا نسبة فـي اللسـان لابـن منظور ط دار المعارف القاهرة بدون تاريخ (أ س ا) ، والجنى الداني ٤٣٥ ، والمغني ١٣٩/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٤ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، ورصـف المبـاني ص١٢٤ ، همـع الهوامـع ٤٩٢/٢.

والشاهد فيه كما هو موضح من خلال قول ابن إياز أن (جير) هنا اسم بدليل تنوينها ، كما ذهب إليه فريق من النحاة.

(٥) المحصول في شرح الفصول ٢١١/١.

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النحاة في حقيقة(جير) على النحو التالى :

المذهب الأول :

أنها حرف يجاب بها كـ(نَعَمْ) و(أَجَلْ) و(بَلَى) ، وإليه ذهب جماعة من النحاة كالرماني[١] ، والزمخشري [٢] ، وابن هشام [٣] ، وابن الحاجب[٤] ، والرضي [٥] ، وابن خروف[٦] ، وابن مالك [٧].

وقد كسرت (جير) لالتقاء الساكنين ، ولم تخفف بالفتح كما خففت (ابن) و(كيف) وذلك، لأنه لم يكثر استعمالها كما كثر استعمالهما .

قال الزمخشري : ومن أصناف الحروف حرف التصديق ، والإيجاب وهي :(نَعَم) و(بَلَى) و(أَجَل) و(أى) و(إن)....." [٨] .

وقال النيلي :

" أما جير : فحرف ، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقائهما [٩].

وقال الرماني :

"... وإنما كسرت لالتقاء الساكنين ، ولم تفتح حملاً علي (أين) و(كيف) ؛ لأنَّه لم يكثرا استعمالها ، كما كثر استعمالهما[١٠] .

---

(١) معاني الحروف ص ١٠٦تحقيق د / عبد الفتاح شلبي القاهرة ، بدون تاريخ

(٢) المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٣١٠بيروت بدون تاريخ

(٣) مغني اللبيب ١٣٨/١.

(٤) الكافية ص ٢٢٩ تحقيق د / طارق نجم ، دار الوفاء الأولي ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٢٨/٤.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥١٥/١ ، ٥١٦ تحقيق د / سلوي محمد عرب ط جامعة أم إلكري ١٤١٩ هـ .

(٧) التسهيل ١٥٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات دار الكتاب العربي ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ تحقيق د/ عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث الأولي ١٤٠٢ هـ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١.

(٨) المفصل فى علم العربية ص ٣١٠.

(٩) الصفوة الصفية ، القسم الأول الجزء الثاني ص ٢٨٩.

(١٠) معاني الحررف ١٠٦.

وقد تفتح راؤها تخفيفا [1] كما في قول الشاعر :

٢٢- وَقُلْنَ: عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ *** أَجَلْ جَيْرَ إِنْ كَانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ[2]

واستدل هؤلاء علي أنها حرف بمعني (نعم) ، وليست اسماً بمعنى حقاً بأمور :

١-أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نعم) ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه (حقاً) فإلحاقها بـ (نعم) أولى .

ولذلك وقعت في جواب التصديق بمعني (نَعَمْ) فى قول الشاعر :

٢٣- مَتَى تَفْخَرْ بِبَيْتِكَ مِنْ مَعَدٍّ *** يَقُلْ تَصْدِيْقَكَ العُلَمَاءُ جَيْرِ[3]

أي : تقول في جوابك العلماء مصدقين لك : جير، أي : نعم [4].

٢- أنها لما كانت شديدة الشبه بـ (نعم) فى اللفظ والاستعمال بنيت ، ولو أنها وافقت (حقا) في الاسمية لأعربت ، ولجاز أن يلحقها الألف واللام ، كما أن (حقا) كذلك [5].

٣- أنها لو لم تكن بمعنى (نعم) لم تعطف عليها في قول بعض الطائيين :

٢٤- أَبَى كَرَماً لَا آلِفاً جَيْرِ أَوْ نَعَمْ *** بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ وَأَنْجَزِ مَوْعِدِ [6]

---

(١) المفصل ص ٣٦٠.

(٢) البيت من الطويل وغير منسوب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/٢ ، ومغنى اللبيب لابن هشام١٣٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٨/٤ ، والجنى الداني ٣٦٠ ، وروايته فيه (أتيحت) ، و المفصل بيروت ، لبنان ، بدون ص٣١٠ ، و شرح المفصل ١٢٣/٨ ، ١٢٤ ، ونسب في معجم شواهد العربية لهارون إلى مضرس الأسدي ، والفردوس : روضة باليمامة ، والدعاثر : جمع دعثور وهو الحوض المنثلم ، والضمير في دعاثره للحوض .

الشاهد فيه : مجئ (جير) مفتوحة الراء .

(٣) البيت من الوافر التام ، وهو بلا نسبة في أمالي الشجري ١٤٩/٢ د/ محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي بالقاهرة الأولي ١٤١٣ هـ ، وروايته فيه : في معد ، الصفوة الصفية القسم الأول ، جـ٢ صـ ٢٨٩، شرح الكافية الشافية ٣٨٩/١ ، وروايته : مَتَى تَنْأَى بِقَوْمِكَ فِي مَعَدٍ *** تَقُلْ ..... . ، اللسان (نأى) ، معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ١٨٤/١.القاهرة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م

(٤) الصفوة الصفية ، القسم الأول ٢ ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٥) شرح المفصل ١٢٤/٨ ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١.

(٦) البيت من الطويل : نسبه ابن مالك لبعض الطائيين في: شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٤٣٤.

٤- ولم يؤكد (نعم) بها في قول طفيل الغنوي :

٢٥- **وَقُلْنَ عَلَى البَرْدِيّ أوَّلُ مَشْرَبٍ *** نَعَمْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ**[١]

كما أنها لو لم تكن بمعنى (نعم) لم يقابل بها (لا) في قول الراجز

٢٦- **إذَا تَقُولُ (لَا) ابْنَةُ العُجَيْرِ *** تَصْدُقُ (لَا) إذَا تَقُولُ: (جَيْرِ)** [٢]

وهذا تقابل ظاهر[٣] .

- وذكر ابن يعيش أن أكثر ما يستعمل فيه (جير) أن تكون مع القسم ، فيقال: جير لأَفْعَلَنَّ ، أى : نعم والله ، وهي عنده حرف بمعنى أجل ، ونعم[٤] .

المذهب الثاني :

أنها اسم ونسب إلى سيبويه [٥] ، و إليه ذهب السيرافي[٦] ، والمالقي [٧]، والجزولي[٨] .

- استدل هؤلاء النحاة علي اسميتها بشيئين :

أحدهما : أن (جير) معناها حقاً : وما حل من الألفاظ المشكلة في الحرفية محل الاسم ، حكم عليه بالاسمية ، إلا إن قام دليل عي حرفيته كـ(كاف التشبيه) حين يكون معناها (مثل) [٩].

الثاني : أنها قد نونت في الشعر ، مراعاة لأصلها فى الاسمية [١٠]، وعليه جاء قول ذي الرمة :

٢٧- **وَقَائِلَةٍ : أَسِيْتَ ؟ فَقُلْتُ : جَيْرٍ *** أَسِيىٌّ إِنَّنِى مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ** [١١]

---

(١) البيت سبق تخريجه برقم (٢٢) .

(٢) من الرجز : أورده ابن هشام في المغني ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، والجنى الداني ص ٤٣٤ ، ومعجم شواهد العربية ٤٧١/٢ ، وهو في الجميع بلا نسبة.

(٣) شرح التسهيل ٢١٩/٣ - ٢٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(٤) شرح المفصل ١٢٤/٨.

(٥) قال أبوحيان : وأما(جير) فمذهب سيبويه أنها اسم ، الارتشاف١٧٨٩/٤.

(٦) شرح الكتاب ١١٢/١ .

(٧) رصف المباني ص ١٧٦.

(٨) المقدمة الجزولية ٣٢٣.

(٩) رصف المباني للمالقي ص ١٧٧.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، الجنى الداني ٤٣٥ ، البسيط لابن أبي الربيع ٩٤٤/٢.

(١١)البيت سبق تخريجه برقم (٢١) ص ١٠٤ .

فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادي العلم في قول الشاعر :

٢٨- ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ *** يَاعَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[١]

وقول الآخر :

٢٩- سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *** وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[٢]

ولا يكون تنوين الضرورة في فعل ، ولا حرف ، ولا في متوغل في البناء كالضمير ، إلا في القوافي للترنم وليس من باب الضرورة ، فصح بهذا أن (جير) اسم متمكن في الأصل إلا أنه قل استعماله إلا في القسم ، كما ذكر ، فلا مدخل له في الحروف[٣] .

وفي تفسيرهم لمعناها اختار المالقي أن يكون اسما بمعني : (حقا) ، فيكون مصدراً وتضمن معني القسم .

قال المالقي :

" .... وليست عندي جوابا ، وإنما هي اسم بمعنى (حقا) ، مضمنه معني القسم ؛ إذ هي عوض منه ، وفيها معني التوكيد فتقول : (جير) لأفعلن كما تقول : حقاً لأفعلن ، فهي كـ(عوض) في قولهم : عوض لأضربنك ، وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به ، فبنيت علي حركة لالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة علي أصل التقاء الساكنين "[٤].

المذهب الثالث:

ذهب بعض النحاة إلى أنها ظرف بمعنى : (أبداً) فهو ظرف وبنى لقلة تمكنه [٥].

---

(١) البيت من الخفيف نسبه المبرد للمهلهل برواية : رفعت ، ديوانه ص ٥٨ تحقيق طلال حرب ، طبعة دار صادر بيروت ، وهو فى المقتضب ٢١٤/٤ ، و أمالي ابن الشجري ١٨٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠، ورصف المباني ص ١٧٧ ، اللسان (وف ى) ٢١٤/٤ .

(٢) البيت من الوافر للأحوص الأنصاري في ديوانه ص ١٨٩ ، الكتاب ٢٠٢/٢ ، المقتضب ٢١٤/٤ ، الأزهية في علم الحروف للهروي ص ١٦٤ تحقيق عبد المعين الملوحي ١٤١٣ هـ ١٩٣٣ م ، التصريح بمضمون التوضيح١٥٧/١ ، ٣٦/٤ ، رصف المباني ١٧٧ .

(٣) البسيط فى شرح الجمل لابن أبو الربيع٩٤٤/٢ ، رصف المباني ص ١٧٧ ، ١٧٨.

(٤) رصف المباني ص ١٧٦.

(٥) الملخص لابن أبي الربيع ٥٣٩/١ تحقيق علي بن سلطان الحكمي ط الأولي ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م بدون دار طبع ، إرتشاف الضرب لابي حيان ١٧٨٩/٤.

قال أبو حيان :

وقيل ظرف ، وبني لقلة تمكنه ، وكأنه قال : لا أفعل ذلك أبداً [١].

وهناك مذهب رابع فى معني ونوع الاسمية فيها ذهب إليه ابن أبي الربيع [٢]، وحكاه الرضي[٣] عن عبد القاهر الجرجاني ، أنها اسم للفعل : (أعترف) أو (أحقق) أو (أتيقن) لأفعلن كذا ، ثم حذف الفعل وجعل هذا اسما له ، كما فعل ذلك في (شتان) و (هيهات) و (نزال) ، وما أشبههن من أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال يلحقها التنوين وكثيراً ما تفسر بالمصادر .

وقد رد ابن هشام ، جميع هذه الآراء فهي عنده حرف جواب بمعنى (نعم) [٤]، وكذلك فعل ابن مالك [٥] ، والمرادي [٦].

فهي لو كانت اسما بمعني: (حقا) لكانت مصدراً ، ولو كانت بمعني (أبداً) لكانت ظرفاً ، وفي كلتا الحالتين كان يجب أن تعرب ، ويدخل عليها (أل) كما أن (حقا) كذلك[٧] .

وأما استدلالهم بتنوينها في قول الشاعر :

٣٠- **وَقَائِلَةٍ : أَسِيْتَ ؟ فَقُلْتُ : جَيْرٍ *** أَسِيٌّ إِنَّنِى مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ** [٨]

فقد ذكر ابن مالك ، والمرادي أن الشاعر مضطر إلى ذلك .

قال ابن مالك : " ولا حجة فيه ، لأنه فعل مضطر" [٩].

---

(١) الارتشاف لأبي حيان ١٧٨٩/٤.

(٢) البسيط ٩٤٤/٢.

(٣) شرح الكافية ٣٢٩/٤.

(٤) مغني اللبيب ١٣٨/١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، الجنى الداني ص ٤٣٥.

(٦) الجنى الداني ص ٤٣٥.

(٧) المغني لابن هشام ١٣٨/١ ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ .

(٨) البيت سبق تخريجه . ص١٠٤ .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، الجنى الداني ص ٤٣٥.

من خلال ما سبق يتضح أنّ النحاة اختلفوا في حقيقة (جير) فذهب جماعة منهم إلى حرفيتها ، وهو ما اختاره الشيخ ابن إياز – رحمه الله – .

وذهب جماعة آخرون إلى أنها اسم ، وذهب آخرون إلى أنها ظرف بمعنى أبداً ، وهناك من يرى أنها اسم فعل .

وأرى أنّ ما ذهب إليه ابن إياز من القول بحرفية (جير) هو الصحيح وذلك لأمور :

– أن هذا المذهب أيده واختاره كثير من النحاة كما مَرّ .

– أنّ (جَيْرَ) جاءت في كلام العرب في مواطن حرف جواب لا يحتمل غير ذلك نحو قول الشاعر :

٣١– **قَالَتْ : أَرَاكَ هَارِباً لِلْجَوْرِ *** مِنْ هَدَّةِ السُّلْطَانِ قُلْتُ: جَيْرِ**[1]

---

(١) ورد في شرح الكافية الشافية : ٨٨٧/٢ ، اللسان : (ج ي ر) ، تاج العروس : (جير).

٥- حقيقة (حبذا) وإعراب مخصوصها.

(حبذا) كـ(نعم) في العمل، ومثلها في المعنى مع زيادة أنَّ الممدوح بها محبوب إلى القلب؛ لأن فيها تقريباً للممدوح من القلب، وليس ذلك في (نِعْمَ). [١]، وقد اختلف العلماء في حقيقتها وفي إعراب مخصوصها على أقوال:

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:

"فإن قلت: حبذا زيد، (فحبذا) مبتدأ، و(زيد) خبره، كأنك قلت: المحبوب زيد، وهذا اختيار المصنف وهو رأي أبي سعيد السيرافي[٢].... وذهب قوم إلى أنَّه فعل تغليباً لجانب الفعل، واحتج بقولهم: لا تحبذ به، وفيه نظر وعلى هذا زيد فاعله وقيل: أن (ذا) زائد، وزيد فاعله، وقيل (ذا) فاعله، وزيد بدل منه....، وقال بعض المتأخرين: والتحقيق ما قاله الجزولي[٣] من أنَّ (حَبّ) فعل و(ذا) فاعله من غير تركيب ولا نَقل؛ لأنهما على خلاف الأصل، وقد أمكن القول بالإنفراد فكأن أولى وعلى هذا فارتفاع زيد بعده على الوجهين المذكورين في (نَعْمَ) .. ومعنى حبذا زيد صار محبوباً جداً " أهـ[٤]

– **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار أنَّ (حَبَّ) فعل و(ذا) فاعله وينقل ذلك على لسان بعض المتأخرين من النحاة، ويعلل ذلك بأن دعوى التركيب والنقل خلاف الأصل، ومتى أمكن القول بالإفراد فهو أولى ولا ينصرف لغيره.

** **الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحاة في حقيقة (حبذا) وإعراب خصوصها على النحو التالي:

المذهب الأول:

أن (حبذا) اسم، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً غُلب فيه جانب الاسمية ، وهو مذهب الخليل نقله عنه سيبويه فقال : وزعم الخليل أن (حبذا) بمنزلة حب الشئ ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو إسم مرفوع " [٥] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٣/٣.

(٢) ورد رأي السيرافي في ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٥٩/٤.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٠٩/٣.

(٤) المحصول فى شرح الفصول ٢٩٤/١

(٥) الكتاب ١٨٠/٢

وذهب إلي هذا القول : المبرد [١]، وابن السراج [٢]، وابن عصفور[٣] .

قال المبرد: أما (حبذا) فإنما كانت في الأصل : حبذا الشئ؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شئ، فإنَّما هو حب هذا، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حب) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة[٤].

وقال ابن السراج: إن تأويل (حبذا زيد) حب الشئ زيد ؛لأنَّ (ذا) اسم مبهم يقع على كل شئ ثم جعلت (حَبَّ) و(ذا) اسماً فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة تقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله، ولا يجوز حبذه لأنهما جُعِلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه[٥].

- **حجة أصحاب هذا المذهب:**

احتجوا بأنَّ الاسم أقوى وهو الأصل. [٦]

وقد رجح ابن عصفور هذا المذهب واحتج بكثرة دخول (يا) على (حبذا)دون استهجان في حين استهجنوا دخولها على الفعل في نحو:

٣٢- أَلَا يَا اسْقِيَانِي.....***.....[٧].

وكثرة دخولها على (حبذا)، وقلته مع غيرها من الأفعال دليل على أنَّها اسم، ووصفه ابن عصفور بأنَّه أصح المذاهب في (حبذا)[٨].

وقد ردَّ النحاة هذا المذهب حتى إنَّ ابن مالك خطأ من ذهب إليه بقوله: "صرح المبرد في المقتضب، وابن السرَّاج في الأصول بأن (حب) و(ذا) جعلا اسماً مرفوعاً بالابتداء، ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلك، لأنهما مقران بفعلية (حب) وفاعلية (ذا) قبل التركيب،

---

(١) المقتضب ١٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ٥٧/٣ .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١١٥/١ تحقيق د/ الحسيني الفتلي مؤسسة الرسالة الأولى ١٩٨٥ م

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٦/٢ ٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٧/٣

(٤) المقتضب١٤٣/٢.

(٥) الأصول ١١٥/١.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٦،٧٧/٢.

(٧) جزء بيت من الطويل، قائله السماح بن ضرار العطفاني وتمامه:

أَلاَ يَا اسْقِيَانِي قبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ *** وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ .

الكتاب ٢٢٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٨، واستشهد به ابن عصفور على دخول (يا) على الفعل وقد استهجن النحاة ذلك الأمر ، المقرب لابن عصفور ص١٠٧.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢ – ٧٧.

وأنَّهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه كما وجب بقاء حرفية (لا) واسمية ما ركب معها في نحو : لا غلام لك."

- وأيضاً لو كانا (حبذا) مركباً مخرجاً لها من نوع إلى نوع لكان لازماً كلزوم تركيب (إذ) (إذ ما) ومعلوم أن تركيب (حبذا) لا يلزم لجواز الاقتصار على (حَبَّ) عند العطف كقول بعض الأنصار – رضي الله عنهم –

٣٣ – فَحبَّذا ربّاً وَحَبَّ دِينَا[١]

أي: وحبذا دينا، فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى ، ولا يفعل ذلك بـ(إذْما) وغيرها من المركبات تركيباً مخرجاً من نوع إلى نوع ، فعلم بذلك أنَّ تركيب (حبذا) ليس مخرجاً من نوع إلى نوع.

- وأيضاً لو كان (حبذا) مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت فكان يقال: إنَّ حبذا زيد ، وكان حبذا زيد ، وفي منع ذلك دلالة على أن (حبذا) ليس مبتدأ [٢].

- وأيضاً لو كان (حبذا) مبتدأ للزم إذا دخلت عليه (لا) أنْ يعطف عليه منفي بـ (لا) أخرى فكان يمتنع أن يقال: لا حبذا زيد حتى يقال: ولا مرضى فعله ونحو ذلك كما كان يفعل مع المبتدأ الذي حبذا مؤدٍ معناه[٣].

المذهب الثاني:

أنَّ (حبذا) يتماهما فعل وهي مركبة أيضاً من (حَبَّ) و(ذا) والتركيب فيها أزال اسمية (ذا) مع (حب) فعلاً ، فإن قيل: حبذا زيد ، (فحبذا) فعل وفاعله (زيد).

- وممن ذهب إلى هذا القول: الأخفش[٤] ، وخطاب الماردي[٥] وحجة هؤلاء:

---

(١) البيت من مجزوء الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص١٠٧، تحقيق د/ حسن محمد باجودة القاهرة ١٩٢٧ م وفى شرح عمدة الحافظ ٨٠٢/٢ ، ولسان العرب (بنا) وبلانسبة في همع الهوامع ٣١،٣٢/٣، والشاهد فيه: قوله: "وحب دينا" حيث حذف (ذا) من (حبذا).

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠٨/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣.

(٤) ورد رأيه في المساعد لابن عقيل ١٤٠/٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٥٩٥/٢، تحقيق د/ الشريف البركاتي ، وارتشاف الضرب ٢٠٥٦/٤.

(٥) هو أبو بكر بن يوسف بن هلال القرطبي، من جملة النحاة ومحققيهم من مؤلفانه :كتاب التوشيح توفي سنة ٤٥٠هـ ، بغية الوعاة ٥٥٣/١، ورأيه في: المساعد ١٤٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤.

أنه سمع متصرفاً فقيل: لا تحبذه بما لا ينفعه ، [1] ، فجاءوا له بمضارع [2].

وهذا المذهب ضعفه العلماء من وجوه:

أولاً: أنه مجرد دعوى لا دليل عليها[3].

ثانياً: هذا القول فيه تغليب أضعف الجزأين على أقواهما[4].

ثالثاً: ادعاء تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له ، والمعروف تركيب اسم من فعل واسم كـ(برق نحره) و(تأبط شراً) ، والتركيب في الأسماء أكثر منه الأفعال بل لا يحفظ في الأفعال إلا في (هلم) في لغة من ألحقها الضمائر فقال: (هلما) للاثنين، و(هلموا) للجمع ، و(هلمي) للواحدة ، و(هلمن) لجماعة المؤنث[5].

المذهب الثالث:

أن (ذا) زائدة ، و(حب) فعل ماض ، والمخصوص فاعل (حب) وهو قول الربعي، واختاره دُرَيْوِد[6] ، واستدل على ما ذهب إليه بأنَّ (ذَا) حذف في قول الراجز.

٣٤ - فَحَبَذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا[7]

يقول أبو حيان: وذهب دُرَيْوِد إلى أن (ذا) صلة يعني زائدا ، وليس اسماً مشاراً إليه بدليل حذفه في قول الراجز:

..... وَحَبَّ دِينَا[8]

وهذا مذهب ضعيف لم يقل به أحد غيرهما ؛ لذلك نجد السيوطي لا يعلق عليه في همع الهوامع[9].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٧.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٩/٣.

(٣) المساعد لابن عقيل ١٤٠/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٧٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣

(٦) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم القرطبي الأندلسي، أديب نحوي شاعر، توفي سنة ٣٢٥هـ، بغية الدعاة ٤٤/٢ – ٤٥ وورد رأيه في همع الهوامع للسيوطي ٣١/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤.

(٧) سبق تخريج هذا الرجز في الصفحة السابقة .

(٨) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٦٠/٤.

(٩) همع الهوامع للسيوطي ٣١/٣.

المذهب الرابـــع:

أنَّ (حبذا) جملة فعلية مكونة من (حَبَّ) فعْل ماض و(ذا) فاعله وأنَّهما كلمتـــان لفظـــاً ومعنى، والمخصوص بالمدح أو الذم على هذا القول يجوز فيه أكثر من وجـــه، ففـــي قولك: حبذا العمل ، يجوز أن يكون (العمل) مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله خبـــراً مقـــدماً، وأغنى اسم الإشارة عن الرابط وهو الضمير، وصار الأمر كمـــا فـــي قولـــه تعـــالى: (وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ) [1] أي: هو خير.

ويجوز أن يكون (العمل) مبتدأ وخبره محذوف ، أي: العمل المحبـــوب ، ويجـــوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، كأنَّ سائلاً سأل: ما المحبوب؟ فقيل: العمل.

وهذا القول نسب – أيضاً – إلى سيبويه[2]، وبه قال الفارسي[3] ، وابن برهان[4]، وابـــن خروف[5] ، وابن مالك – و هو ما اختاره الشيخ ابن إياز – رحمه الله – ، يقول ابـــن مالك: "والصحيح أن (حب) فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعلـــه (ذا) ، ليـــدل بذلك على الحضور في القلب ، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال"[6]

يقول ابن خروف: إعراب (حبذا) كإعراب (نِعْمَ) الرجل زيد ، (حَبَّ) فعل ماض غيـــر متصرف أيضاً ، و(ذا) فاعلها و(زيد) مبتدأ وخبره: حبذا[7]

– **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في حقيقة (حبذا) وإعراب مخصوصـــها على مذاهب:

المذهب الأول: أنَّ (حبذا) اسم والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم مع (ذا) وهو مـــذهب الخليل المبرد ، وابن السرَّاج ، وابن عصفور.

المذهب الثاني: نَّ (حبذا) بتمامها فعل وهي مركبة من (حب) و(ذا) وجعلتا فعلاً واحداً غلب فيه جانب الفعلية ، وهو قول الأخفش ، وخطاب.

---

(١) الآية (٢٦) من سورة الأعراف.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان. ٢٠٦٠/٤

(٣) البغداديات للفارسي ٢٠١:٢٠٤، همع الهوامع للسيوطي٣١/٣.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٤٢٠/٢.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢، وورد رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣، وشرح الكافية الشافيه١١١٨/٢.

(٧) شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢.

المذهب الثالث: أنَّ (ذا) زائدة ، و(حب) فعل ماض ، والمخصوص فاعل (حب) وهو قول الربعي واختاره (دريود).

المذهب الرابع:أنَّ (حب) فعل و(ذا) فاعله ، وأنهما باقيان على أصلها من كونهما جملة فعلية، وهذا قول الفارسي، وابن برهان ، وابن خروف، واختاره ابن مالك ، وهوما اختاره الشيخ جمال الذين بن إياز – رحمه الله – .

وأرى أنَّ اختيار ابن إياز في هذه المسألة اختيار سديد وذلك:

- الأصل عدم التركيب ، ودعوى التركيب خلاف الأصل ، ولزمت (ذا) الإفراد لأنها جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير.
- هذا المذهب سلم من الاعتراضات التي وردت على غيره والتي ذكرها ابن مالك لذلك هو أرجحها وأصحها، كما أنه اختيار كثير من محققي النحويين كالفارسي، وابن برهان، وابن خروف، وابن مالك.

٦- (أفعل) في التعجب بين الاسمية والفعلية.

اختلف النحاة في حقيقة(أفعل) فذهب البصريون ، والكسائي من الكوفيين إلي : أن (أفعل) فعل ماض جامد .

وذهب الكوفيون إلي أن (أفعل) اسم .

قال ابن معط : فإعراب (ما أحسن زيداً) : (ما) اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة، و (أحسن) فعل ماضي ، وفاعله مضمر فيه ، و(زيداً) مفعول به[١].

قال الشيخ ابن إياز – رحمه الله – في ذلك : "... وقوله : (أحسن) فعل ماض، وهذا رأي البصريين ويدل عليه وجوه:

الأول : اتصال نون الوقاية به كقولك : ما أحسنني وما أظرفني وهذه النون من خصائص الأفعال .....

الثاني : أنه ينصب المعارف والنكرات وأفعل الاسم لا ينصب إلا النكرات .

الثالث : أنه مفتوح الآخر ، فلولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه علي الفتح وجه ... [٢] .

– **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يختار مذهب البصريين والكسائي في أن (أفعل) فعل ماض ، وذلك من خلال تصريحه بذلك ، وسوق الأدلة التي تعضد هذا المذهب .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في حقيقة (أفعل) على مذهبين:

الأول : مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وهؤلاء يرون أن (أفعل) فعل ماض جامد [٣].

---

(١) الفصول الخمسون ص١٠.

(٢) المحصول في شرح الفصول ، ٢٩٩/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٥) ١/ ١٢٣، المرتجل لابن الخشاب ١٤٧ ، التبيين للعكبرى٢٨٦ ، ٢٨٨ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٠/٤ ، ائتلاف النصرة ص ١٩٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٨/٣ – ٣٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣.

قال ابن يعيش : " وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا تقول في :(ما أحسن زيداً) ما يحسن زيداً ، ولا نحوه من أنواع التصرف "...[1]

حجة البصريين :

استدل البصريون لما ذهبوا إليه بوجوه :

الأول : دخول نون الوقاية عليه إذا وصل بياء المتكلم نحو : (ما أحسنني عندك) ، و(ما أظرفني في عينيك) ، و(ما أفقرني إلي رحمه الله) .

ونون الوقاية مختصه بالدخول علي الأفعال [2]، وإن دخلت علي الاسم تدخل شذوذاً ، كقول الشاعر :

٣٥- أَلَا فَتًى مِنْ بَنِى ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِى * وَلَيْسَ حَامِلَنِى إِلَا ابنُ حَمَّالِ**[3]

الثاني : أنه ينصب المفعول معرفة كان أو نكرة ، ولو كان اسماً لم يجز فيه ذلك ؛ إذ هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ، ولا من المصادر المقدرة بـ (أن) والفعل ، ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل [4].

الثالث : أنه مفتوح الآخر ملازم للبناء علي الفتح ، ولو كان اسماً لكان معرباً؛ إذْ لا موجب لبنائه [5].

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون – فيما عدا الكسائي – إلي أن (أفعل) في التعجب اسم [6]، واستدلوا علي ذلك بأمور منها .

---

(١) شرح المفصل ١٤٣/٧.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، مسألة (١٥)١ /١٢٥ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٢ ، تحقيق أ / فايز زكي دياب ط دار السلام الأولي ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٦ .

(٣) البيت من البسيط لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب ٢٦٥/٤ ، ٢٦٦ ، ٣٩٦/٦ ، وشرح المفصل لأبي يعيش ١٤٣/٧.

اللغة : حاملني : حاملي والشاهد فيه : قوله (حاملني) حيث دخلت نون الوقاية على الاسم ، وهذا شذوذ ، وابن يعيش يقول أن الرواية الصحيحة : يحملني ، وعلى ذلك فليس في البيت شاهد.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٨٤/١.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٨٤/١ ، المحصول لابن إياز ٢٩٩/١.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (١٥) ١٢٣/١ ، أسرار العربية ١١٥-١١٦ ، المرتجل لابن الخشاب ١٤٧ ، تحقيق علي حيدر ط دمشق ١٩٧٢م التبيين ٢٨٥ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٢.

أولاً : أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً ، لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال" [١].

ثانياً : أن (أفعل) قد يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء [٢]، كما في قول الشاعر:

٣٦- **يَامَا أُمَيْلِحَ غُزْلَانًا شَدَنَ لَنَا *** مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ** [٣]

و(أميلح) تصغير (أملح) والتصغير خاص بالأسماء.

وقد رد العلماء أدلة المذهب الكوفي :

فدخول التصغير (أفعل) كالبيت السابق ليس ذلك بحجة لأن ذلك شاذ ولا يقاس عليه[٤] ، هذا **أولاً** .

ثانياً : لإمكان أن يكون التصغير قد دخله لشبهه بـ (أفعل) التفضيل لفظاً ومعنى ، والشئ قد يخرج عن بابه لمجرد الشبه بغيره [٥].

ثالثاً: إنما دخله التصغير ؛لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشئ علي الشئ في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله مثل اسم الفاعل فهو محمول علي الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً ، وكذلك الفعل المضارع محمول ، علي الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً [٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٥) ١٢٣/١ ، شرح الجمل ٥٨٣/١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٣٦٩/٣.

(٣) من البسيط واختلف في نسبته فقيل : إنه للعرجي ، كما ذكر البغدادي ، وقيل لبدوي اسمه كامل الثقفي ، أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله ، أو لعلي بن محمد العريني .

اللغة : أميلح تصغير أملح من الملاحة ، وهي البهجة وحسن المنظر ، شدن : شدن الغزال أي: قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه ، الضال : جمع ضالة وهي السدر البري (شجر النبق) ، السمر : جمع سمرة وهي شجرة الطلح ، والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٦ ، وأسرار العربية ص ١١٧ ، التبيين ٢٩٠ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٢ ، والخزانة ٩٣/١ .

والشاهد قوله : أميلح تصغير أملح والتصغير من خصائص الأسماء ، ولذلك استشهد الكوفيون على اسمية (أفعل) بمجيئه مصغراً في هذا البيت .

(٤) قال ابن مالك : وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال في : ما أجمله وما أظرفه : ما أجيمله وما أظيرفه " أ هـ ، شرح التسهيل ٤٠/٣.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٧.

(٦)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٥) ١٣٦/١.

أما قولهم : الدليل علي أنه اسم أنه لا يتصرف " فلا حجه فيه ، وليس عدم تصرفه دليل اسميته ، لأنه كما قال ابن يعيش [1] : " ثم أفعالاً لا ريب فيها وهي غير متصرفة نحو (عسى) و(ليس) والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل وهو الدلالة علي معني زائد علي معني الفعل وهو التعجب ، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في منع الصرف مجراها.

من خلال ما سبق يتبين أنّ النحاة اختلفوا في حقيقة (أفعل) في التعجب .

فذهب البصريون ، والكسائي وتبعهم ابن إياز إلى أنه فعل ماض جامد ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم .

وأرى أن ما اختاره ابن إياز متابعاً البصريين والكسائي هو المذهب الراجح ،وذلك:

- لقوة حجتهم وسلامة أدلتهم من الاعتراضات التي ترد على مذهب الكوفيين .
- ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً البصريين هو قول أكثر النحويين. [2]

---

(١) شرح المفصل ١٤٣/٧.

(٢) كابن الأنباري في أسرار العربية ص ١١٦ ، والرضي في شرح الكافية ص ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٧ ، وابن عصفور في شرح الجمل الكبير ٤٦/٢ ، وابن الناظم في شرح الألفية ص ٤٥٧ ، وابن الخباز في توجيه اللمع ٣٨٢

٧- حقيقة (ليس).

نواسخ المبتدأ والخبر على اختلاف عملها ، منها ما هو حرف باتفاق كـ (إنَّ) وأخواتها ، ومنها ما هو فعل باتفاق كـ (ظَنَّ) وأخواتها[١]، ومنها ما وقع الخلاف فيه كـ(ليس) فقد اختلف العلماء فيها ،

يقول الشيخ جمالِ الدين بن إياز ــ رحمه الله ــ في ذلك:

:" .....(ليس) فعل عند الجمهور[٢] ، وأبي على في أحد قوليه ، ويدل على ذلك وجوه:

الأول : الإضمار فيها ، وقد عُلِمَ أنَّ الحرف لا يضمر فيه .

والثاني: إجماعهم على جواز تقديم خبرها، وهو اسم صريح على اسمها كقولك : ليس قائما زيد ، ولوكانت حرفا لم يجز ذلك كما لا يجوز في (أنَّ).

والثالث: أجازه سيبويه ، أزيداً لَسْت مثله ، وألف الاستفهام إنَّما يكون الذى بعدها محمولاً علي الفعل على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام من رفع ونصب مع الأفعال لا الحروف ، ألا تري أنه لا يجوز البتة : أزيداً إنَّ أباه منطلق ،فتنصب (زيداً) ؛ لأن سببه منصوب وإنما يكون ذلك مع صريح الفعل.

والرابع : لحاق تاء التأنيث الساكنة بها كقولك : هند ليست قائمة .

الخامس : اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها كقولك : الزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قائمين ...فإن قيل : فإن كانت فعلاً فما علة جمودها ؟ قيل: امتناعها من ذلك لشبهها بـ(ما) لأنَّها لنفى الحال...." أ.هـ[٣].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز يختار أن (ليس) فعلاً ، ويقيم الأدلة على ذلك، ، ويرد أي اعتراض يرد علي هذا الرأي .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في حقيقة (ليس) إلي مذهبين :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٢ وما بعدها.

(٢) الجنى الداني للمرادي ص٤٩٤، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٤.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٣٠٩/١، ٣١٠.

أولاً : مذهب سيبويه[١]، والجمهور[٢]

ويري أصحاب هذا المذهب أن (ليس) فعلاً، يقول شيخ النحاة سيبويه:

" هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلي اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد .... وذكر منها (ليس) حيث قال: وذلك قولُك: كانَ ويَكُون، وصار، وما دام، ولَيْسَ" [٣].

وإلي القول بفعليتها ذهب ابن السراج[٤]، وابن يعيش[٥]، والرضى[٦]، وغيرهم[٧].

- وجدير بالذكر أن بعض النحاة كالإربلي ، والمرادي ، وابن هشام[٨]، قد نسبوا إلي ابن السراج القول بأن (ليس) حرف بمنزلة (ما) .

إلا أن ابن السراج يري أنها فعل ، ودليل ذلك قوله في الأصول : " فأما (ليس) فالدليل علي أنها فعل وإن كانت لاتتصرف تصرف الفعل قولك : لست ، كما تقول : ضربت ، ولست كضربتما ، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن :. "[٩] .

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتج أصحاب هذا المذهب بوجوه ذكرها ابن إياز – رحمه الله – منها:

ـ اتصال الضمائر المرفوعة البارزة[١٠]، بها كقولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن[١١]، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك : ضربت أمة الله زيداً.

---

(١) الكتاب ٤٥/١، ٤٦.

(٢) الجنى الداني للمرادي ٤٩٣.

(٣) الكتاب ٤٥/١.

(٤) الأصول في النحويين لابن السراج ٨٢/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧.

(٦) شرح الكافية للرضي ١٩٧/٤، ١٩٨.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (١٨) ١٥٢/١، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٣/١.

(٨) جواهر الأدب ص ٤٨٦ ، والجني الداني ص ٤٩٤ ومغني اللبيب ٣٢٣/١.

(٩) الأصول في النحويين لابن السراج ٨٢/١ ، ٨٣ .

(١٠) الجنى الداني ص٤٩٣.

(١١) الأصول في النحو لابن السراج ٨٢/١، التبيين عن مذاهب النحويين للعُكبَرى ص٣٠٨.

ـ ومنها اتصال تاء التأنيث بها نحو: ليست هذه قائمة.[١]

ومنها أنها تتحمل الضمير كما أن الفعل يتحمله فتقول : (زيد ليس قائماً) فيستكنّ في (ليس) ضمير من زيد، ولا يكون مثل ذلك في (ما) فلا يُقال: زيد ما قائماً ، فيجعل في (ما) ضمير زيد[٢].

- ومنها أنَّ (ليس) بمنزلة (كان) في جواز تقديم الخبر عليه، فتقول قائماً ليس زيد، كما تقول: قائماً كان زيد.
- ومنها أنَّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية[٣].

ثانياً: مذهب أبي علي الفارسي[٤] ، وابن كيسان[٥] ، وابن أبي الربيع[٦].

ويرى هؤلاء أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وكلاهما للنفي وذكر أبو علي أن كون (ليس) على مثال الفعل الماض، إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته ، وأن النحاة ذكروه مع الفعل ، وإنْ لم يكن فعلاً ، كما ذكروا (إما) مع حروف العطف ، وإن لم يكن حرف عطف[٧] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥٢/١، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز ٣١٠/١، والمقتضب ٨٧/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣١١/٧.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٣٠٩/١، واللباب ١٦٥/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٧.

(٥) المسائل الحلبيات للفارسي ص٢١٩ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة بيروت ، ط أولى ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، والبصريات ٨٣٣/٢ ، تحقيق د/ محمد الشاطر ، القاهرة ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ ، والمسائل المنثورة ٢٠٧، تحقيق / مصطفى الحدري ، دمشق ، والجنى الداني ص٤٩٤، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٤.

(٦) الجنى الداني ص٤٩٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٣/١ .

(٧) كتاب الشعر ٧/١.

حجة أصحاب هذا المذهب:

احتج القائلون بحرفية ليس بوجوه منها : .

أولاً: جمودها[١]، فلم يسمع منها لفظ المستقبل ولا اسم الفاعل[٢]، وجمودها لا حجة فيه؛ لأن مشابهتها لـ(ما) في النفي هو الذى أوجب جمودها[٣].

ثانياً: استدل أبو علي _ أيضاً على حرفية (ليس) أنها تشبه (ما) في أن كلا منهما لنفي الحال[٤]، كما تشبهها في أن كلا منهما يهمل إذا دخلت (إلا) في خبرها، حكي عن العرب: (ليس الطيب إلا المسك) [٥].

وقد رُدَّ هذا الدليل أيضاً ؛ لأنَّ كل من (ما) و(ليس) قد نفي به المستقبل.

قال تعالي: (وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ) [٦] .

وقال : (يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا) [٧]، وقال : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [٨].

وقال الشاعر:

٣٧- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقاً شيئاً إِذَا كَانَ جَائِياً**[٩]

وأما إهمالهم (ليس) حملاً علي (ما) في نحو : قولهم : (ليس) الطيب إلا المسك ، فإن أجود ما خرج عليه هذا القول أن ذلك في لغة بني تميم[١٠]: قال أبو عمرو ابن

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعُكبَري ص٣١١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥١/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٧.

(٤) كتاب الشعر ٧/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥٢/١، واللباب ١٦٥/١.

(٦) من الآية (٩٦) سورة البقرة.

(٧) من الآية (٣٧) سورة المائدة.

(٨) من الآية (٨) سورة هود.

(٩) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه شرح علي فاعور ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م بيروت ، وهو في شرح ديوانه لثعلب ص٢٨٧، وينسب لصرمة الأنصاري، وورد في الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، وشرح أبياته للسيرافي ٧٢/١ ، تحقيق د / محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ١٩٧٩م، الخصائص ٣٥٣/٣، وأسرار العربية ص١٤٨، والشاهد فيه: نفي (ليس) للمستقبل.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١، ٣٨٠، وللقول تخريجات أخرى في شرح التسهيل ٣٨٠/١، والجنى الدانى للمرادي ص٤٩٦ وما بعدها.

العلاء[1]: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمى، إلا وهو يرفع"[2].

بقول سيبويه: "وهذا قليل لا يكاد يعرف" [3].

ويقول العُكبَرى: [4] أنها شاذة شذوذاً لا يثبت بمثله أَصل .. والشذوذ المطرح كثير[5].

ثالثاً : أن (ليس) لا يصح أن تكون صلة لـــ (ما) المصدرية كبقية الأفعال حتى تكون معها بتقدير المصدر ، فلا يستقيم قولك : ما أحسن ما ليس زيد ذاكراً[6]، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة لـــ (ما).

رابعاً : مما يدل علي أن (ليس) حرف أنه قد جاء في الشعر(ليس) بغير نون الوقاية. نحو قول الشاعر:

٣٨- عَدَدْتُ قَوْمي عَدِيدَ الطَّيْسِ * إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسي**[7]

ألا تري أن هذا النون في الضمير المنصوب إنما تحذف من الحرف في الضرورة ولم يعلمهم حذفوها من فعل في اختيار[8].

وحكي أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك فقال : عليه رجلا ليسي[9].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حقيقة (ليس) فسيبويه وجمهور النحاة والشيخ ابن إياز – رحمه الله – يرون أنها فعل ، واستدلوا علي ذلك بأدلة كثيرة كلها من الوجاهة بمكان .

---

(١) أبو عمر العلاء بن عمار النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، أمام أهل البصرة في القراءات، والنحو واللغة مات سنة ١٥٤، البغية ٢/٢٣١، ٢٣٢.

(٢) مجالس ثعلب ص١٣ ، تحقيق / عبدالسلام هارون ، دار المعارف مصر ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

(٣) الكتاب ١/١٤٧.

(٤) هو : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري ، توفى سنة ٥٣٨هـ ، من مصنفاته : اللمع ، إعراب القرآن ، اللباب في علل البناء والإعراب . بغية الوعاة ٢/٣٨ ، ٣٩ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين للعُكبَري ص٣١١.

(٦) المسائل الحلبيات ص٢١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين للعُكبَري ص٣١١.

(٧) البيت من الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص١٧٥، وليم بن الورد بغداد ١٩٠٣ م ، سر صناعة الإعراب ١/٣٢٣،وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٨، واللسان (طيس)، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٥١، ٣٥٢.الطيس: الجمع الكثير من الرمل ، وقيل:كل ما على الأرض من الأنام فهو الطيس.

الشاهد: استعمال (ليس) بدون نون الوقاية في الضرورة كالحروف.

(٨) المسائل الحلبيات للفارسي ص٢٢١.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١/١٥١.

وهناك من يري أنها حرف كأبي علي الفارسي وغيره.

وأرى أنَّ اختيار الشيخ جمال الدين ابن إياز رأى سيبويه ومن تابعه اختيار سديد،وذلك لأن (ليس) فعل، والقول بحرفيتها يصطدم بموانع لفظية، كاتصال ضمائر الرفع بهـــا، وتاء التأنيث وتحملها للضمير، وعملها عمل (كان)، وكل ذلك دليل فعليتها.

وإن كان ذلك لا يؤدي إلي تخطئة أبي على الفارسي ، لأن الأدلة علي حرفية (ليس) متعددة وهي وإن لم تكن – كما قال الأنبا ري – كافية في الدلالة على أنها حرف ، فهي كافية في الدلالة علي إيغالها في شبه الحرف[1].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١/١٥٢.

obeikandl.com

٨- حقيقة (حاشا) في الاستثناء.

ترد (حاشا) في اللغة على ثلاثة أوجه ، أحدها: أن تكون فعلاً بمعنى: أستثنى ومضارعها أحاشي والثاني أن تكون للتنزيه كقولهم : " حاشى لزيد " ، وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء بل معناها. التنزيه عما لا يليق بالمذكور.

والثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء نحو : قام القوم حاشا زيد وهذا القسم هو المختلف فيه وهو جوهر هذه المسألة يقول ابن إياز- رحمه الله – في ذلك "... أما حاشى فإنها عند سيبويه وأتباعه حرف جر فقط ، ويدلك على ذلك وجوه أربعة:

الأول : قال ابن درستويه [١]، وهو أنها لم تمل ولو كانت فعلا لأميلت ...

والثاني : أنه لا يقع صلة لما المصدرية فلا يقال : قام القوم ما حاشى زيداً.

والثالث : الجر بها كقول الشاعر:

٣٩- حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا * ثَوْبَانَ لَيْسَ بِزَمِلٍ فَدِمِ** [٢].

...الرابع : أنهم قالوا : جاء القوم حاشاي ، ولو كانت فعلاً لقالوا : حاشاني كما تقول : غزاني ، ورماني ، قال الشاعر:

٤٠- فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَلِيبَ إِلَهَهَم * حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُور**[٣].

وقال المبرد تكون حرفاً تارة وفعلاً أخرى ، وذهب الكوفيون إلى وجوب فعليتها، وقال الفراء هي فعل ولا فاعل له " ، وقال في موضع آخر :

" لا يقال هي فعل ولم تلحقها النون لاعتلالها لأنا نقول هذا باطل إذ العرب تقول : دعاني وحماني وأعطاني ولا يفرقون في ذاك بين الصحيح والمعتل [٤]..

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يرى أن حاشا حرف جر متابعاً في ذلك سيبويه ، ومن قال برأيه ، ويؤيد ما ذهب إليه بسوق الأدلة على ذلك

---

(١) هو :عبدالله بن درستويه بن المرزبان النحوي ، أبومحمد ، صحب المبرد ، ولقى ابن قتيبة ، وأخذ عن الدارقطني وغيره ، بصري متشدد في النحو واللغة ولد سنة ٢٥٨ هـ ، وتوفى سنة ٣٤٧ هـ ، صنف الإرشاد في النحو ، شرح الفصيح ، المقصور والممدود ، البغية ٣٦/٢ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص٧٦ برقم (٩).

(٣) من الكامل للأقيشر الأسدي في التصريح ٣٦٠/١ وأوله فيه: في فتية جعلوا الصليب إلههم ، وغير منسوب عند المرادي في الجنى الداني ص ٥٦٦ ، وفي توجيه اللمع لابن الخباز ٢٢٦ .

والشاهد فيه : حاشاي اتصلت حاشا بياء المتكلم دون تقدم نون الوقاية، فدل على أنها حرف .

(٤) المحصول فى شرح الفصول ٣٩٢/١ : ٣٩٥ .

بل ويعتبر تجردها من نون الوقاية عند إسنادها إلى ضمير المتكلم دليلا على حرفيتها ، فالنون تفصل بين الفعل الصحيح والمعتل والضمير ، وقد رجع عن هذا الرأي فيما بعد لأنه في كتاب قواعد المطارحة وافق المبرد بجواز استعمالها حرفاً أو فعلاً ، حيث قال : "... وقال المبرد هي المشتركة ، فيجوز النصب بها والجر ، فإن قلت : قام القوم حاشا زيد ، فموضع الجار والمجرور نصب ، والكلام جملة واحدة ، وإذا قلت : قام القوم حاشا زيداً ، ففاعل حاشا مضمر ، وزيداً مفعول به ، والكلام جملتان وهذا هو الصواب [1] .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في حقيقة حاشا في الإستثناء على النحو التالي :

أولاً : مذهب البصريين :

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن (حاشا) في الاستثناء حرف جر دال على الاستثناء كـ(إلا) [2].

قال سيبويه: (... وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ(حاشا) [3].

وقال في موضع آخر: "وأما (حاشى) فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء" [4].

وقال ابن السراج (... وأما الثالث: مما جاء من الحروف في معنى (إلا)، قال سيبويه: من ذلك حاشا، وذكر أنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، قال: وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبيد الله، فيجعل خلا بمنزلة: (حاشا) [5].

---

(١) قواعد المطارحة لابن إياز رسالة دكتوراه ، تحقيق / محمد السيد متولي البغدادي ١/٣٩٠ – ٣٩٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة (٣٧) ، ١/٢٥٨ ، وأسرار العربية ص ١٩٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٤) السابق ٢/٣٤٩.

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ١/٢٨٨.

حجتهم على حرفيتها:

استدلوا على ذلك بأنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية عليها، فلا يقال: ما حاشى زيداً كما يقال ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً، ولما لم يجز دَلَّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يكون حرفاً. (١)

وكذلك جواز مجئ الاسم بعده مجروراً قال الشاعر :

٤١ - حَاشَى أَبِي ثَوبَان إنَّ بِهِ * ضَنَاً عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ**(٢)

فلا يخلوا إما أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر، وبطل أن يقال: عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب أن يكون هو العامل(٣).

ومن أدلتهم على حرفيتها أيضاً : دخولها على ياء المتكلم دون تقدم نون وقاية كقول الشاعر :

٤٢ - مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ كَرَاهَةً * حَاشَاىَ إِنِّى مُسْلِمٌ مَعْذُورُ**(٤)

ولو كانت فعلاً لقال: حاشاني:

وكذلك عدم إمالتها ، ولو كانت فعلاً لأميلت(٥).

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيين إلى أن(حاشا) فعل ماضي (٦)، وقد فصل فريق من النحاة فقال: أن: (حاشى) تكون حرفاً فتجر كما هو مذهب سيبويه السابق، وتكون فعلا .

---

(١) ائتلاف النصرة ص ١٧٨.

(٢) سبق تخريجه وبيان الشاهد فيه ، وقد رواه كثير من النحاة هكذا كالأنباري في الإنصاف ٢٥٩/١ وابن يعيش في شرح المفصل ٨٤١٢ وغيرهما إلا أن هذا البيت من بيتين ضُم صدر أحدهما إلى عجز الآخر وهما : حاشى أبي ثوبان إن أبا *** ثوبان ليس ببكمة فدم .

عمرو بن عبدالله إن به *** ضناً على الملحاة والشتم

وبكمة : ليس بأبكم ، الفدم : العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم .

الملحاة : مفعلة من لحوت الرجل ولحيته أي : لمته وألححت في لومه .

وجاءت هذه الرواية ، كذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢ ، والجنى الداني للمرادي ص ٥٦٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة (٣٧) ، ٢٦٠/١.

(٤) سبق تخريجه في أول المسألة في الرواية الأخرى .

(٥) جواهر الأدب للإربلي ص ٥٢٥ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٣٧) ٢٥٨/١ ، وائتلاف النصرة ص ١٧٧.

فتنصب بمنزلة : خلا ، وعدا ، وهذا مذهب الجرمي ، والمازني ، والمبرد، والزجاج[١]، وابن مالك[٢].

وقد ثبت النصب بنقل : أبو عمرو الشيباني ،[٣] والفراء[٤] ، وأبو زيد الأنصاري [٥] ، وحكى أبوعثمان المازني عن أبي زيد : قال : سمعت إعرابياً يقول : (اَللَّهُمَ اغْفِر لِي ولِمَن سَمِع حَاشَا الشيّطَانَ، وابنَ الأَصبَغ) [٦].

ويروى بالوجهين ، الخفض والنصب – دلالة على هذا المذهب قول الشاعر :

٤٣- حَاشَى أَبِي ثَوبَان إنَّ بِهِ * ضَنَاً عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ[٧]**

هكذا أنشده: المبرد ، والسيرافي [٨]، وكثير من النحويين أمثال : ابن يعيش[٩] ، وابن مالك [١٠]، والمرادي[١١] ، والسيوطي [١٢].

---

(١) ورد مذهب : الجرمى ، والمازني في : الجنى الداني ٥٦٢ ، مغني اللبيب ١٤١/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦٥/١ ، وورد مذهب المبرد في المقتضب ٣٩١/٤ ، وأسرار العربية ١٩١ ، ومذهب الزجاج في رصف المباني ١٧٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ .

(٣) هو اسحق : ابن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي كان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة في الحديث ، كثير السماع ، صنف : كتاب الجيل ، النوادر ، توفي ٢٠٦ هـ أو ٢١٠ هـ ، بغية الوعاة ٤٣٩/١ – ٤٤٠ .

(٤) ورد مذهبه في الجنى الداني ص ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ١٤١/١ .

(٥) ورد رأيه في الجنى الداني ص ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٩١/٢.

(٦) وردت حكاية المازني في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ ، شرح الرضي للكافية ١٥٢/٢ ، ورصف المباني ص ١٧٩ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ١٤١/١ .

ويروى : ولمن يسمع ، ويروى : ولمن يسمعني ، ويروى : وأبا الأصبع بالعين المهملة ، وأبو الأصبغ بفتح الهمزة ، وإهمال الصاد وإعجام الغين ، اسم رجل ، قال في التصريح ٣٦٥/١ : وجعل أبا الأصبغ قريناً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في خساسة القدر ، وقبح الفعل مبالغة في الذم .

(٧) سبق تخريجه الصفحة السابقة .

(٨) الجنى الدانى للمرادي ٥٦٣ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢.

(١١) الجنى الداني للمرادي ٥٦٢ .

(١٢) همع الهوامع للسيوطي ٢١١/٢.

أما رواية النصب : **حاشا أبا ثوبان إن به**

فقد أنشدها : ابن هشام الأنصاري[1] ، وتبعه الأشموني[2].

حجتهم على فعليتها :

استدل القائلون بفعلية (حاشا) بأمور :

أولاً : أنه يتصرف فتقول : حاشيت أحاشي ، والتصرف من خصائص الأفعال .

قال الشاعر :

٤٤- **ولَا أَرَى فَاعَلاً فِي النَاس يُشْبِهُهُ *** وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ**[3].

فإذا ثبت أن يكون متصرفا وجب أن يكون فعلاً .

ثانيا : أنه يدخله الحذف نحو: حاش لزيد ، والحذف إنما يكون في الأفعال نحو : لم يك ولا أدر ، وفي الأسماء نحو: أخ ، ويد ، وليس القياس في الحروف الحذف، ألا ترى أن القراء قرءوا قول الله تعالى : (حَـشَىَ لِلَّهِ) [4] (حَـشَ لِلَّهِ) بإسقاط الألف [5].

ثالثا : أنه يدخل على لام الجر فتقول : حاشى لزيد ، قال الله تعالى : (حَـشَىَ لِلَّهِ) [6] وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف [7].

---

(١) مغني اللبيب ١٤١/١ .

(٢) شرح الأشموني ٢٤٤/٢.

(٣) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠ ، وأسرار العربية ص ١١٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٧) ٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٨ ، ومغني اللبيب ١٤٠/١ ، وهمع الهوامع ٢١٣/٢ .

والشاهد في قوله : وما أحاشي حيث جاء الفعل المضارع من حاشا مما دل على فعليته وأنه متصرف .

(٤) من الآية (٣١ ، ٥١) ، سورة يوسف .

(٥) قرأ جميع القراء – إلا أبوعمرو بن العلاء – بحذف الألف ، بعد الشين في حاشا ، ووردت هذه القراءة في السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٨ ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، الثانية ، دار المعارف ١٤٠٠ هـ ، والكشف لمكي ابن أبي طالب ١٠/٢ ، تحقيق / محي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٤ هـ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧٥/٢ ، تصحيح الأستاذ / علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بدون ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٤٦/٢ ، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل ، الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م مطبعة المشهد الحسيني ١٣٥٩هـ .

(٦) من الآية (٣١ ، ٥١) سورة يوسف .

(٧) أسرار العربية للأنباري ١٩٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٧) ٢٥٩/١.

رد البصريين على أدلة الكوفيين :

وقد رد البصريون هذه الأدلة وأجابوا عنها بالآتي :

أولاً – قولهم : إنه يتصرف بدليل قول الشاعر :

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ .

ليس فيه حجه ؛ لأن قوله (أحاشى) مأخوذ من لفظ : (حاشى) ، وليس متصرفاً منه كما يقال : بسمل ، وهلل ، وحمدل ، وسبحل ، وحوقل ، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرف فكذلك ههنا [١] ، واتفاق الألفاظ لا يدل على اتفاق المعاني وحينئذ لا يبعد النصب بها ، والناصبة ليست المبحوث عنها هنا [٢].

ثانيا : قولهم : إن لام الجر تتعلق به ، فجوابه إن اللام زائدة لا تتعلق بشيء كما في قوله تعالى:(عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) [٣]، وقوله تعالى : (لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) [٤] والتقدير : ردفكم ، يرهبون ربهم وله نظائر ، وزيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له لما يدخله من الحروف ، فدل على أن (حاشا) ليس فعلاً[٥].

ثالثا: قولهم : إن الحذف لا يدخل الحرف فهذا غير مسلم به ؛ لأن الحرف يدخله الحذف ألا تري أنهم قالوا في : (رُبَّ)؛ (رُبَ) بالتخفيف ، وقد قرئ به [٦]، قال تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ) [٧].

وحكيتم عن العرب في سوف أفعل : سو أفعل وهو حرف ، وقلتم أن الأصل في سأفعل: سوف أفعل فحذفتم الواو والفاء معا فدل على أن الحذف يدخل الحرف [٨].

---

(١) السابق ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٧٩.

(٢) جواهر الأدب للإربلى ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٣) من الآية رقم (٧٢) سور النمل .

(٤) من الآية رقم (١٥٤) سورة الأعراف .

(٥) أسرار العربية للأنباري ١٩٣

(٦) قراءة (ربما) بالتخفيف هي قراءة : نافع ، وعاصم ، وأبي جعفر ، ووردت هذه القراءة في : السبعة لابن مجاهد ٣٦٦ ، والنشر في القراءات العشر ٣٠١/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٣/٢ ، وهي لغة : تميم ، وقيس ، وبكر بن وائل ، وربيعة ، الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ١/١٠ .

(٧) من الآية رقم (٢) سورة الحجر.

(٨) والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٧) ٢٦٤/١.

ثالثا: مذهب الفراء [1]، وهو أن (حاشا) فعل لا فاعل له ، وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة . فإذا قلت : حاشا الله ، فاللام موصولة بمعني الفعل ، والخفض بها ، إذا قلت : حاشا الله بحذفها ، فاللام مراده والخفض بها .

قال الأنبارى : وذهب بعضهم إلي أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، [2] وقال أبو حيان: وذهب بعض الكوفيين إلي أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها " [3].

وعلق المرادى على هذا بقوله : " قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفراء " [4].

رابعا : ما حكي عن بعض الكوفيين[5] : أنها فعل في الأصل ، وحكي أنها كـ (نعم) في قول الشاعر:

٤٥- فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَاكَ بِنُعْمٍ بَالِ * وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ .** [6]

من خلال ما سبق يتضح أن : النحاة اختلفوا في حقيقة (حاشا) فالبصريون يقولون أن حاشا حرف ، والكوفيون يرون أنها فعل ماض ، ويرى المبرد أنها تأتي فعلاً وتأتي حرفاً وهو ما صوبه الشيخ ابن إياز وأوافقه فيه – كما سيأتي – ، والفراء يرى أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وبعض الكوفيين يرون أنها فعل في الأصل ، وتأتي كنعم في قول الشاعر السابق .

وأرى أن : (حاشا) تأتي فعلاً تارة ، وحرفاً تارة أخرى ؛ لأن السماع قد جاء مؤيداً الاستعمالين ، استعمالها حرفاً ، واستعمالها فعلاً ، وقد روى ذلك عن العرب أئمة اللغة الموثوق بهم ، كأبي عمرو الشيباني ، وأبي زيد الأنصاري ، فقد روى أبي عمر الشيباني أن العرب تخفض بها وتنصب [7].

---

(١) ورد رأي الفراء ومذهبه في شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٥٦٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٥/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٧) ٢٥٨/١ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٣٣/٣ .

(٤) الجنى الداني ٥٦٤ .

(٥) هو نفس قول الأنباري فى الإنصاف مسألة (٣٧) ٢٥٨/١ : " ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماض .

(٦) البيت من الوافر ، وهو في رصف المباني للمالقي ١٨٠ ، والشاهد فيه قوله : بنعم ، حيث ساقه المالقي شاهداً على أن حاشا فعل مثل : نعم .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

ومن شواهد النصب ما سمعه أبو زيد الأنصاري فيما حكاه عنه أبو عثمان المازني من قول بعض الأعراب : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن لأصبغ ، ومن ذلك قول الشاعر :

٤٦- **حَاشَا قُرَيْشاً فَإنَّ اللهَ فَضَّلَهُم *** عَلَى البَرِيَةِ بالإحْسَانِ وَالخَيْرِ** (١) .

- ومما يؤيد قوة هذا القول أن ابن يعيش بعدما ذكر الخلاف في المسألة ، ورجح قول سيبويه لم يسعه أن يرد قول المبرد ، بل وصفه بأنه قول متين ، وذلك لما يستند إليه من أدلة السماع الصحيح (٢).

أما ما ذهب إليه ابن إياز في المحصول فقوله في القواعد أولى منه ، وذلك لأمرين :

الأول : أن كتاب القواعد متأخر في التأليف عن كتاب المحصول (٣)، إذن فقوله فيه متأخر عما ذهب إليه في المحصول ، والمشهور عند علماء الأصول أن العالم إذا كان له في مسألة واحدة قولان فأكثر ، فالمعول عليه هو الأخير إن علم ترتيب هذه الأقوال تاريخياً (٤).

الثاني : أن الأليق لاختيار ابن إياز هو القول الأخير ؛ إذ هو الأكمل من الناحية اللغوية لأنه لا يهدر استعمالاً صحيحاً من استعمالات (حاشا) ، وهو مجيئها فعلاً وإن كان غيره أكثر منه وأشهر.

---

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٤/٢ ، ويروى : (فضلها) مكان فضلهم ، ويروى : بالإسلام والدين مكان بالإحسان والخير .

المعنى : استثني قريشاً لأن الله فضلهم على سائر المخلوقات بسبب دين الإسلام ، الذي مبدأه منهم وعندهم والشاهد فيه قوله : حاشا قريشاً ، حيث استعملت حاشا هنا فعلاً فنصب الاسم بعدها .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

(٣) بدليل أنه كان يحيل على كتابه (المحصول في شرح الفصول) في مواضع كثيرة في كتابه : قواعد المطارحة ، ومن ذلك وقوله : ولا يجوز حذف الألف لأصالتها ، ونقل الزعفراني عن الأخفش جواز حذفها ، وقد عللته في شرح الفصول " قواعد المطارحة ٣١٩/١ - ٣٢٠ .

(٤) الاقتراح للسيوطي صـ٢٤٣ .

٩- (إذن) الناصبة للمضارع بين البساطة والتركيب ، والخلاف في إعمالها.

(إذن) حرف معناه الجواب والجزاء ، يقول القائل : أنا أزورك فتقول له : إذن أكرمك ، تأويله : إن كان ما ذكرت من الزيارة حقاً فإني أكرمك [١].

وقد اختلف العلماء في حقيقتها فالبعض يقول ! إنها مفردة ، وهو اختيار سيبويه وجمهور النحاة وعليه الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – ، والبعض قال إنها مركبة من (إذ وأن) ، واختلف في إعمالها فقيل : هي الناصبة بنفسها ، وقيل : الناصب بعدها (أن) مضمرة .

يقول ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:"... حكى عن الزجاج أن معني (إذن) الجواب والجزاء يقول لك القائل : أنا أزورك فتقول له : إذن أكرمك فأجبته بهذا وصيرته جزاء علي زيارته.

وقيل : إنَّها مفردة وهو الحق لأصالة الإفراد ، وعدم دليل خلافه ، وذهب بعضهم إلي أنها مركبة والأصل: إذْ أن ثم حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلي الذال الساكنة قبلها وحذفت .. " أ هـ [٢]

من خلال هذا النص يتضح اختيار الشيخ جمال الدين ابن إياز للرأي القائل بأن إذن مفردة وذلك من خلال تصريحه بأن هذا هو المذهب الحق ، وهو وإن لم يتطرق للحديث عن الخلاف في إعمالها إلا أن الحديث عن حقيقتها يقتضي الحديث عن إعمالها ؛ لأنه مترتب عليه كما سيأتي:

** **الدراسة والمناقشة :**

جاء اختلاف النحاة في بساطة (إذن) وتركيبها : وكون النصب بها أو بغيرها علي قولين :

القول الأول : أنها بسيطة ، وأن النصب بها .

وإليه ذهب سيبويه[٣] ، وجمهور البصريين [٤]، وأكثر النحويين المتأخرين وهؤلاء يرون أنها حرف بسيط ، لا تركيب فيه وأنه الناصب بنفسه، وليس بأن مضمرة بعده [٥].

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ٣٥٩.

(٢) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١/ ٤٨٦.

(٣) الكتاب ١٢/٣.

(٤) همع الهوامع ٢٩٤/٢.

(٥) رصف المباني ٦٩ ، مغني اللبيب لابن هشام ٢٧/١ ، والتصريح ٣٠٤/٤ ، الجنى الداني ص ٣٦٣ .

قال شيخ النحاة سيبويه :

اعلم أن(إذن) إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أري) في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك : إذن أجيئك ، وإذن آتيك ومن ذلك : أيضا قولك : إذن والله أجيئك ، والقسم ههنا بمنزلته في(أرى) إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلاً [١].

وقال أبو حيان :

" ... (إذن) ذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط [٢]. وبهذا الرأي قال : ابن السراج[٣] ، والفارسي[٤] ، وابن الحاجب[٥] ، والعكبري[٦] ، والموزعي[٧] ، والشيخ يس [٨]، والشيخ خالد الأزهري[٩] ، وابن هشام "[١٠] .

استدل هؤلاء لذلك بأن قالوا : إنما وجب أن تعمل (إذن) حملاً لها علي (أن) ، وإنما حملت عليها ؛ لأنها تشبهها ، ووجه الشبه بينهما : أن (أن) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال والجزاء ، و(إذن) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال والجزاء ، فلما اشتركا في هذا المعني حملت عليها [١١].

وذكر ابن مالك [١٢] أن (إذن) غير مختص ، وكأنه نظر إلى نحو قوله تعالى : (...وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا)[١٣] .

---

(١) الكتاب ١٢/٣.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٥٠/٤.

(٣) الأصول ١٤٨/٢..

(٤) الإيضاح ٣٢٠ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٤/٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢.

(٧) مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي ص ٣٣ ، تحقيق د/ جمال طلبة ، دار زاهد القدسي الأولى ١٩٩٥م .

(٨) حاشية الشيخ يس على القطر ١٤٨/١ ، مصطفى البابي الحلبي ، الثانية ١٣٩٠ ، ١٩٧١ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٤/٤.

(١٠) مغني اللبيب لابن هشام ٢٧/١.

(١١) أسرار العربية ٢٨٨ ، شرح اللمع للواسطي ١٦٧ ، تحقيق د/ رجب محمد عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الأولى ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠ م .

(١٢) شرح التسهيل ٢٠/٤.

(١٣) من الآية (٢٠) سورة الكهف.

فرأي أن لفظة (إذن) دخلت على الاسم ؛ فحكم عليها بعدم الاختصاص .
ورأى أنها : إذا كانت غير مختصة فحقها أن لا تعمل ، ولكنهم شبهوها بـ (أن) لغلبة استقبال الفعل بعدها ، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلي جعله في تأويل المصدر ، فحملت علي (أن) فنصبت المضارع ، وإن لم تختص به ، كما عملت ما عمل ليس ، وإن لم تختص بالأسماء [١].
وقد بين الفاكهي أن القياس في (إذن) إلغاؤها ؛ لعدم اختصاصها ولكنهم أعملوها حملاً لها على(ظن) ؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها علي الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها ، كما حملت (ما) علي (ليس) وإن كانت مختصة[٢] .
- ومن أدلتهم علي بساطتها أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعي التركيب إلا بدليل قاطع، وحيث لا دليل فالتمسك بالأصل أولى [٣].
وقد نص الأخفش علي أنها الناصبة كـ (أن) و(لن) قال في معاني القرآن :
وأما (وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ) [٤] فنصب بـ " لن" كما نصب بأن ... وكذلك ما نصب بـ (إذن) تقول : (إذن آتيك) تنصب بها كما تنصب بـ أن وبـ (لن) [٥] .
القول الثاني :
أنها مركبه من شيئين من (إذ) و(أن) فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها - الفتحة - إلي الذال ، وركبت النون مع (إذ) فصارتا (إذن) والتزم هذا النقل وغلب عليها حكم الحرفية [٦].
وإلي هذا ذهب الخليل فيما حكاه سيبويه عنه في قوله :
"وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال :(أن) مضمرة بعد(إذن)، ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب (إذن) بأتيك ، لأن المعني واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في

---

(١) شرح التسهيل ٢٠/٢ ، حاشية يس علي الفاكهي ١٤٨/١.
(٢) حاشية الفاكهى على شرح قطر الندى ١٤٨/١.
(٣) رصف المبانى ص ٧.
(٤) من الآية(٤٧) سورة الحج.
(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٠١/١ ، ٣٠٢.
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٤/٢ ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي القسم الأول الجزء الأول ص ٢١١، شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١ ، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م .

قوله : إذن يأتيك عبدالله ، كما يتغير المعني في (حتى) في الرفع والنصب ، فهذا ما رووا ، وأما ما سمعت منه فالأول "[1].

ويقوي كلام الخليل ما ذكره السيرافي ــ فيما روى عنه ــ أنه لا ينصب شيئاً من الأفعال إلا (أن) مظهرة ، أو مضمرة في : كي ولن وإذن [2].

وبه أيضاً قال الزجاج [3]، واختاره ، وإن كان قد استحسن قول سيبويه الذي يرى فيه أنها هي الناصبة بنفسها ؛ لأنه يرى أن النصب في سائر الأفعال يكون بأن.

قال الزجاج : ".... قال سيبويه : حكى بعض أصحاب الخليل عن الخليل أن (أن) هي العاملة في باب(إذن) ، فأما سيبويه فالذي يذهب إليه ، ونحكيه عنه أن(إذن) نفسها الناصبة ، وذلك أن (إذن) لما يستقبل لا غير في حال النصب ، فجعلها بمنزلة (أن) في العمل كما جعلت (لكن) نظيرة : (إن) في العمل في الأسماء .

وكلا القولين حسن جميل ، إلا أن العامل – عندي – النصب في سائر الأفعال (أن) وذلك أجود إما أن تقع ظاهرة ، أو مضمرة [4].

وقد علل الزجاج لاختياره هذا بأن رفع المستقبل يكون بالمضارعة فيجب أن يكون نصبه في مضارعة ما ينصب في باب الأسماء تقول : أظن أنك منطلق فالمعني : أظن انطلاقك ، وتقول أرجو أن تذهب أي : أرجو ذهابك فـ (أن) الخفيفة مع المستقبل للمصدر كما أن الشديدة مع اسمها ، وخبرها كالمصدر وهو وجه المضارعة[5] .

و(إذن) عند هؤلاء ليست الناصبة بنفسها ، وإنما النصب بأن مضمرة بعدها، وقوي ذلك عندهم تجويز الفصل بينهما بين منصوبها بالقسم ، والدعاء والنداء [6].

قال الرضي:

" وتجويز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم ، والدعاء والنداء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كـ (أن) و(لن) ؛ إذ لا يفصل بين الحرف ومعمولة بما ليس من معمولة "

وأما قولهم في الشرط : "إن زيداً تضرب ، فهو عند البصريين بفعل مقدر ..." [7]

---

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١ ، و شرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤،٢٠

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢.

(٤) السابق الجزء والصفحة.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢ ، ٦٤ ، تحقيق د/ عبدالجليل شلبي ، دار الحديث ، ط الثانية ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

(٦) شرح الكافية للرضي ٤٢/٤.

(٧) شرح الكافية للرضي ٤٣/٤ ، ٤٤.

وذكر المالقي [١] أن من يري أن النصب بإضمار (أن) إنما قال بذلك كأنه قاسها على (حتى) و(كي) ولامها ولام الجحود.

ورد المالقي ذلك بأن القياس علي هذا لا يصح ، لأن (حتى) و(كـي) ولامهـا ولام الجحود إنما تنصب بإضمار (أن) لجواز دخولها علي المصادر ، وربما ظهرت أن مع بعضها في بعض المواضع ــ علي ما يبين بعد ــ ، ولمـا كانـت (إذن) لا يصـح دخولها علي مصدر ملفوظ به ولا مقدر ، ولا يصح إظهار (أن) بعدها في موضع مـن المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها علي ما ذكر[٢] .

كذلك نسب بعض النحاة هذا القول لأبي علي الفارسي [٣]، فذكروا أن النصب عنده بأن مضمرة بعد (إذا) .

ومن الكوفيين من زعم أن (إذن)مركبة من (إذْ) الظرفية و(أن) وعلي هذا فإن النصـب يكون بـ (أن) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلي ما قبلها من ذال وركبا تركيباً واحداً [٤].

وقد بين المالقي أن هذا القول فاسد من وجهين :

الأول : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعي التركيب إلا بدليل قاطع [٥].

الثاني : أنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة علي كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل علي عدم التركيب [٦].

وذهب قوم – واختاره الرضي[٧]– إلي أنها اسم وأصلها (إذ) الظرفية لحقها التنـوين عوضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلي الجزائية فبقي فيها معني الربط والسـبب

---

(١) رصف المباني ٦٩.

(٢) رصف المباني ٦٩.

(٣) نسب القول بأن النصب بأن مضمرة بعد (إذن) للفارسي المرادي في الجنى الـداني ص ٣٦٤ ، وابـن عقيل في المساعد ٧٤/٣ ، والسيوطى في الهمع ٢٩٤/٢ ، ولم أقف عليه في : البصريات ، الحلبيات ولا البغداديات ولا العسكريات ولا العضديات ولا المسائل المنثورة ولا إيضاح الشعر ولا الإيضاح العضدي ، ويمكن أن يكون صرح به في غير ذلك من مؤلفاته .

(٤) رصف المباني ص ٦٩.

(٥) رصف المباني ص ٦٩ ، ٧٠.

(٦) رصف المباني ص ٧٠.

(٧) شرح الكافية ٣٧/٤.

وأصلها : إذا جئتني أكرمتك ، حذف ما يضاف إليه إذا ، وعوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين [١].

وبعضهم يري أنها مركبة من (إذا) ، و(أن) لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منها فتعطي الربط كـ (إذا) والنصب كـ (أن) ، ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين [٢].

احتج القائلون بأن الناصب للفعل هو أن المضمرة بعدم اختصاص (إذن) لأنها تدخل علي الجمل الابتدائية ذلك نحو قولك : إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً [٣].

ورد قول من قال بإضمار (أن) بعدها بأن (أن) لا تضمر إلا بعد حرف جر أو عاطف [٤]، كما رده ابن الحاجب بأن قولهم النصب بـ (أن) بعدها ليس بشئ[٥].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حقيقة (إذن) ، هل هي بسيطة أو مركبة؟ ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنها بسيطة ، وهو اختيار الشيخ ابن إياز – رحمه الله –، وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (إذ) و(أن) إلى غير ذلك.

وأرى أن ما اختاره ابن إياز موافقاً سيبويه ، وجمهور البصريين من القول ببساطة (إذن) هو الراجح في هذه المسألة ، وقد بين ابن إياز فساد القول بتركيبها وأيد اختياره بما لا يدع مجالاً للرد عليه .

وإلى هذا القول ذهب كثير من محققي المتأخرين[٦]، قال ابن هشام : " .... فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من (إذ) و (أن) وعلى البساطة ، فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها [٧].

---

(١) الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، همع الهوامع٢٩٤/٢.

(٢) المساعد ٧٤/٣ ، همع الهوامع٢٩٤/٢.

(٣) همع الهوامع ٢٩٤/٢.

(٤) المساعد ٧٤/٣ .

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢.

(٦) ومنهم :المالقي في رصف المباني ص٦٩ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٣٦٣ ، والفاكهي في شرحه على قطر الندى ١٤٧/١-١٤٨ ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٤/٤.

(٧) معنى اللبيب ٢٧/١.

١٠- (مهما) بين البساطة والتركيب .

اختلف العلماء في حقيقة (مهما) هل هي اسم أو فعل ، وهل هي بسيطة، أو مركبة من (مه) و (ما) الشرطية ، أو من (ما) الشرطية و (ما) الزائدة [١].

بقول ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

".... والمشهور أنها اسم لعود الضمير إليها في قوله تعالي: **(وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)** [٢] وقيل : إنها حرف والضمير يعود إلي مدلولها كالألف واللام اللتين بمعني الذي عند من يقول بحرفيتهما ، والجيد أن تكون مفردة لأصالة ذلك ، وعدم الدليل علي التركيب "[٣]

من خلال هذا النص يتضح أن الشيخ جمال الدين ابن إياز ــ رحمه الله ــ قد ذهب إلي أن (مهما) بسيطة وليست مركبة كما قال فريق من العلماء ، وذلك حيث صرح بأن ذلك هو الأجود ، ثم علل ذلك بأن البساطة هي الأصل ، وعدم قيام دليل على التركيب .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في بساطة (مهما) وتركيبها علي قولين :

الأول : القول بالبساطة : ذهب جماعة من النحاة كابن الأنباري[٤]، وابن هشام [٥] إلي أن (مهما) الشرطية بسيطة ، لا تركيب فيهما ، فهي اسم بكمالها وضع للجزاء ، وذلك لأن البساطة هي الأصل والتركيب دعوي لم يقم دليل عليها فلذلك لا يقال به إلا مع الدليل [٦].

ولأنها لو وزنت لكانت بوزن (فَعْلَى) وقد أفادت معني الشرط فيما وقع بعدها، فهي متضمنة لمعني الحرف ، وعلي هذا فهي بسيطة لا تركيب فيها [٧].

---

(١) مغنى اللبيب ٣٦١/١ وما بعدها .

(٢) من الآية(١٣٢)من سورة الأعراف.

(٣) المحصول في شرح الفصول ١/ ٤٩٧.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٧١/١ ، تحقيق د/ طه عبدالحميد طه ،مراجعه/مصطفى السقا ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة ، ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م .

(٥) المغني ٣٦٢/١.

(٦) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٩٠ ،ط دار الفكر بيروت ، الأولى ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م، والجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ٢٧٩٦/٤ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٩٦/٢ .

(٧) شرح المفصل ٤٢/٧ ، الجنى الداني ٦١٢ ، توضيح المقاصد للمرادي ٢٤١/٤.

قال ابن هشام : " وهي بسيطة لا مركبة ..... [1] ' واختار هذا المذهب جماعة من النحاة منهم : ابن عصفور [2] ، وأبوحيان [3]، والألوسي [4] ، والسيوطي [5] .
قال الألوسي : وأسلم الأقوال – كما قال غير واحد – القول بالبساطة [6] .
وبمثله قال الآخرون.

الثاني : القول بالتركيب :

يري جماعة من النحاة أن (مهما) مركبة ، ولهم في أصل تركيبها آراء :

الأول : يري الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين أن (مهما) هي (ما) المتضمنة معني الجزاء ضمت إليها (ما) الزائدة لتوكيد الجزاء ، وزيادة في التعميم كما تزاد في سائر كلمات الشرط نحو زيادتها مع (متى) و (أي) في نحو : متى ما تخرج أخرج ، وقوله تعالي : (أَيًّا مَّا تَدْعُواْ) [7] .

فاستقبحوا تكرار اللفظ الواحد لما فيه من ثقل ، فأبدلوا من الألف الأولي هاء لرفع الثقل [8] ، وإنما قلبت الألف هاء لتجانسهما في الهمس ، وكونهما من مخرج واحد ، فصار اللفظ (مهما) [9].

ـ يقول سيبويه – رحمه الله – : " وسألت الخليل عن (مهما) فقال :هي (ما) أَدْخَلْتَ معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متي ما تأتي آتك ، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت : إن ما تأتي آتك ، وبمنزلتها مع أين كما قال – سبحانه وتعالي : (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ...)[10] وبمنزلتها مع (أي) إذا قلت : (أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [11]، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولون : (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولي [12].

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٢/١.
(٢) شرح الجمل الكبير ١٩٥/٢.
(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٦٣/٤.
(٤) روح المعاني ٣٣/٩.
(٥) همع الهوامع ٥٧/٢.
(٦) روح المعاني ٣٣/٩ط دار إحياء التراث العربى بيروت الرابعة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.
(٧) آية (١١٠). سورة الإسراء.
(٨) الكتاب ٥٩/٣ ، المقتضب ٤٧/٢ ، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٣٢٩/١ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧.
(١٠) آية (٧٨) سورة النساء.
(١١) آية (١١٠). سورة الإسراء
(١٢) الكتاب ٥٩/٣ – ٦٠.

وكان القلب في الألف الأولي ، لا في الثانية لأنها اسم : والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال [١] .

وقدا استدل هؤلاء علي صحة ما ذهبوا إليه بأنه ليس شئ من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه .

يقول أبو إسحاق الزجاج عقب ذكره لهذا المذهب :

ودليل النحويين علي ذلك ، أنه ليس شئ من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه قال الله – جل ثناؤه – (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم....) [٢]كقولك:إن تثقفنهم في الحرب فشردهم ، وقوله (وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ) [٣] – أيضاً– وهذا في كتاب الله كثير[٤]، واختار مذهب الخليل ، وسيبويه جماعة من النحاة منهم : أبو علي الفارسي[٥] والزجاج[٦] والرضي [٧]، وابن يعيش [٨]، وابن القواس [٩]، وابن منظور[١٠].

قال ابن القواس : " والأصح أنها (ما) الشرطية زيد عليها (ما) للتأكيد ... [١١]

– واستدل الفارسي [١٢] لصحة قول الخليل ، أن الشاعر استفهم بـ (مهما) كما استفهم بـ (أين) وغيرها من الأسماء التي يجازي بها في قوله:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧-٤٣.

(٢) من الآية(٥٧) سورة الأنفال.

(٣) من الآية (٢٨) سورة الإسراء.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٩/٢.

(٥) البغداديات ٣١٣ ، تحقيق / صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣م ، والمسائل العضديات ص ٥٢ ، تحقيق د/ علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٢.

(٧) شرح الكافية ٩٠/٤-٩١.

(٨) شرح المفصل ٤٧/٧.

(٩) شرح الكافية ص ٢ /٥٢٧.

(١٠) لسان العرب(م هـ هـ) .

(١١) شرح الكافية ص ٥٢٦/٢.

(١٢) البغداديات ص ٣١٤.

٤٧- مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ *** أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَه [١].

وضعف ابن عصفور [٢] قول القائلين بهذا الأصل ، بأنه أصل لم ينطق به في موضع من المواضع .

قال ابن عصفور :

ومن قال إن (مهما) مركبة من (ما ما) ثم قلبت الألف هاء هروباً من اجتماع المثلين نحو قولهم في : (حيحيت) : (حاحيت) فممكن إلا أنه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع [٣].

الثاني : ذهب الأخفش ، والبغداديون كما نسب للزجاج : " إلى أن (مهما) مركبة من (مه) بمعنى : أكفف أو اسكت و (ما) الشرطية. [٤]

وعلى هذا : فاللفظ لم يدخله أي تغيير ، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما.

قال المرادي : " وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من (مه) ، بمعنى: اسكت و (ما) الشرطية .. [٥].

وضعف ابن القواس [٦] هذا القول بعد أن عزاه إلى الأخفش مبنياً وجه ضعفه أن كونها مركبة من (مه) للكف زيدت عليها (ما) التي للجزاء ، بأنه لا معنى للكف ههنا.

والحقيقة أن في نسبة هذا القول للزَّجَّاج نظر ، وذلك لأنه عندما عرض للحديث عن (مهما) وأقوال النحاة فيها أثناء تفسير قوله تعالى :

(وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا) [٧] ،عقب على كلامه عنها بما يدل على اختياره لمذهب الخليل فقال :

---

(١) البيت من السريع من قصيدة لعمر بن ملقط رواها أبوزيد الأنصاري في نوادره ص ٦٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، والبيت فى البغداديات ٣/٤ ، معنى اللبيب ١٢٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٢٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ، ٦٩/٤ ، همع الهوامع ٤٥١/٢.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٩٦/٢ .

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٩٦/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، الجنى الداني ص ٦١٢ ، الارتشاف ١٨٦٣/٤ ، همع الهوامع ٤٥١/٢.

(٥) الجنى الداني ٦١٢ – ٦١٣.

(٦) شرح الكافية ٥٢٧/٢.

(٧) من الآية (١٣٢) سورة الأعراف.

والتفسير الأول هو الكلام ، وعليه استعمال الناس [١].

وهو يريد بالتفسير الأول تفسير الخليل ، وسيبويه لتركيب (مهما) ومما يعضد ذلك أن هذا القول نسبه القرطبي [٢]، والشوكاني[٣] ، إلى الكسائي بينما ابن مالك[٤] ، لعامة الكوفيين .

كما أن سيبويه أجاز هذا التركيب في (مهما) على قلة حيث قال :

"وقد يجوز أن يكون : (مه) كـ (إذْ) ضم إليها (ما)" [٥]..

يريد (إذ) التي قد جوزى بها حين ركبت مع (ما) وصارتا : (إذ ما).

الثالث :

ذهب بعض الكوفيين إلى أنها مركبة من (مه) بمعنى اكفف و(من) فقالوا فيها: (مهمن) [٦].

وحكى أبو بكر بن الأنبارى [٧] أن من أدوات الشرط (مهمن) ، وأصلها : من من فاستثقلوا الجمع بين لفظتين متفقتين ؛ فأزالوا النون الأولى ، وجعلوا الهاء في موضعها ، وبدلا منها وأنشد الفراء .

٤٨- **أماوِى مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِى صَدِيقِه *** أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِىَ يَنْدَمِ** [٨]

أراد : من يستمع فى صديقه [٩].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٨/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٩٦/٤.

(٣) فتح القدير للشوكاني ٣٣٤/٢ ، تحقيق سيد بن إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م مصطفى البابي الحلبى ، ط الثانية ١٣٨٢ هـ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٩/٢.

(٥) الكتاب ٦٠/٣ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٩١/٤ - ٩٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧.

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري ٢٦٥/٢ ، تحقيق / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢.

(٨) البيت من الطويل ، ورد في شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ٩١/٤ ، شرح المفصل ٨/٤ ، اللسان (م هـ م هـ) ، الخزانة ٦٣١/٣ ، و (ماوى) منادي مرخم علم على إمرأة .

(٩) الزاهر ٢٦٦/٢.

وذكر الرضى[1] ، وابن يعيش [2]، أنه لو ثبت ما حكى عن الكوفيين لكان ذلك مقويا لمذهب الزجاج ، والأخفش ، القائل بتركيبها من (مه) ، و(ما) ؛لأنه كما أن " مهمن" مركبة من (مه) و (من) ، فكذلك (مهما) مركبة من : (مه) و (ما).

وقد استبعد أبوعلي الفارسى القول السابق ، مبيناً وجه استبعاده له بأنه يلزم منه أن تكون : (مه) بمعني : (كف) التي هي بمعني الأمر ، ولو كانت بمعني الأمر لوجب أن ينجزم الفعل الذي بعدها بالجواب كما ينجزم إذا قال : كف أعطك ؛ لأن الفعل الثاني في قوله : مهما تعطني آخذ ، لا يكون له جازم ، وإذا كان كذلك لم يحمل علي أنه بمعني : كف ، ولكنه يكون حرفاً بمنزلة (إذ) .

- كما اعترض عليه - أيضاً - جماعة من النحاة بأن كونها مركبة من (مه) بمعني : (اكفف) لا يتناسب مع وجود الشرط ؛ لأنه لا معني للكف هنا إلا علي بعد ، كأن يقال : مهما تفعل أفعل : إنه رد علي كلام مقدر ، فكأن قائلاً قال لك : أنت لا تقدر علي ما أفعل ، فقلت له : مهما تفعل أفعل ، فكأنك قلت له أكفف ، ما تفعل أفعل ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة ، وصار يجزم به كما يجزم ما بعد (ما) و(من) [3].

- ولابن عصفور اعتراض آخر على هذا المذهب بين فيه أسباب بطلانه بالحجة والدليل يقول ابن عصفور :

" فمن قال إنها مركبة من (مه) و (ما) فلا يخلو أن يجعلها كالشئ الواحد ، أو لا يجعلها ، فإن لم يجعلها كالشئ الواحد ، فلا يخلو الجازم من أن يكون (مه) أو (ما) فإن قال الجازم (مه) فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلا ، لأنه بمنزلة الأمر ، والأمر لا يطلب إلا جواباً خاصة ، وهذا قد جزم فعلين ، فدل ذلك علي بطلان قوله .

وإن قال : إن الجازم (ما) فباطل ، لأن العرب تقول : مهما تمرر أمرر به ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم بشئ فدلَّ علي بطلان قوله ، ومن قال إن (مه) مع (ما) كالشئ الواحد فيقال له : لا يُدعي التركيب إلا بدليل ولا دليل على ذلك [4].

---

(١) شرح الكافية ٤/٩٠ ، ٩١.

(٢) شرح المفصل ٧/٤٣.

(٣) البغداديات ص ٣١٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١١٠ ، شرح الكافية للرضي ٤/٩٠ ، همع الهوامع ٢/٥٧.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/١٩٥ ، ١٩٦.

كذلك ضعف ابن يعيش هذا وقال : أنه يلزم به أن يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معني الكف وما أظن القائل :

٤٩- ..... *** **وَإِنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ** [١]

أراد : وإنك اكففي ، ما تأمري القلب يفعل [٢].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في (مهما) من حيث كونها بسيطة أو مركبة **وأرى أنَّ** ما ذهب إليه ابن إياز من القول ببساطة (مهما) هو القول الأولى بالترجيح ، وذلك لما ذكره من أن بساطة (مهما) هو الأصل ، وأن ما ذهب إليه القائلون بالتركيب فيه من التكلف وادعاء التغيير ما لا يقوم عليه دليل ، ولا يوجد له نظير ؛ إذْ كل ما يدعى في مثل هذه الخلافات هي مجرد افتراضات عقلية لا يؤيدها دليل واقعي.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : أغرك مني أن حبك قاتلي وقائله أمرؤ القيس من معلقته وقبله :

أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلل *** وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي

وإن تك قد ساءتك مني خليقة *** فسلي ثيابي عن ثيابك تنسل .

ديوانه ص ١٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢١٥/٤ ، والبغداديات ص ٣١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ ، معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون ٣٠٤/١ مكتبة الخانجي مصر الأولى ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م.

(٢) شرح المفصل ٤٣/٧.

١١- (لات) بين البساطة والتركيب .

من الحروف التي ألحقها النحاة بـ(ليس) (لات)[١]، وقد اختلف النحاة في (لات) من حيث بساطتها أو تركيبها إلى مذاهب ، يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:

(لا) التي دخلت عليها التاء إنَّما هي المشبهة عند البصريين بـ(ليس) لا أختها، وشبهها المصنف بـ (ثم) و (رُبَّ) حيث أدخلت التاء عليها، وهذا يدل على أنَّ تحريك التاء في (لات) لم يكن لالتقاء الساكنين بل لأنها لاحقة للحرف وهي متحركة معه فرقاً بين (لا) لإلحاقها له، ولحاقها للفعل ، ألا ترى إلى تحريكها في (ثُمَّةَ) و (رُبَّتَ) مع تحريك ما قبلها.

– **وقيل** : قصد بذلك تقوية شبهها بالفعل لتكون على لفظه ، وقيل : إنها للمبالغة في النفي كعلاَّمة ونسابة.

وقال تاج القراء [٢] أصلها (ليس) فقلت (التاء) ألفاً و(السين) تاء[٣]وهو عندي ضعيف لوجهين:

الأول : أن فيها جمعاً بين إعلالين وذلك مرفوض في كلامهم.

الثاني : أن قلب (الياء) الساكنة ألفاً وقلب (السين) تاء شاذان لا يقدم عليها إلا بدليل، وأين ذاك هنا" أهـ[٤].

– **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يرى أنَّ (لات) ليس أصلها (ليس). بل هي (لا) النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما قالوا: ثُمَّتَ، وربَّتَ وهو رأى الجمهور والأخفش[٥] كما سيأتي.

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٦٣/١.

(٢) هو زيد ابن الحسن بن زيد ، تاج القراء أبواليمن الكندي البغدادي التاجر المقرئ النحوي اللغوي الأديب الحنفى نزيل دمشق أعلى أهل الدنيا إسناداً فى القراءات والحديث ، ولد في شعبان ٥٢٠ هـ ، ووفاته في شوال ٦١٣ هـ ، غاية النهاية لابن الجزري ٢٩٧/١ – ٢٩٨ ، طبعة دار الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣) هو مذهب ابن أبي الربيع ذكره في البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢

(٤) المحصول في شرح الفصول ٥١٣/٢.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢١٠/٣، والجنى الداني للمرادي ص٤٨٦.

** الدراسة والمناقشة:

اختلف النحويون في ماهية (لات) على مذاهب:

المذهب الأول مذهب سيبويه : أنها مركبة من حرفين :

نقل عن سيبويه أنَّ (لات) مركبة من حرفين (لا) النافية، والتاء التي للتأنيث، وهذا من تركيب الحرف من الحرف، نحو : إنَّما، وهذا المذهب لم يصرح به سيبويه في كتابه، وإنما نقله عنه النحاة يقول أبو حيان: "فذهب سيبويه إلى أنَّه من تركيب الحرف مع الحرف نحو: إنَّما" (١) وكذلك فعل السيوطي. (٢)

المذهب الثاني: مذهب الأخفش(٣)، والجمهور(٤): أنَّها ليست مركبة

وذهب الأخفش موافقاً بهذا جمهور النحاة إلى أنَّ (لات) ليست مركبة وإنما هي حرفان: الأول أصلي ، والثاني زائد عليه.

فأصلها (لا) ثم زيدت عليها التاء التي هي للتأنيث، كما زيدت على (ثمتَّ)، و(ربت).

وقد اختار هذا المذهب الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – وبين الغرض من زيادة التاء على (لا) هنا قيل : لتقوية شبهها بالفعل، وقيل : للمبالغة في النفي(٥).

– بل إن زيادة التاء هنا أحسن من زيادتها في نحو: (ثمتَّ) ، و(ربت)؛ لأن (لا) محمولة على (ليس)،و(ليس) تتصل بها التاء(٦).

المذهب الثالث: مذهب ابن أبي الربيع:

أنَّها كلمة واحدة وقد نسبه إليه المرادي(٧)، والشيخ خالد(٨)، والسيوطي(٩)، يقول ابن أبي الربيع إن (لات) كلمة واحدة، وهي فعل ماض ، أصلها (لِيس) بكسر الياء – أبدلت السين من (ليس) تاء، قياساً على ما فُعل في (سِتٍ)، إذْ أصلها : (سِدْسٌ) قلبت السين

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢١٠/٣.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ٣٩٩/١.

(٣) الجنى الداني ص٤٨٥، وشرح الكافيه للرضى ٢٢٩/٢، وهمع الهوامع ٣٩٩/١.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢١٠/٣، والجنى الداني للمرادي ص٤٨٥، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٨٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٦٠/١.

(٥) شرح الأشموني على الألفية ٣٧٨/١.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٩/١.

(٧) الجنى الداني ص٤٨٥.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٦٦٠/١.

(٩) همع الهوامع ٣٩٩/١.

الأخيرة تاء ؛ لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: (سِدْسٌ)، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربا في المَخرج أبدلوا الدال تاءً؛ لتوافقها في الهمس، ثم أُدْغِمَتْ التاء في التاء، فصارت: (سِت) [1].

وكذلك ههنا صارت (لَيِس) : (لَيست)، فقُلِبَتْ الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : (لات).

يقول ابن أبي الربيع: وأصلها : (ليس) ، فكان القياس أن يقال : (لاس)، لكن لما كانت غير متصرفة وكانت في معنى (ما) على طريقة الحروف، خالفوا بلفظها لفظ الأفعال، فسكنوا الياء ولم يقلبوها ألفاً فصار (ليس) بمنزلة (ليت) [2].

- ويقول أيضاً: ويمكن أن يُقال في (لَاتَ) من (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) [3]: الأصل: (لَيِسَ)، فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً، فصار (لاس)، ثم أبدلوا من السين التاء، كما قالوا في (سدس): (ست)، وأبدلوا من السين الأخيرة تاء، ثم أدْغَموا التاء في الدال[4].

وقد ردَّ الأشموني هذا المذهب من وجهين، وهما ما ردَّ بهما ابن إياز على هذا المذهب – أيضاً:

أولهما: أنَّ فيه جمعاً بين إعلالين – أي : قلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب السين تاء – وهو مرفوض.

وثانيهما: أن قلب الياء الساكنة ألفاً – أي في (لَيِس) – وقلب السين تاء شاذان، لا يقدم عليهما إلا بدليل، ولا دليل[5].

---

(١) لسان العرب مادة (س د س).

(٢) البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢، والجنى الداني ص٤٨٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٠٠/١.

(٣) من الآية (٣) من سورة (ص).

(٤) البسيط فى شرح الجمل ٧٥٣/٢.

(٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٧٩/١.

** المذهب الرابع:

أن (لات)كلمة واحدة، وهي فعل ماضي، وأصلها : (لات)، (يليت)، بمعنى (نقص) واستعملت في النفي كـ(ليس) ، وقد ذكر أبو حيان هذا المذهب بقوله:

"واختلف النحويون في ماهية (لات): فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى (نقص) نفى بـ(ليس)، وذكره الخُشْني[1] في شرحه لكتاب سيبويه"[2].

- وابن هشام حيث قال: "(لات): اختلف فيها في أمرين: أحدهما: حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها كلمة واحدة ، فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أنها في الأصل بمعنى (نقص)، من قوله تعالى (لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا) [3] فإنه يقال : (لات) ، (يليت) كما يقال: ألت ، يألت ... ثم استعملت للنفي ، كما أن (قَلَّ) كذلك، قاله أبو ذر الخُشْني"[4].

والشيخ خالد الأزهري حيث قال: "وقيل: هي كلمة واحدة، وهي فعل ماض من (لات)، (يليت) بمعنى: (نقص) استعملت للنفي"[5].

وقد رد هذا المذهب بأن تاء (لات) قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه[6].

المذهب الخامس :

أن (لا) النافية كلمة ، والتاء زائدة في أول (الحين) بعدها، والأصل: (تحين) فالتاء مقتطعة منها.

وهو مذهب أبو عبيدة القاسم بن سلام[7]، وابن الطراوة[8]، نقل أبو حيان هذا المذهب عن ابن الطراوة، وأبي عبيدة ، ونقله الرضي عن أبي عبيدة ، ونقله المرادي عن ابن

---

(١) سبق ترجمته ص ٩١ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢١٠/٣.

(٣) من الآية (١٤) سورة الحجرات.

(٤) مغنى اللبيب ٢٨١/١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٦٦٠/١.

(٦) مغنى اللبيب ٢٨٢/١، وشرح الكافية للراضي ٢٢٩/٢.

(٧) مغنى اللبيب لابن هشام ٢٨٢/١.

(٨) ارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، والجنى الداني ص٤٨٦، ومغنى اللبيب ٢٨٢/١ ، وهو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي أبوالحسين بن الطراوة ، ألف الترشيح في النحو وهو مختصر المقدمات على كتاب سيبويه توفى سنة ٥٢٨هـ ، بغية الوعاة ٦٠٢/١ .

الطراوة ، وأبي عبيدة فقال: "وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بـ(الحين) الذي بعدها لا بها، وهو مذهب أبي عبيدة"[1]

قال: "ولم نجد في كلام العرب (لات) وذكر أن التاء في المصحف الإمام متصلة بـ(حين) كتبت: و(لا تحين مناص) [2]"

- وينقله ابن هشام عن أبي عبيدة، وابن الطراوة فيقول : "والثالث أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنَّها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الـ(حين)، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة".

ثم ينقل دليل هذا المذهب فيقول:

"واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام – وهو مصحف عثمان – رضي الله عنه – مختلطة بـ(حين) في الخط"[3]

- وقد استدل أبو عبيدة أن التاء من تمام (حين) بقول الشاعر:

٥٠- العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ * والمُطْعِمُونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ**[4]

- وقد ردَّ الزمخشري هذا المذهب وقال عنه: أنه لا وجه له[5] ؛ إذْ لا دليل عليه من سماع أو رسمفهى خارجة عن قياس الخط .

وضعفه أيضاً الرضي بعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات) (حين) [6].

واحتجاج أبي عبيدة بأنه لا يوجد في كلام العرب (لات) مردود بأقوال النحاة، يقول سيبويه : "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) ؛ إذْ كان معناها كمعناها، كما شبهوا

---

(١) الجنى الدانى ٤٨٦.

(٢) من الآية (٣) سورة ص..

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٢٨٢/١.

(٤) البيت من الكامل ويروى عجزه: والمطعمون زمان ما من مطعم، والمطعمون زمان أين المطعم ويروى أيضاً: نعم الذرى في النائبات لنا هم، وهو لأبي وجزة السعدي، وورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/٣، والجنى الداني ٤٨٧، وهمع الهوامع ٣٩٩/١، والعاطفون جمع عاطف وهو الذي يعطي على شفقة وحنان، (تحين): هي (حين) بمعنى الوقت زيدت فى أولها التاء، وقيل التاء فيها بقية (لات) بعد أن حذف منها (لا)، المسبغون يداً: المنعمون بكثرة على الناس .

الشاهد قوله : (تحين) حيث احتج ابن الطراوة به على أن (لات) أصلها: (لا) النافية، والتاء فيها زائدة على لفظ (حين) ، واستشهد به ابن مالك على جواز إضافة (حين) إلى (لات)، وتكون (حين) مقدرة، وتكون (لات) محذوفاً منها (لا) وتبقى التاء وحدها.

(٥) الكشاف للزمخشري ٦٩/٤ ، الناشر دار الريان للتراث القاهرة ، دار الكتاب العربى بيروت لبنان .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٢٩/٢.

بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الـ(حين) خاصة، لا تكون (لات) إلا مع الـ(حين)" [1]

فسيبويه ذكر أن العرب شبهت (لات) بـ(ليس)، واحتجاج أبي عبيدة بأنها في مصحف الإمام – وهو مصحف سيدنا عثمان بن عفان – داخلة على الـ(حين) رده الإمام الزمخشري بقوله: " وأما قول : إن التاء داخلة على (حين) فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـ(حين) في الإمام لا متشبث به ، فكم وقعت في المصاحف أشياء خارجة عن قياس الخط"[2]

وأشار إلى ذلك المرادي[3] ، وابن هشام[4] .

- **مما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في أصل (لات) على النحو التالي: فسيبويه يرى أنها مركبة من حرفين (لا) النافية والتاء، والأخفش وجمهور النحاة، والشيخ جمال الدين بن إياز ذهبوا إلى أن (لات) ليست مركبة بل مكونة من حرفين (لا) النافية وزيدت التاء عليها.
- ويرى ابن أبي الربيع أنَّها كلمة واحدة وهي فعل ماض أصلها (لَيِسَ) وذكر الخُشْني أن (لات) فعل ماض بمعنى نقص نفي بها كما نفي بـ(ليس) .
- ويرى ابن الطراوة وأبو عبيدة بن سلام أن (لا) النافية كلمة، التاء زائدة في أول الـ(حين) بعدها ، والأصل: (تحين) والتاء منقطعة منها.

– **وأرى أن** ما ذهب إليه ابن إياز من موافقة مذهب الجمهور هو الجدير بالاختيار والترجيح، وذلك لما يلي:

أولاً: أنَّه يوقف على (لات) بالتاء والهاء.

ثانياً: أنها رسمت منفصلة عن الـ(حين).

ثالثاً: أنَّ التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه[5]. ويضاف إلى ذلك سلامة مذهبهم مما ورد على غيره من اعتراضات.

---

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الكشاف للزمخشري ٧٢/٤.

(٣) الجنى الداني ص٤٩٠.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢٨٢/١.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ٢٨٢/١.

١٢- (حقيقة أدوات النداء) .

حروف النداء الخمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة اختلف النحاة في حقيقتها يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

" .... النداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من يخاطبه، والمنادى هو الاسم المخاطب فيها وحروفه ما ذكر، وقال بعضهم: هي أسماء أفعال تتضمن معني الإنشاء والمنادي منصوب بها ولا مقدر هنا، وهو ضعيف لوجهين :

الأول: أن من جملتها الهمزة، وليس من تلك الأسماء ما هو على حرف واحد .

الثاني: أن تلك الأسماء تحتمل الضمائر وهذه الكلم لا تتحملها لعدم استقلالها معني.."أ.هـ[١]

من خلال هذا النص يتضح أنّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار أن هذه الأدوات حروف وليست أسماء أفعال، وذلك من خلال تصريحه بذلك، وتضعيفه لمذهب القائلين بأن هذه الأدوات أسماء أفعال .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في أدوات النداء : هل هى حروف ، أو أسماء أفعال ؟ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

أنها حروف، وهو مذهب سيبويه؛ إذ يقول :"هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو"[٢]. وهو مذهب المبرد[٣]، وبه قال ابن السراج[٤]، وابن جنى[٥]، والزمخشرى[٦]، وابن خروف[٧]، والعكبرى[٨]، وابن الخباز[٩]، وابن الناظم[١٠]، وابن يعيش[١١].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/٥١٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٣) المقتضب للمبرد ٤/٢٣٣.

(٤) الأصول لابن السراج ١/٣٢٩.

(٥) اللمع لابن جنى ص١٩٨ ، مطبعة العاني بغداد ، الأولى ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.

(٦) الأنموذج في النحو للزمخشري ص١٩٣ ، تحقيق د / حسني عبدالجليل يوسف ، القاهرة ١٩٩٠م.

(٧) شرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٠.

(٨) اللباب للعكبري ١/٣٢٨.

(٩) توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٢٠.

(١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٥ ، وهو : بدر الدين محمد أبوعبدالله بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية من مصنفاته : شرح ألفية والده .

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧، ٢/١٢١.

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتجوا بأن هذه الأدوات لا تدل على معني في أنفسها، ولا تدل على معني إلا في غيرها، وما كان كذلك فهو حرف[١].

المذهب الثاني:

أنها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكنا فيها .

ونسب هذا المذهب للفارسي[٢]، وبعض النحويين[٣]، ونقل عن الكوفيين[٤].

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتجوا بأن هذه الأدوات تجرى مجرى الأفعال ، وتنصب ما بعدها ، وتتعلق حروف الجر بها ، وجواز إمالتها[٥].

وقد ردَّ النحاة هذا المذهب بأمور :

أولاً : أن من جملة أدوات النداء الهمزة ، وهي على حرف واحد، وأسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين[٦]:

ثانياً: أن الضمير فيها لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم ؛لأن الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم[٧].

ثالثاً: أنها لو كانت أسماء أفعال لتمت من دون المنادي ؛ لكون اسم الفعل جملة .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حقيقة أدوات النداء فالجمهور ، وكثير من العلماء يرون أنَّها حروف، وهو مذهب الشيخ ابن إياز – رحمه الله – وذهب الفارسي، وبعض النحويين،ـ ونسب إلى الكوفيين ـ أنها أسماء أفعال.

وأري أنَّ ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – متابعاً شيخ النحاة سيبويه وجمهور النحويين هو المذهب الراجح وذلك ، لأنها لو كانت أسماء أفعال لتحملت الضمير ، وكذلك أنها لا تدل على معني في أنفسها ، بل لا تدل على معني إلا في غيرها وما كان كذلك فهو حرف[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٣١٢/١.

(٣) أمالى ابن الحاجب ٤٢٥/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٧٩/٤.

(٤) الجنى الداني للمرادي ص٣٥٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢.

(٦) أمالى ابن الحاجب ٤٢٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٣١٢/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣١٣/١.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨.

١٣ – حقيقة أسماء الأفعال

أسماء الأفعال وضعت لتدل على صيغ الأفعال، فقولنا : (بَعُد) دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب ، وقولك : (هيهات) دال على (بعد) ، وكذلك سائرها ، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ بدل منها أولى بموضعها ، ووجه الاختصار فيها مجيئها بلفظ واحد وصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع [١].

وأما المبالغة فإن قولنا : (صه) أبلغ في المعني من (اسكت) وكذلك البواقي [٢].

وقد اختلف النحاة في حقيقة هذه الألفاظ، ومن أي أنواع الكلم هي ؟ اسم أو فعل أو حرف .

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله في هذه المسألة: " ..... المراد بأسماء الأفعال : ما وضع دالاً عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها فـ(صه) دال على (اسكت) معيناً كدلالة الأسماء على مسمياتها ، فـ(صه) دال على (اسكت) معنياً كدلالة (زيد) على شخص معين ، وفيها مسائل :

الأولي : هي أسماء ؛ لأن الحرفية والفعلية متعذرتان فيها ، أما الحرفية فلأن معناها في نفسها وفائدتها مع اسم آخر ، و الحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء ، ولأنها يضمر فيها وذلك غير جائز في الحرف ، وأما الفعلية فلأنها ليست على صيغ الأفعال كـ (رويد) فإنه فعيل ....." [٣] أ.هـ

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار أن أسماء الأفعال : (أسماء) وليست أفعال، أو حروف متابعاً في ذلك البصريين كما سيأتي:

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة فى حقيقة أسماء الأفعال على أقوال :

أولاً : يرى جمهور البصريين أنها أسماء حقيقة سميت بها الأفعال ، ويسمونها :

---

(١)اسم الفعل فى كلام العرب والقرآن الكريم أ/دالسيد محمد عبد المقصود درويش ص٦٢ الاولى ط الأمانة١٩٨٦هـ ، ١٤٠٦م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٤.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٥٨١/٢ ، و اسم الفعل فى كلام العرب والقرآن الكريم ص٦٥ وما بعدها.

أسماء أفعال [1]، فنزال اسم (انزل) ، وشتان اسم (شتت) ، وهيهات اسم (بعد) ، كما أنّ حسان اسم شخص [2].

يقول شيخ النحاة سيبويه :

"هذا باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة ، وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو : إيه ، وصه ومه وأشباهها[3] .

ويقول المبرد :"هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليست بفعل ولا مصدر ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه ، فأجريت مجرى ما كانت في مواضعها ، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تصرف تصرف الفعل ، كما لم تصرف (إن) تصرف الفعل ، فألزمت موضعاً واحداً ، وذلك قولك : صه ومه ..... [4]."

حجتهم :

استدل الجمهور على مذهبهم هذا بأمور منها ما ذكره الفارسي بقوله : ..... ويدل على أنها أسماء أنها لا تخلو من أن تكون أسماء أو أفعالاً أو حروفاً فالدلالة على أنها ليست بحروف أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين ، ولا ينتصب المفعول بها ، وقد قال الشاعر:

٥١- رُوَيد عَلِيّاً جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ * إِلَينَا وَلَكِنْ حُبُّهُم مُتَمَايِنُ** [5]

---

(١) ورد رأي الجمهور في المسائل الحلبيان ص٢١٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٨٩/٥.

(٢) البسيط فى شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٦٣/١.

(٣) الكتاب ٥٢٩/٣.

(٤) المقتضب ٢٠٢/٣.

(٥) من الطويل للمعطل أحد بنى رهم بن سعد ، وهو من شواهد الكتاب ١٤٣/١، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، المسائل الحلبيات ص٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش واللسان (ج د د، رود، م أ ن).

والمراد بـ(علي)في البيت حى من كنانة بن خزيمة بن مدركة ،جد:قطع.

والمعنى:أمهل عليا فقد قطع ما بيننا من الرحم لعدم صدقهم في حبهم لنا.

الشاهد في قوله: رويد، حيث استعمل اسم فعل أمر بمعنى: أمهل والدليل على ذلك رفعه للفاعل وهو ضمير مستتر تقديره (أنت)، ونصبه للمفعول وهو (عليا) مما يدل أنه ليس بحرف.

وقول الآخر :

٥٢- أَفَاطِمَ هَائِي السَّيْفَ غَيرَ مُذَمَّمِ ***.....[١] .

وقالوا : رويدكم أجمعون ، فأكدوا ما فيه من الذكر ، كما قالوا: مررت بقوم عرب أجمعون ، فالحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين ، وإنما تتضمنه الأفعال وما أشبهها من الصفات والظروف ففي احتمال هذه الكلم ضمير ، ونصبها ما نصبت يدل على أنها ليست بحروف "[٢].

هكذا أثبت الفارسي أنها ليست بحروف .

وأما الدليل على أنها ليست بأفعال فبيانه كالتالي:

أولاً: أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها[٣] .

٢- أنها ليست مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء[٤] .

وأن اللام تدخل على بعضها ، والتنوين في بعض ، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً [٥].

وإذا لم تكن أفعالاً ولا حروفاً فهي أسماء ويدل على اسميتها ما يلي :

أولاً : أنه قد ثبت في هذا الباب أسماء لا إشكال فيها ، نحو: فرطك ، ورويدك، ودونك ، وعليك ، وإليك .

ثانياً : وجد فيه – أيضاً – ما يختص بالأسماء، وهو لحاق التنوين للتنكير لها منكورة وسقوطه عنها حال التعريف مسندة إلي الفاعل ، وهذا معني يختص به الاسم ، ألا ترى أن الفعل لا يلحقه التنوين للتنكير[٦] .

---

(١) البيت من الطويل منسوب لعلى بن أبى طالب وهو فى ديوانه ص١١٥،وفيه هاك فى موضع:هائى،وذميم موضع:مذمم،والبيت بتمامه:أفاطم هاك السيف غير مذمم فلست برعديد ولا بلئيم وهو من شواهد الفارسى فى الحلبيات ص٢١٢ ، وسرصناعة الإعراب ٣١٩/١ ، والمحتسب ٣٣٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٤ ، والشاهد فيه:استعمال(هاء) اسم فعل أمر بدليل رفعه للفاعل ونصبه للمفعول وهو السيف.

(٢) المسائل الحلبيات ص٢١٢ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٦٥/٣.

(٤) المسائل الحلبيات ص٢١٢، تحقيق/حسن هنداوى دار القلم دمشق ، دار المنارة بيروت لبنان الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.

(٥) شرح الكافية للرضى ١٦٥/٣.

(٦) المسائل الحلبيات ٢١٣

ثانيـــا:

يرى الكوفيون [١] أنها أفعال حقيقة ، مرادفة لما تفسر به ، دالة على الحدث والزمان ، جرت في ألفاظها على طريق الأسماء ، فـ (نزال) أصله (انـزل) ثـم إن العـرب أجرت لفظها كلفظ الأسماء ، وكذلك : (شتان) أصله : (شتت) ثم عدل من (شتت)إلي شتان ، وأجروا اللفظ مجري الأسماء ، فتسميتهم لها على هذا أسماء هي مراعاة للفظ ، وإنما هي في الحقيقة أفعال [٢].

وقد رد النحاة كلام الكوفيين :

فقولهم : إنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان يجاب عنه من وجهين :

أحدهما : أنها تدل على لفظ ، وذلك اللفظ يدل على الحدث ، فمدلول(نزال) لفظـة (انزل) ، وانزل هو الدال على الحدث والزمان[٣] .

الثاني : أن الاسم لا يدل على الزمان من حيث الصيغة ، وهذه كذلك.

يقول أبوعلى : والدلالة على أنها ليست بأفعال أنها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء ، ولا هي على أمثلتها[٤].

ثالثا:

ذهب بعض البصريين : إلي أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها ، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء [٥] .

وهذا القول قريب من قول الكوفيين .

يقول الصبان : " الأولي عندي أن مذهب بعض البصريين، ومذهب الكوفيين واحد ،وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة "[٦].

---

(١) البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع١/١٦٣،وارتشاف الضرب٥/٢٢٨٩.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح٤/١٤٣.

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشىص٢٠٨تحقيق/عبد الله على الحسينى جامعة أم القرى الأولى ١٤١٠هـ١٩٨٩.

(٤) المسائل الحلبيات ص٢١٢.

(٥) ارتشاف الضرب لأبى حيان٥/٢٢٨٩.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشمونى٣/٢٨٨.

وذهب أبو القاسم بن القاسم [1] من نحاة الأندلس: إلي أن نحو : مه ، وصه ، وبله، مما ليس أصله ظرفا ولا مصدرا أفعال ، وما أصله مصدر أو ظرف فهو باق على اسميه منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره[2] .

رابعاً :

يري بعض النحاة أن أسماء الأفعال : ليست بأسماء ولا أفعالا ولا حروفا وإنما هي قسم رابع مستقل بنفسه خارج عن قسمة الكلمة المشهورة ،وسماه : " الخالفة " أي: خليفة الفعل، ونائبه في الدلالة على معناه [3]

ونسب هذا إلي أبي جعفر بن صابر[4] .

وهذا الرأي مردود بالأدلة السابقة التي تثبت أن هذه الكلمات من قبيل الأسماء، وهي أدلة كافية وواضحة .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حقيقة أسماء الأفعال، فالبصريون والشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ يرون أنها: أسماء حقيقة سميت بها الأفعال.

والكوفيون يرون أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، وبعض البصريين يرون : أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها، وهم بذلك موافقون للكوفيين، وفرق أبو القاسم بن القاسم فجعل ما أصله مصدر أو ظرف نحو : (رويد) و(دونك) إسماً، وما ليس أصله كذلك نحو : (صه) و(مه) أفعالاً.

وأرىأنَّ ما اختاره ابن إياز من متابعة قول البصريين هو الرأي الراجح في المسألة وذلك لأمور:

---

(١) هو:أبو القاسم بن القاسم:عبد الرحمن عتى بن يحيى بن القاسم، الجزيرى الخضراوى ، أبو القاسم القاضى النحوى من أهل المعرفة بالعربية ، كان ممن أخذ عنهم كتاب سيبويه،توفى٦٠٨هـ،بغية الوعاة٢/٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان٥/٢٢٨٩.

(٣) شرح الأشموني ٣/٢٨٩.

(٤) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، ذهب إلى أن للكلمة قسماً ر ابعاً وسماه الخالفة، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، ولم يذكر له السيوطي سنة وفاة بغية الوعاة ١/٣١١.

أولا: دخول ما يختص بالأسماء عليها كالتنوين في حالة التنكير وسقوط التنوين عنهـا حال التعريف مسنده للفاعل ، والفعل لا يلحقه التنوين ودخول اللام [1] .

ثانياً: عدم اتصال ضمائر الرفع البارزة بها.

ثالثا: منها ما هو على حرفين أصالة كـ (صه) ومنها ما يخالف أوزان الأفعال نحو : (نزال) [2].

رابعا : ثبوت أسماء في هذا الباب لا إشكال فيها نحو : (دونك) و(عليك) [3]

خامسا: قوة هذه المذهب وخلوه من الاعتراضات التي وردت على غيره.

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٦٥/٣.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٨/٣.

(٣) المسائل الحلبيات ص٢١٣.

obeikandl.com

١٤- الضمير في : (إياك) وأخواتها .

ينقسم الضمير المنفصل – بحسب مواقع الإعراب – إلي قسمين :

أحدهما : ما يختص بمحل الرفع، وهو (أنا وأنت وهو) وفروعهن .

والآخر : ما يختص بمحل النصب وهو (إياك) وفروعه . [١]

وفي (إيا) لغات عديدة : اللغة المشهورة كسر الهمزة وتشديد الياء ، وفيها (أياك) بفتح الهمزة وتخفيف الياء[٢] وروي (إياك) بكسر الهمزة وتخفيف الياء [٣] وروي (هياك) [٤]، بإبدال الهمزة هاء مكسورة ، وروي (هياك) [٥] ، بإبدالها هاء مفتوحة ، كما قرئ : وياك [٦]، أما عن تحديد بنية الضمير في (إياك) وفروعه فقد اختلف العلماء فيه علي أقوال ، يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز– رحمه الله – في هذه المسألة .

".... فـ(إياي) للمتكلم ، وفي هذا الضمير خلاف طويل لا يليق بهذا الشرح والقول المنصور فيها قول الأخفش ، وَوَهَمَ ابن بابشاذ فعزاه إلي سيبويه[٧]، وليس له في ذلك نص، وإنما قول للأخفش وهو أن (إيا) المضمر وما بعده حروف تدل علي اختلاف أحوال المضمرين في التكلم والتخاطب والغيبة والتثنية والجمع والتذكير و التأنيث "أ.هـ[٨]

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٨١/١، ٨٢ تحقيق/محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية.

(٢) المساعد ١٠٢/١ ، وبها قرأ الرياشي ، وذكر أبوحيان أنه قرأ بالفتح والتشديد ، البحر المحيط ٤٠/١، دار الفكر ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

(٣) وقرأ بذلك عمرو بن فائد ، مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٩ مكتبة المتنبى ، بدون ، والمحرر الوجيز ٧٥/١ تحقيق المجلس العلمى بفاس الأولى١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٤) الكشاف ١٨/١ ، و إعراب القراءات الشواذ للعكبرى ١/ ٩٥تحقيق/محمد أحمدعزوز عالم الكتب الأولى١٩٩٦م.

(٥) وقرأ بها السوار الغنوي ، البحر المحيط ١٣٩/١ و ١٤٠ .

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٩٥/١.

(٧) قال ابن بابشاذ : "ومنها القول المعتمد عليه ، وهو المذكور في المقدمة أن (إيا) إسم مضمر والكاف حرف خطاب ، وهذا القول هو قول الأخفش وسيبويه ... " شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ١٥٤/١ ، ١٥٥ ، تحقيق / خالد عبدالكريم ، الطبعة الأولى الكويت ١٩٧٦ .

(٨) المحصول في شرح الفصول ٦٢٧/٢.

من خلال هذا النص يتضح اختيار الشيخ – جمال الدين ابن إياز– رحمه الله – في هذه المسألة فهو يختار رأي الأخفش والذي يقول بأن (إيا) هو الضمير وما بعده من لواحق حروف لاحظ لها في الإعراب علي ما سيأتي بيانه خلال الدراسة :

**** الدراسة والمناقشة:**

تباينت أراء العلماء في هذا الضرب من المضمرات على النحو التالي :

أولاً : ذهب الأخفش[1] في المشهور عنه – وهو ما عول عليه ابن إياز – ،والفارسي[2] ، وابن السراج[3] ، وعزى إلى سيبويه – و هو ما أنكر ابن إياز نسبته إليه – ، كما عزاه صاحب الإنصاف إلى البصريين إلى أن : (إيا) هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف ، تدل علي المراد من تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة ، لا موضع لها من الإعراب [4].

ولا تكون اسماً لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، ولو كان لها موضع من الإعراب لكان إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر فلا يجوز أن تكون في موضع رفع، لأنها ليست من ضمائر الرفع ، ولا يجوز أن تكون منصوبة ؛ لأنه لا ناصب لها، ألا تري أنك لو قلت : إياك أخاطب كانت (إيا) هي الاسم مفعولة لهذا الفعل وإذا كان كذلك بقيت الكاف بلا ناصب ، لأن هذا الفعل لا يتعدى إلي أكثر من مفعول .

ولا يجوز أن تكون مجرورة ؛ لأن الجر من وجهين :إمابحرف وإما بإضافة ، ولا حرف جر هنا يكون مجروراً به ، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً بإضافة (إيا) لأن (إيا) اسم مضمر والمضمر لا يضاف.

ومما يؤكد عدم اسميتها أيضا أنه لم يسمع عنهم تأكيدها فلم يقولوا : إياك نفسك ، ولا إياكم كلكم ، ولا إياي نفسي ، ولا إياهم كلهم ، ولو كانت أسماء لساغ فيها ذلك[5] .

– وقد نسب صاحب الإنصاف ذلك للبصريين وقال : " احتجوا علي ذلك بأن قالوا : أجمعنا علي أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون علي

---

(١) الهمع ٢٠٦/١،٢٠٥.

(٢) الارتشاف ٩٣٠/٢ ، التذييل ٢٠٥/٢.

(٣) التبصرة والتذكرة ٥٠٣/١ تحقيق د/فتحى أحمد مصطفى على الدين ط جامعة أم القرى ودار الفكر دمشق١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٤) اللباب ٤٧٩/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٧/٣ ، الارتشاف ٩٣٠/٢ ، وشرح الأشموني ١١٥/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، بتصرف .

حرف واحد ، لأنه لا نظير له في كلامهم والمصير إلي ماله نظير أولي من المصير إلي ما ليس له نظير[١] .

واستشكل هذا القول بأن الضمير ما دل علي متكلم ، أو مخاطب أو غائب و(إيا) بمفردها لا تدل علي ذلك .

وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلي التمييز أردفت بحروف تدل علي المعني المراد ، كما أردف الفعل المسند إلي تاء التأنيث [٢].

واختار هذا القول وصححه كثير من النحاة منهم:الأبنارى [٣]، وابن عصفور [٤]، وابن هشام [٥]، والشيخ خالد [٦]، والسيوطي [٧] .

أما الكوفيون – عدا الفراء – فقد ذهبوا إلي أن (إياك وإياه وإياي) بجملته هو الضمير [٨].

وقد رد هذا القول بأمور :

أحدها : أن الزائد لا يكون جُل الاسم وإنما يكون أقل [٩] .

الثاني : كما استحال أن يقال : إن (أنت)، بكماله هو الاسم ، كذلك يستحيل أن يقال : إن(إياك) بكماله هو الضمير [١٠].

الثالث : ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً ، وتارة ياء ،وتارة هاء ، فيتغير الحرف لتغير المعاني نحو: (إياك ، إياه ، إياي) فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة في خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث ، فكذلك

---

(١) الإنصاف مسألة (٩٨) ٣٠٢/٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٦/١.

(٣) أسرار العربية ص ٢٩٩.

(٤) شرح الجمل الكبير ١١١/٢.

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٧ د/إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٥/١.

(٧) همع الهوامع ٢٠٥/١ .

(٨) إعراب القرآن النحاس١٢٢/١ ، ١٢٣ تحقيق د/زهير غازىزاهد عالم الكتب ط الثالثة١٤٠٩هـ ، إملاء ما من به الرحمن ٦/١ ، التذييل والتكميل لأبى حيان ٢٠٥/٢.

(٩) التذييل والتكميل ٢١٣/٢.

(١٠) الإنصاف فى مسائل الخلاف(٩٨)٢٠٨/٢.

(إيا) الاسم ، والكاف بعدها حرف خطاب ولذلك نقول : إياك إياكما ، إياكم ، كما نقول: (أنت ، أنتما ، أنتم) [١] .

ثانياً:

قال الفراء : إن اللواحق هي الضمائر و(إيا) دعامة أتي بها ليعتمد عليها الضمير [٢].

وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان [٣]، ونسبه صاحب الإنصاف إلي الكوفيين وقال : "واحتجوا بأن هذه الكاف والهاء والياء ، هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ، ولأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت علي حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتي بـ (إيا) لتعتمد الكاف والهاء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه [٤].

قال الرضي : " وليس هذا القول ببعيد من الصواب "[٥].

واختاره أبوحيان فقال : " وأما كون اللواحق مجمعاً علي اسميتها مع غير(إيا) ، مختلفا في اسميتها معها فهو صحيح وإلي ذلك نذهب ... لأنه قد ثبت اسمية هذه اللواحق حين كن متصلات ، فهي باقية علي اسميتها ولما أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها (إيا) وعمدوها بها أي : قووها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال "[٦]

وقد رد هذا المذهب : بأن الشئ لا يعمد بما هو أكثر منه [٧]، وهذا لا نظير له .

وقولهم : إن الكاف والهاء والياء هي التي تكون في حال الاتصال لأنه لا فرق بينهما فغير مسلم ، لأنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تخالفها ، لأنها هنا حروف وهناك أسماء ، وصارت كالتاء في (أنت) فإنها في اللفظ مثل التاء في (قمت) إلا أن التاء في (أنت)حرف،وفىقمت اسم ولا يجوز أن يقال إن التاء فى(أنت) اسم ؛ لأنها مثل التاء في قمت فكذلك هاهنا [٨].

---

(١) شرح المفصل ١٠٠/٣.

(٢) اللباب ٤٨٠/١ ، التذييل ٢٠٦/٢ .

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف(٩٨)٦٩٥/٢ ، شرح الكافية ٢٨/٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٨) ٢٠٤/٢.

(٥) شرح الكافية للرضى ٢٨/٣.

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٩/٢.

(٧) أسرار العربية ص ٢٩٩.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٨) ٢٠٧/٢.

ثالثا: مذهب الخليل:

أما الخليل فقد ذهب إلي أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلي الكاف والهاء والباء [١] لأنه لا يفيد معني بانفراده ، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات ، فخص بالإضافة عوضاًعما مُنعه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره [٢].

وقد استدل الخليل لما ذهب إليه بما سمعه عن العرب – فيما حكاه عنه سيبويه – من قولهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب [٣].

ومن الجدير بالذكر أن الرضي قد وهم في نسبة هذا الرأي إلى الأخفش ، ومما يؤيد بطلان تلك النسبة إليه ، وأن الرأي الحقيق بصحة نسبته إليه هو ما نسبه إليه ابن إياز ، وهو المشهور عنه عند المتقدمين ، يؤيد ذلك قول ابن جني في سر صناعة الإعراب: "... وحكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن الأخفش ، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر يتغير أخره كما تتغير أواخر المضمرات باختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف في(إياك) كالتي في ذلك في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة للضمير ولا يجيز أبو الحسن فيما حكي عنه : إياك وإيا زيد ، وإياي وإيا الباطل" [٤].

فوقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً يدل علي أنها أسماء في محل خفض .

وقال أبو عثمان المازني : لولا قولهم : و(إيا) الشواب لكانت الكاف للمخاطب [٥].

وحكي سيبويه عن الخليل أنه قال : لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنفه " [٦] يريد أنه لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئاً .

وصحح هذا القول الصيمري[٧] ، واختاره ابن مالك فقال :" ومن المضمرات (إيا) خلافاً للزجاج ، وهو في النصب كـ (أنا) في الرفع ،لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم ،

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف(٩٨)٢٠٣/٢ ، اللباب ٤٧٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣، شرح الكافية ٢٨/٣.

(٢) الإنصاف ٢٠٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٧٩/١.

(٤) ٣١٣/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣.

(٦) الكتاب ٢٧٩/١.

(٧) التبصرة والتذكرة ٥٠٤/١.

أو غيره اسماً مضافاً إليه ، وفاقاً للخليل والأخفش والمازني لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه[1] .

حجته : أن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل .

أحدهما : أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفاً كما في (ذلك) لاستعملت علي وجهين :

مجردة من لام ، وتاليه لها ، كما استعملت مع (ذا) و(هنا) ولحاقها مع (إيا) أولي ؛ لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم مع (إيا) أمكن منه مع (ذا) ، لأن (إيا) قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف في حرفية كاف(ذلك)بخلاف كاف(إياك) .

الثاني : أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع ، كما جاز تجريدها مع (ذا) كقوله تعالي : (فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ) [2] ، و (ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ) [3].

الثالث : أنه لو كانت اللواحق بـ (إيا) حروفاً لم يحتج إلي الياء في (إياي) كما لم يحتج إلي التاء المضمومة في (أنا) .

الرابع : أن الكاف من لواحق (إيا) مجمع علي اسميته مع غير (إيا) ، مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع علي سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد ،وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذ بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وروي : فإياه وإيا السوءات ، وهذا مستند قوي ؛ لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعني ... [4]

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٢٦.

(٢) من الآية (٨٥) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (١٢) سورة المجادلة.

(٤) شرح التسهيل ١/١٤٥ ، ١٤٦ .

ولما ذهب ابن مالك إلي أن (إيا) مضمر وأضيف إلي مضمر ، وكان النحويون قد ذكروا أن المضمرات وأسماء الإشارة لا تضاف ، أورد سؤالاً فقال : فإن قيل هذه الوجوه مؤديه إلى إضافة (إيا) وهي ممتنعة من وجهين :

أحدهما : أن (إيا) لو كان مضافاً لم تخل إضافته من قصد تخفيف ، أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع ؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الفعل و (إيا) ليس منها ، وقصد التخصيص ممتنع أيضا ؛ لأن (إيا) أحد الضمائر وهي أعرف المعارف فلا حاجة بها إلي تخصيص .

الثاني : أن إيا لو كان مضافاً لكانت إضافة شئ إلي نفسه وهي ممتنعة ؟

فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من (إيا) وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تُصَيِّرُ المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة و إلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقول الشاعر :

٥٣- عَلَا زَيْدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُم * بِأَبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ** (١)

فإضافة (زيد) هنا أوجبت له من الزيادة والوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيد الذي منا زيد الذي منكم ، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة ، قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلي انتزاع تعريفه ، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه علي تقدير وقوع الاشتراك المحْوج إلي زيادة الوضوح ، كقول ورقة بن نوفل :

٥٤- ولُوجاً فِي الذِي كَرِهَت قُرَيش * ولَوعَجَّت بِمَكَّتِهَا عَجِيجَا** (٢).

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه ، فإضافة ما فيه الاشتراك أولي بالجواز كـ (إيا) ، فإنه قبل ذكر ما يليه صالح لأن يراد به واحد من اثني عشر معني

---

(١) من الطويل لرجل من طئ في الكامل للمبرد١٥٧/٣ تحقيقد/محمد الدالى،مؤسسة الرسالة ط الثانية١٤١٣هـ ١٩٩٣م، وغير منسوب في شرح المفصل ٤٤/١ ، شرح الجمل الكبير لابن عصفور٢٢١/٢ ، شرح التسهيل ١٤٧/١ ، المغنى ٦٣/١ ، الخزانة ٢٢٤/٢، وغير ذلك.

اللغة : علاه بالسيف : ضربه به ، يوم النقا : معركة من معارك طئ ماضي حاد قاطع.

الشاهد : إضافة العلم إلى الضمير لزيادة الوضوح والبيان.

(٢) من الوافر لورقة بن نوفل ، التذييل والتكميل ٢١١/٢ومقاييس اللغةلابن فارس٢٨/٤ تحقيق عبد السلام هارون ط الأولى دار إحياء الكتاب العربى١٣٦٨هـ ، العين للخليل ٦٧/١تحقيق د/مهدى المخزومى ود/إبراهيم السامرائى العراق ١٩٨٠بروايةإن عجت بدل(ولوعجت)، وسيرة ابن هشام١٢/٢تحقيق د/أحمد حجازى السقا القاهرة.

اللغة :ولوجاً:دخولاً، عجت : ارتفعت .

فالإضافة إذا له صالحة ، وحقيقته بهاواضحة ، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد (أي) بها دون سائر الموصولات ، ورفعوا توهم حرفية ما تضاف إليه بإضافتها إلي الظاهر في قولهم : فإياه وإيا الشواب[1].

ــ وقد رد قول الخليل ومن وافقه بأنه باطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة ، والذي يدل علي ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في(أنت) ، فإن الضمير هو أن ، وهو مبهم والتاء تبينه ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت علي أنه ضمير المؤنث، فكذلك هاهنا ، جعلت هذه الأحرف مبنية لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال : أن مضاف إلي التاء فكذلك لا يجوز أن يقال : (إيا) مضاف إلى الكاف والهاء والياء [2].

وقال أبو حيان : " لو كانت (إيا) مضافة للزم إعرابها كما لزم إعراب أي ؛ لأنها إضافة لازمة ، بل إن إعرابها يكون أوضح من إعراب (أي) ؛ لأن (إيا) لا تنفك عن الإضافة ، و(أي) قد تنفك عنها ، ولم يذهب أحد من النحويين إلي أن (إيا) في قولهم ، (إياك) وأمثاله مغربة ، فبطل ما ادعاه من أن (إيا) مضمر أضيف إلي مضمر ، ولو كان ما بعد (إيا) مضمراً لم يمنع من وقوعه بعد العامل مانع وكنت تقول : (ضربت إياك)، وكونهم لا يقولون ذلك ولا يتكلمون به إلا متصلا ، دليل علي أن المضمر هو (إيا)[3].

وأما ما حكي عن العرب من قولهم :فإياه وإيا الشواب ، فهي رواية شاذة لا يعتد بها ، بل إن (إيا) هذه اسم مظهر بمعني (حقيقة) كأنه قال :

فإياه وحقيقة الشواب[4].

وذهب المبرد إلي أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره [5].

---

(١) شرح التسهيل ١/١٤٥ ، ١٤٦.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٨) ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(٣) التذييل والتكميل ٢/٢١٢ ، ٢١٣ بتصرف.

(٤) شرح الجمل الكبير ٢/١١٠ ، التذييل ٢/٢١٣.

(٥) الإنصاف مسألة(٩٨)٢/٢٠٣ ، أسرار العربية ٢٩٩.

ورد بما رد به مذهب الخليل ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ، لأنه استغني بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره [١].

وقال الزجاج في قوله تعالي : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ..) [٢] : وموضع إياك نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في إياك خفض بإضافة (إيا) إليها [٣].

ونقل عنه قوله : إنه اسم مظهر خُص بالإضافة إلي سائل المضمرات ، وأنها في موضع جر بالإضافة [٤].

تقول : إياك ضربت ، وإياه حدثت ولو قلت : إيا زيد حدثت كان قبيحاً ؛ لأنه خص به المضمر [٥] .

وقد رد هذا المذهب بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما قال ، لما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، ولكن لما اقتصر فيه علي النصب دل علي أنه اسم مضمر ، كما أنه لما اقتصر في أنا ، وأنت ، وهو ، علي ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع ، دَلَّ علي أنها أسماء مضمرة ، ولم يعلم اسم مظهر اقتصر فيه علي ضرب واحد من الإعراب الا ما اقتصر به من الأسماء علي الظرفية نحو : ذات مرة ، وبعيدات بين .

ونوعاً من المصادر نحو : سبحان ، ومعاذ ، وليس (إيا) ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء [٦].

الثاني :

أنه لو كان ظاهراً لجاز تأخره عن عامله كسائر الظواهر فكنت تقول : ضربت(إياك) كما تقول : ضربت(زيداً) [٧]

– وحكي عن الخليل أنه قال إنه اسم ظاهر ، وأن اللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا) فهن في موضع خفض بالإضافة [٨].

---

(١) الإنصاف ٢٠٥/٢.

(٢) الآية (٥) من سورة الفاتحة.

(٣) معانى القرآن للزجاج ٤٨/١ ، وبهذا قال السيرافي ، شرح الكافية للرضي ٢٨/٣.

(٤)الإنصاف مسألة(٩٨) ٢٠٣/٢ ، شرح المفصل ١٠٠/٣ ، المساعد ١٠٢/١ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٩٨) ٢٠٥/٢.

(٧) المساعد ١٠٢/١.

(٨) الإنصاف ٢٠٣/٢ ، ارتشاف الضرب ٩٣٠/٢ ، التذييل والتكميل ٢٠٦/٢ .

ونسب إليه هذا القول ابن عصفور [1].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ أقوال النحاة قد تعددت واضطربت اضطراباً كثيراً في (إيا) ولواحقها على مذاهب ــ وإن كان هذا الخلاف ليس فيه كبير فائدة ،إلا أنه من نوع الخلافات التي لا يحسن بعالم النحو الجهل بها، ويقال: " إنه لا يوصل إلي حقيقة الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة علي ما تقتضيه تلك الصناعة " [2].

فقال الفراء : إن اللواحق هي الضمائر ، و(إيا) دعامة أتي بها ليعتمد عليها الضمير وبهذا قال ابن كيسان : ولم يستبعده الرضي واختاره أبو حيان ، ونسبه صاحب الإنصاف للكوفيين .

وقال الكوفيون – عدا الفراء –: إن الاسم بكماله هو الضمير .

- وذهب الأخفش وتبعه ابن السراج ، والفارسي إلي أن (إيا) هي الضمير وأن اللواحق حروف متصلة به تبين أحوال هذا الضمير من تكلم ، وخطاب ، وغيبه، وعزى هذا الرأي إلى سيبويه كما نبه إلى ذلك ابن إياز مؤكداً أنه لا نص له على رأي في المسألة – كما سبق أن ذكر–
- وذهب الخليل ، والمازني ، قيل : والأخفش إلي أن (إيا) اسم مضمر ، وأن اللواحق ضمائر أضيف إليها الضمير ،وهو اختيار ابن مالك .
- وقال الزجاج : (إيا) اسم ظاهر خص بإضافته إلى سائر المضمرات .
- **والحق أنَّ** هذه الآراء يتجاذبها الأخذ والرد ، وتتقارب أدلتها تقارباً يجعل من العسير ترجيح رأي منها بعينه إلا بعد تمحيص ونظر عميقين ، وذلك لكثرة ما تستند إليه هذه الآراء من أسانيد وحجج يبطل بعضها بعضاً، إلا أن أقرب هذه الآراء مأخذاً وأبعدها عن التكلف وأسلمها من الاعتراضات هو ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً الأخفش ومن وافقه، وهذا الرأي قد مال إليه محققو المتأخرين، هذا ما ذكره أبو حيان وقواه بقوله: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا [3] .

---

(١) شرح الجمل الكبير ٢/٢١ .

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢١٣.

(٣) التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٦.

١٥- تعيين الاسم من لفظ (هذا).

(ذا) لفظ مشترك يكون للإشارة ، كما يكون اسماً موصولاً بمعني الذي وقد يتركب مع (ما) فيصير المجموع اسما واحداً [١].

والحديث هنا مقصور علي الذي للإشارة ، فيشار به للمفرد المذكر ، ويقال فيه (ذاء) بهمزة مكسورة ، و(ذائه) بهمزة بعدها مكسورة ، وروي أن الهاء ساكنة ، كما قيل : هذاؤه ، يقول الشاعر:

٥٥- هَذَاؤه الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرِ * في يَدِ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوِّرِ** [٢]

وللعلماء في تحديد بنية الاسم من (ذا) آراء مختلفة.

يقول جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

"... إنها اسم ثنائي ، ولا أصل له في الثلاثة كمن وكم لعدم اشتقاقه ، وبعده من التصرف ، قال ابن يعيش الحلبي : ويؤيده أنهم قالو : لو سمينا بذا لقيل: هذا ذاء فزيدت ألف أخرى فالتقي ألفان فقلبت الأخيرة همزة ، وهذا كما لو سمينا بقولك (لا) لقلنا : (لاء) ولو كان لامها (ياء) لقيل : (ذاي) كقولهم : راي وزاي [٣]، وهذا هو الذي أراه ...." أ هـ [٤]

من خلال هذا النص يتضح رأي الشيخ جمال الدين ابن إياز –رحمه الله – والذي صرح فيه بأنه يري أن (ذا) ثنائي الوضع وألفه أصلية .

---

(١) ورد ذلك مفصلاً في الجنى الداني ص ٢٣٨ ، وما بعدها.

(٢) البيت من الرجز غير معلوم القائل وورد في : الارتشاف ٩٧٤/٢ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ٦٣٥ تحقيق/حسن هنداوى دار القلم ط الأولى١٤١٨هـ ١٩٩٧م، التصريح بمضمون التوضيح ٤٠١/١ ، وورد (هذانه) في الجمل المنسوب للخليل ص ٢٦٦ ، تحقيق د/فخر الين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الثالثة ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، وهمع الهوامع ٢٤٥/١ ، والدرر ١٣٣/١.

اللغة : قرم : السيد المعظم ، ماجد : عظيم .

الشاهد : سماع هذاؤه وذائه في (ذا).

(٣) شرح المفصل ١٢٧/٣.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٦٣٣/٢.

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النجاة في تحديد بنية الاسم من (ذا) علي أراء:

الأول : (ذا) بكماله اسم ، وهو ثلاثي الوضع.

وهذا هو رأي البصريين [١]، واستدلوا علي ذلك بقولهم في التصغير: (ذيا) والتصغير يرد الأشياء إلي أصولها [٢].

ثم استثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولي ، وكان حذفها أولي ؛ لأن الثانية دخلت لمعني وهو التصغير ، ولو حذفت الثالثة لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وياء التصغير ساكنة [٣].

وتعقب الكوفيون هذا الدليل بأن الزيادة في التصغير لا تدل علي أن ذلك أصل فيها؛ لأننا لو سمينا بـ (هل) و(قد) ، ثم صغرناه لزدنا فيه ما لم يكن له .

ورد البصريون علي ذلك بأننا لو سمينا بـ (قد) وأشباهها، فإننا ننقله من الحرف إلي الاسم ويصغر علي أنه اسم ، فوجب أن يجتلب له حرفاً توجبه الاسمية ؛ لامتناع كون المصغر علي أقل من ثلاث أحرف ، أما إذا صغرنا (ذا) ونحوه من أسماء الإشارة فإنما تصغره وهو علي معناه من الاسمية الذي وضع له [٤].

كما استدلوا علي ثلاثيته بغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية [٥].

وبعد اتفاقهم علي كونه ثلاثي الوضع ، اختلف البصريون في أصل هذه الألف فقال الأخفش ومن تبعه : هو من مضاعف الياء وأصله : (ذي)بالتشديد ، ثم حذفوا الياء الثانية اعتباطاً كـ (دم) ، و(يد) ، فبقى (ذي) فأبدلوا الياء ألفاً؛ لئلا يلتحق بـ (كي) ، فأصل الألف الياء بدليل جواز الإمالة فيه ، ولأنه ليس في كلامهم تركيب (حيوت) [٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩٥) ١٨١/٢ ، وائتلاف النصرة ص ٦٥.

(٢) اللباب ٤٨٥/١ ، والجنى الداني ٢٣٨.

(٣) الإنصاف مسألة (٩٥) ١٨١/٢ بتصرف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٣.

(٥) حاشية الصبان ١٣٨/١.

(٦) الإنصاف مسألة (٩٥) ١٨١/٢ ، شرح الكافية ٧٦/٣.

وذهب بعضهم إلي أن أصله(ذوى) بفتح الواو لأن باب طويت أكثر من باب حييت ، ثم حذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [١].

وقيل : المحذوف هو العين ، واللام هي التي قلبت ألفاً[٢].

الثاني : الاسم الذال وحدها والألف زائدة :

ونسب للكوفيين [٣] ، ووافقهم السهيلي [٤].

واحتجوا لذلك بسقوط الألف عند التثنية وفي المؤنث في نحو :

(ذان) و(ذه) ولو كانت أصلاً لم تحذف ، ولقلبت في تثنية (ذان) فلما حذفت دل علي زيادتها ،وأن ما زيد عليها تكثير لها كراهية أن تبقي علي حرف واحد [٥].

ويمكن إضعاف هذا الرأي بأشياء منها:

أولاً : أنه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه ، ولو كان الاسم الذال وحدها لأدى ذلك إلي أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركاً وذلك محال [٦].

ثانياً : قولهم : " إن الألف والياء يحذفان في التثنية في نحو : (ذان) فدل علي زيادتها مردود عليه بشيئين:

أحدهما: أن (ذان) ليس تثنية (ذا) علي حد تثنية (زيد) و(زيدان) ، وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية ؛ لدلالة عدم دخول الألف واللام كما في الزيدان فلا يقال : الذان ، ولم يجز تثنيتهما علي حد (الزيدان والعمران) ، لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلي التنكير وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، فالتثنية (ذان وذين) تثنية لفظية كالتأنيث في قربة وغرفة [٧].

والآخر : أن هذه الألف حذفت ؛ لالتقاء الساكنين ، وقد عوض عنها بتشديد النون في بعض اللغات [٨] ، ولم ترد هذه الألف إلي أصلها فرقا بين المتمكن وغيره [٩].

---

(١) الإنصاف مسألة (٩٥) ١٨١/٢.

(٢) حاشية يس على التصريح ١٢٦/١ طدار ١٢٦/١ ط دار حياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى .

(٣) الارتشاف ٩٧٤/٢ ، التصريح ٤٠١/١ ، والجنى الداني ٢٣٨.

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص٢٢٧ ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ١٩٨٤م، والجنى الداني ٢٣٨.

(٥) اللباب ٤٨٤/١ ، همع الهوامع ٢٤٥/١.

(٦) الإنصاف مسألة(٩٥)١٨١/٢ ، ائتلاف النصرة ص ٦٥.

(٧) الإنصاف مسألة (٩٥)١٨٦/٢، اللباب ٦٧٤/١.

(٨) لسان العرب (ذا)

(٩) شرح الكافية للرضي ٧٦/٣ ، همع الهوامع ٢٤٥/١.

الثالث : (ذا) ثنائي الوضع وألفه أصلية :

ونسب للسيرافي [1]ورجحه ابن يعيش [2]، وهو اختيار شيخنا جمال الدين ابن إياز– رحمه الله – واستدل القائلون لذلك بعدم الاشتقاق ، وأن الأصل في الأسماء المبنية أن توضع علي حرف أو حرفين وأنك لو سميت بـ (ذا) لقلت : هذه (ذاء) فتزيدها ألفاً أخرى ، ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين ، ولو كان أصلها ثلاثيا ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به (ذاي) فتأتي بالياء الأصلية ، ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية كما تقول (زاي) [3].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في أصل (ذا) فالبصريون ومن وافقهم يرون أنه ثلاثى الوضع وحذفت لامه ، والكوفيون ووافقهم السهيلي يرون أن الاسم هو الذال وحدها والألف زائدة ، وذهب السيرافي وابن يعيش ، وتابعهما الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – إلى أن (ذا) ثنائي الوضع وألفه أصلية .

– **وأرى أنَّ** القول الأخير وهو ما ذهب إليه ابن إياز والسيرافي وابن يعيش هو القول الجدير بالترجيح وذلك لأنه: مذهب سهل قليل الدعوى علي حد قول أبي حيان[4] ، والأسماء المبنية ثنائية الوضع كثيرة ، كـ (من) و(ما) فـ (ذا) لها نظائر من تلك الجهة ، وأما دخول التصغير فيها فهو علي خلاف الأصل .

كما أن القول بأن الاسم هو الذال فقط ، وأن الألف زائدة معترض بما سبق ، كما أن القول بثنائية الوضع لـ (ذا) يجعل البصريين في حل أن يبحثوا عن أصل الألف أواو هو أو ياء ؟ وهل هو العين أو اللام ؟

---

(١) ارتشاف الضرب ٩٧٤/٢ ، حاشية الصبان ٢٠٢/١.

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣.

(٣) شرح المفصل ١٢٧/٣ ، شرح الكافية للرضي ٧٦/٣.

(٤) نقله السيوطى عن أبي حيان في همع الهوامع ٢٤٥/١.

١٦- دلالة(الواو) على الترتيب.

الواو أصل حرف العطف لأنَّها لا تدل إلا على الاشتراك فقط، أما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك ،وعلى معنى زائد[١].

وقد اختلف النحاة في دلالة الواو العاطفة على الترتيب يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:

"أعلم أن الواو أقوى حروف العطف لأنَّها يُعْطَف بها جميع أصناف الكلام نفياً وإثباتاً، ومعناها مطلق الجمع ، قال السيرافي : أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو للجمع من غير ترتيب[٢] ويدل على ذلك أشياء منها:

استعمالها حيث لا يمكن الترتيب كقولك: اختصم زيد وعمرو، والمال بين زيد وعمرو، وشتان زيد وعمرو، ومنها أنه نوى قبل المعطوف بما حقه أن يكون بعده ، قال أبو الطمحان:

٥٦- أَلاَّ عَلِلاَنِي قَبْلَ صَدْحِ النَّوَائِحِ * وَقَبْلَ ارْتِفَاعِ النَّفْسِ فَوْقَ الجَوَانِحِ[٣]**

والصدح بعد الارتفاع، ومنها أنهم مجمعون على جواز قولك: قام زيد وعمرو، وقام عمرو وزيد، والمعنى واحد ولو كانت للترتيب لاختلف[٤].

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز يذهب إلى أن الواو لا تدل على الترتيب بين المعطوف و المعطوف عليه، ويصرح بأنَّها لمطلق الجمع بينهما، ويستدل بقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، ويذكر الأدلة التي تثبت ما ذهب إليه.

---

(١) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ٢٦٧.

(٢)يقول أبو سعيد السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أي أن الواو لا تُوجِب تقدم ما تقدم لفظه، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٥٤٧/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤، والبيان في شرح اللمع ص٢٩٦.

(٣)البيت من البسيط لأبي الطمحان ورد فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، نشر أحمد أمين ، عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨ م ، ١٢٦٦/٢ ، يقول المرزوقي : فإن قيل كيف قدم ذكر سطح النوائح على ذكر الموت ، وإنما يكون بعده ! قلت : إن العطف بالواو لا يوجب ترتيباً ألا ترى أن الله تعالى قال : (واسجدي واركعي) والركوع قبل السجود في الصلاة ، وورد في البحر المحيط لأبي حيان ٤٤/١٠ برواية : أَلاَ عَلِلاَنِي قَبْلَ نَوْحِ النَّوَائِحِ *** وَقَبْلَ اضْطِرَابِ النَّفْسِ بَيْنَ الجَوَانِبِ .

واستشهد به ابن إياز على عدم مجئ الواو للترتيب ؛ لأن النائحات يصدحن بعد خروج الروح من الجسد لا قبل ذلك.

(٤) المحصول فى شرح الفصول ٦٧٥/٢.

****الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحويون في مجئ الواو لمجرد الجمع المطلق أو دلالتها على الترتيب على مذاهب:

أولاً: مذهب جمهور البصريين:

ذهب جمهور البصريين إلى أن الواو العاطفة لا تفيد الترتيب بل هي للجمع المطلق، ومعنى المطلق: أنَّه يُحتمل أن يكون حَصَل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حَصَل من زيد أولاً، وأنَّ يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شئ منها(١).

يقول شيخ النحاة سيبويه: "وليس في هذا دليل على أنَّه بدأ بشئ قبل شئ: ولا بشئ مع شئ؛ لأنَّه يجوز أنْ تقول: مررتُ بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أنْ يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرورُ وقع عليهما في حالة واحدة ، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني" أهـ(٢)

- **حجة أصحاب هذا المذهب:**

احتجوا بالسماع والقياس ،فمن **السماع** قوله تعالى: (وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ) (٣) وقال في موضع آخر: (وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا) (٤)، والقصة واحدة(٥) وقوله تعالى: (وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۖ كُلّٗا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحٗا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ) (٦) فلو كانت للترتيب لكان نوح موجوداً بعد إبراهيم وقبل إبراهيم ، وهذا محال(٧).

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤/٤٠٤- ٤٠٥.

(٢) الكتاب ١/٢١٨.

(٣) من الآية رقم (٥٨) سورة البقرة.

(٤) من الآية رقم (١٦١) سورة الأعراف.

(٥) أسرار العربية للأنباري ٢٦٨،٢٦٧، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٠٥-٤٠٦، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/٣٣٥.

(٦) من الآية(٨٤) سورة الأنعام.

(٧) توجيه اللمع لابن الخباز ٢٨٤.

وقال لبيد:

٥٧- أُغلِى السَّبَاء بِكُلِّ أَدْكَن عَاتِق * أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَ خِتَامُها**[١]

وتقديره: فض ختامها وقُدِحَت؛ لأنه يريد بالجونة ههنا: القدرة، و(قدحت) أي: غُرفت، والمَغْرفة يُقال لها: المِقْدَحة.

وفض ختامها أي: كشف غطاؤها، والغرف إنّما يكون بعد الكشف[٢]، وذلك كثير في القرآن والشعر.

- **أما القياس:**

فإن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، وتمتنع في موضع يجب فيه الترتيب فمن الأول:

المال بين زيد وعمرو، ولو قلت : فعمرو، لم يجز؛ لأنَّ (بين) تقتضي أكثر من واحد، ومن ذلك : سواء زيد وعمرو، وسيان زيد وعمرو، والفاء هنا لا تجوز ؛ لأن التساوي لا يكون في الواحد، ومن ذلك اختصم زيد وعمرو، والفاء هنا لا تصلح، ومن ذلك أن العطف بالواو نظير التثنية، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع.

ومن الثاني: أنَّ الواو لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتباً على الشرط، والفاء تستعمل فيه. [٣]

---

(١) البيت من الكامل وورد في ديوانه ص١٧٥، وسر صناعة الإعراب ٦٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، وأسرار العربية ٢٦٨، ولسان العرب (ق د ح) ، ابن الناظم ص٥٢٢، أُغلى: أشترى غالياً، والسباء: شراء الخمر، والعاتق: الخالص.

والأدكن: الزق الأغبر، وقدحت: غُرف منها، والجونة: الخابية السوداء أو المطلية بالقار، وقوله: فض ختامها : أي كشف غطاؤها، والشاهد فيه : أنَّ الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على المتقدم في الوقوع، فإن فض ختام الخابية قبل القدح منها، ومع ذلك عطف السابق على اللاحق.

(٢) أسرار العربية ٢٦٨.

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ٤٠٩/٢، ومصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي ص٤٠٩.

المذهب الثاني:

أن الواو تقتضي الترتيب، فالمتقدم في اللفظ متقدم في المعنى، ونسب لبعض النحاة منهم الفراء[١]، والكسائي[٢]، وثعلب[٣]، وقطرب[٤]، والربعي[٥]، وأبو عمر الزاهد[٦]، وهشام[٧]، وغيره.

ـ وما نسبه النحويون إلى الفراء خطأ، إذْ نسبوا إليه أنَّه يقول: إنَّ الواو للترتيب، يقول الموزعي في مصابيح المغاني: وقال الفراء، وقطرب، والربعي، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد، وهشام: تدل على الترتيب"[٨]، ولا يصح ذلك ؛ لأن الفراء قال في معاني سورة الأعراف: فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر فإذا قلت زرت عبد الله وزيداً ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيادة[٩].

وقال ابن مالك: هذا نصه، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين.[١٠]

ـ وما نُسِبَ إلى ثعلب من أن الواو للترتيب ـ أيضاً ـ في المجالس ما يخالف هذه النسبة ، يقول ثعلب: إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معاً. أهـ[١١].

ويُفْهَمْ من هذا النص أنَّ ثعلب يرى أن الواو تفيد مُطْلَقَ الجمع.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٤٠٥.

(٢) شرح الكافية للرضى ٤/٤٠٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٣/١٥٦، وشرح الأشموني ٣/١٣٤.

(٣) الجنى الداني ص١٥٩، وهمع الهوامع للسيوطي ٣/١٥٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢.

(٤) الجنى الدانى ص١٥٩، المساعد ٢/٤٤٤، شرح الكافية للرضي ٤/٤٠٥ ، وهو : محمد بن المستنير تلقى العلم عن عيسى بن عمر وسيبويه والأخفش وغيرهم ، توفى ٢٠٦ هـ ، من مصنفاته : الاشتقاق ، إعراب القرآن الأضداد ، العلل في النحو ، بغية الوعاة ١/٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٥) المساعد ٢/٤٤٤، ومصابيح المغاني للموزعي ص٤٠٩، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢، وهو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبوالحسن الزهري ، أحد أئمة النحويين ، أخذ عن السيرافي له : نظام الغريب ، توفى ٤٢٠هـ ، بغية الوعاة ٢/١٨١ – ١٨٢ .

(٦) مصابيح المغاني للموزعي ص٤٠٩.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٥٥٥، ومغنى اللبيب لابن هشام ٢/٤٠٩.

(٨) مصابيح المغاني للموزعي ص٤٠٩.

(٩) معاني القرآن للفراء ١/٣٩٦تحقيق/أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار دار الكتب المصرية.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٠.

(١١) مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٦، تحقيق/عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر.

- **حجة أصحاب المذهب:**

احتج أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس.

أما السماع: فإن إفادة الواو للترتيب تفهم في آيات كثيرة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [1] فالزلزلة قبل إخراج أثقال الأرض، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ) [2]، ومعلوم أن الركوع قبل السجود.

- وما روى أنَّ الصحابة لما نزل قوله تعالى: (إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ) [3] سألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: بم نبدأ يا رسول الله؟ قال: ابدأوا بما بدأ الله به. [4]

- ما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: سمع شاعرا يقول:

٥٨- عُمَيْرةَ وَدِّع إنْ تجهَّزت غَازِياً * كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً** [5]

فقال له عمر: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، دليل علىأنَّ الترتيب مراعى في الواو.

- **أما القياس:**

فإن الترتيب على سبيل التعقيب وضعوا له (الفاء)، والترتيب على سبيل التراخي وضعوا له(ثُمَّ) ومطلق الترتيب وهو القدر المشترك بين هذين النوعين، معنى معقول – أيضا – فلا بد له من لفظ يدل عليه، وما ذاك إلا الواو. [6].

---

(١) الآية رقم (١ ، ٢) سورة الزلزلة.

(٢) من الآية رقم (٧٧) سورة الحج.

(٣) من الآية رقم (١٥٨) سورة البقرة.

(٤)الحديث رواه مسلم عن جابر بلفظ (أبدأ) في كتاب الحج ٨٨٨/٢، رواه بلفظ (ابدأوا) أحمد في مسنده ١٠٦/١٢، ورواه بلفظ (نبدأ) مالك في الموطأ كتاب الحج ٣٧٢/١.

(٥)البيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص١٦١تحقيق/عبد العزيز الميمنى دار الكتب المصرية ١٩٥٠م، الكتاب ٣٠٨/٣ تحصيل عين الذهب للأعلم ص٥٧٧ تحقيق د/زهير عبد المحسن طمؤسسة الرسالة بيروت الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٩٤، الخصائص ٤٨٨/٢، تذكرة النحاة ٤٢٧، والشاهد فيه إفادة الواو للترتيب بدليل قول عمر السابق.

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص٣٩٢.

ـ ردُّ أدلة أصحاب هذا المذهب:

ضعف النحاة هذه الأدلة ، وحملوها على غير هذه الوجوه المذكورة:

أما أثر عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – فمحمول على أنَّ الأدب أن يكون المقدم في الفضيلة مقدم في الذكر[١]

أو أنَّ الإسلام كان الأهم في ذلك الوقت فلهذا قال له: قدمه[٢]

– أما قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –للصحابة: ابدأوا بما بدأ الله به، فيرد عليه بأن الصحابة لو فهموا من الآية الكريمة أن الواو العاطفة أفادت الترتيب لما سألوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذن هذا أمر تشريعي ، ولم تدل الواو على الترتيب[٣].

– أما في قوله تعالى: (إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [٤]

فإن دلالة الواو على الترتيب هنا من المعنى وليس من الصيغة النحوية بمعنى أن الترتيب مستفاد من المعنى وليس من العطف بالواو[٥].

– **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحويين اختلفوا في دلالة الواو على الترتيب فذهب جمهور النحاة إلى أنَّها للجمع المطلق ولا تفيد الترتيب، وتبعهم في ذلك الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله –.

وذهب بعض النحاة كقطرب، والربعي، وأبو عمرو الزاهد، وهشام إلى أنها تفيد الترتيب، وهو ما نسب للفراء، وثعلب – أيضاً – لكنه يخالف ما صرحا به من خلال مؤلفاتهما.

وأرى أَنَّ ما ذهب إليه ابن إياز – رحمه الله – من موافقة جمهور النحويين واختياره مذهبهم هو الراجح في هذه المسألة، وذلك لما يلي:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣.

(٢) البيان في شرح اللمع ٢٩٧.

(٣) البسيط في شرح الجمل ١/٣٣٥، والإرشاد إلى علم الإعراب ص٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣.

(٤) الآية رقم (١ ، ٢) من سورة الزلزلة.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٢٢.

ـ **أولا:** الواو بعطف السابق، واللاحق، والمصاحب، وهذا منافٍ للقول بالترتيب، فمن عطف السابق قوله تعالى: (كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ) [1]، ومن عطف اللاحق قوله تعالى: (وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ) [2]، ومن عطف المصاحب قوله تعالى: (فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ) [3]

وعطف السابق واللاحق والموافق منافي للقول بالترتيب، وهذا معنى قولهم أنَّ الواو للجمع المطلق[4].

– **ثانياً:** هناك آيات كثيرة جاءت فيها الواو العاطفة من غير ترتيب ومن ذلك قوله تعالى: (يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾) [5]، ومعلوم أن الركوع قبل السجود[6]، وشرع مريم يقتضي ذلك[7].

وقوله تعالى (نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴿٣٧﴾) [8] والموت يكون بعد الحياة لا قبلها.

– **ثالثاً:** الذين تفردوا بإفادة الواو للترتيب هم قلة من النحاة، وقد ذكرت عدم صحة ما نُسِبَ إلى بعضهم، والأولى اتباع مذهب الجمهور.

---

(١) من الآية رقم (٣) سورة الشورى.

(٢) من الآية رقم (٢٦) سورة الحديد.

(٣) من الآية رقم (١٥) سورة العنكبوت.

(٤) شرح الأشموني على الألفية ١٣٤/٣، والتصريح بمضمون التوضيح٥٥٦/٣.

(٥) الآية رقم (٤٣) سورة آل عمران.

(٦) البيان فى شرح اللمع ص٢٩٦.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨.

(٨) من الآية رقم (٣٧) سورة المؤمنون.

١٧- (كم) بين البساطة والتركيب

(كم) اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار[١]، ولابُدَّ لها من تمييز ملفوظ أو مقدر، نحو قولك: كم رجلاً عندك، وقوله سبحانه: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾[٢].

وقد اختلف النحاة في حقيقتها يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك: "وذهب البصري إلى أنَّها مفرده لأصالة الإفراد، وعدم ما يقتضي خلافه، وذهب الكسائي[٣] إلى أنَّها مركبة وأصلها: (ما) دخلت عليها كاف الجر فحذفت لها الألف كما في: عمّ، وفيم، وبم ... ثم أسكنت الميم، واستضعف ذلك؛ لأنَّ الميم ساكنة، ولو كان الأصل ذلك لم يجز إسكانها إلا ضرورة، وأجيب بأن الإسكان من تغير التركيب بل ما قدمنا يفسده"[٤].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار مذهب البصريين في أن (كم) مفرده، وليس مركبة ويقيم الأدلة على ذلك، ويُضْعف مذهب غيرهم، ويقيم الأدلة على ضعفه وفساده.

** **الدراسة والمناقشة:**

للنحاة في حقيقة (كم)مذهبان:

أولاً: مذهب البصريين[٥]:

يرى البصريون أن (كم) مُفْرَدَةٌ بسيطة وليست مركبة وقد اختار هذا المذهب جمع من النحاة غير ابن إياز منهم: ابن عصفور[٦]، وابن هشام[٧]، والسيوطي[٨].

---

(١) شرح الأشموني ١١٢/٤.

(٢) من الآية رقم (١٩) سورة الكهف.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٥٠١/٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول٧١٧/٢ ٧١٨.

(٥)الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٠) ٢٧٧/١، والمسائل الخلافية في النحو للعكبري ص١٦٥، وشرح الكافية للرضى ٢٣٧/٣.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٦/٢، والتبيين للعكبري ص٤٢٣.

(٧) مغني اللبيب لابن هشام ٢١٠/١.

(٨) همع الهوامع للسيوطى ٥٠١/٢، وحاشية الصبان ١٢١/٤.

- **حجة البصريين على مذهبهم:**

احتج البصريون بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّها مفرده لِأَنَّ الأصل هو الإفراد، وإنَّما التركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل، ومن عَدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة[1].

ثانياً: مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ (كم) مركبة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية، وحذف ألفها لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفاً، ونسب ابن عصفور هذا المذهب للفراء وحده، يقول ابن عصفور:

"وذهب الفراء إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، فالأصل عنده فيها (كم)؛ لأن حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف منها الألف، وسكن ميم (كم) لكثرة الاستعمال كما قالوا: فيمْ، ولمْ ، في: فيمَ، ولمَ[3].

ونسبه السيوطي إلى الكسائي، والفراء[4]، وكذلك فعل المرادي[5].

- **حجة الكوفيين:**

احتج الكوفيين أصحاب هذا المذهب بأن العرب تصل الحرف من أوله وأخره نحو (هذا)، فكذلك هنا زادوا (الكاف) على (ما)، وكان الأصل أن يقال في: كم مالك؟ كما مالك؟

إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم، حذف ألفها، وسكنت الميم[6]، كما فعلوا ذلك في (لم)، قال الشاعر:

٥٩- يَا أَبَا الأَسْوَدَ لِمْ أَسْلَمْتَنِى* لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ**[7]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٠) ٢٧٩/١، والمسائل الخلافية في النحو للعكبري ص ١٦٦ ، ١٦٧.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٤٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٧/٣، والجنى الداني ص ٢٦١.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٦/٢.

(٤) همع الهوامع للسيوطى ٥٠١/٢.

(٥) الجنى الدانى ص٢٦١.

(٦)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٠) ٢٧٧/١، والمسائل الخلافية في النحو للعكبري ص ١٦٦

(٧)البيت من الرمل وهو غير منسوب في أمالي ابن الشجري ٥٤٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٠) ١٩٥/١، ٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٩، وخزانة الأدب ١٠٠/٦، ١٠٨/٧، ١٠٩، والشاهد فيه (لم) حيث سكنت الميم، فتحمل (ميم) (كمْ) عليها في السكون.

واحتجوا لزيادة الكاف بقوله تعالى:

(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾) [1][2].

ردُّ مذهب الكوفيين :

أولاً: ما ذهب إليه الكوفيون من القول بتركيب (كم) من (كاف) التشبيه و(ما)، يرده أن الألف من (ما) لو حذفت على كلامهم؛ لم يبق دليل يدل عليها، بخلاف الألف في (عَمَ)، و(بِمَ)، وأنَّه على التسليم به يناسب (كم) الاستفهامية دون الخبرية[3].

ثانياً: احتج الكوفيين لمذهبهم بقولهم: إن العرب تصل الحرف في أوله وآخره نحو: (هذا)، فقد رده الأنباري بأن هذا إنَّما جاء قليلاً على خلاف الأصل؛ لدليل دلَّ عليه، فبقينا فيما عداه على الأصل، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه[4].

ثالثاً: قولهم: كان الأصل أن يقال في: كم مالك؟ كما مالك؟ إلا أنه لما كثرت في كلامهم، وجرت على ألسنتهم، حذفت الألف وسكنت الميم، كما فعلوا ذلك في (لم).

ردَّه الأنباري بأن إسكان الميم في (لم) لا يجوز اختياراً، بل ضرورة[5] في الشعر ومنه قول الشاعر السابق:

٦٠- يَا أَبَا الأَسْوَدَ لِمْ أَسْلَمْتَنِى***.....[6]

- ولو صح قاله الكوفيون من أنَّ (كم) كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما جاز في (لم)، فيقال: كَمَا مالُك؟، وكما يجوز: لم فعلت؟، وأن يجوز فيها (هاء) الوقف فيقال: كمه، فلما لم يجز شئ من ذلك في (كم)، علم الفرق بينها وبين (لم) [7].
- وأما احتجاجهم بزيادة الـ(كاف) في قوله سبحانه (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ) [8]، فقد ردَّه الأنباري بأن الـ(كاف) فيه غير زائدة، لأنَّ (مِثْله) هنا بمعنى (هو) فكأنه قال:

---

(١) من الآية رقم (١١) سورة الشورى.

(٢) المسائل الخلافية في النحو للعكبري ص١٦٦.

(٣) حاشية الصبان ١٢١/٤.

(٤)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٢٥) القول في زيادة لام الابتداء في خبر (لكن) ١٩٨/١.

(٥) السابق ٢٧٩/١.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٠) ٢٨٠/١.

(٨) من الآية رقم (١١) سورة الشورى.

ليس كهو شئ، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشئ يقول الرجل: مثلي لا يفعل هذا يريد: أنا[1].

- ثم إن الـ(كاف) في الآية الكريمة ليست كالـ(كاف) في (كم)؛ لأن الـ(كاف) في الآية الكريمة دخولها كخروجها، ألا ترى أن معنى: (ليس كمثله شئ)، ومعنى: (ليس مثله شئ) واحد، وهذا بخلاف الـ(كاف) في (كم) فإنَّ دخولها ليس كخروجها، بل لو قدرنا حذفها من الكلام؛ لاختل معناها، ولم تحصل الفائدة، ألا ترى أنَّ قولك، مالك: لا يفيد مثل قولك: كم مالك فدل على الفرق بين الكافين[2].
- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في حقيقة (كم) فالبصريون يرون أنَّها مفردة بسيطة وليست مركبة، وتبعهم في ذلك الشيخ جمال الدين بن إياز رحمه الله، والكوفيون يرون أنَّها مركبة من (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية، ونسب ذلك للكسائي والبعض ينسبه للفراء واحده.

وأري أن ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – من موافقة الجمهور هو الراجح في المسألة وذلك:

أولاً: لأنَّ القول بزيادة الـ(كاف) خلاف الأصل[3]، ولا يقال به إلا بدليل قوى.

ثانياً: مما يؤيد صحة مذهب البصريين دخول حرف الجر عليها نحو قولك: بكم درهم اشتريت هذا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله[4].

ثالثاً: ردُّ النحاة لأدلة القائلين بالتركيب، ودحض حُجَجِهِم.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٠) ٢٨٠/١.

(٢) السابق ١٨٢/١.

(٣) السابق ٢٧٩/١، والتبيين للعكبري ص٤٢٣.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٦/٢.

١٨ - بين الأصالة والفرعية في(تاء) التأنيث و(الهاء).

أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرع عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهذه العلامة هي التاء والألف المقصورة والممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف وقد اختلف النحاة في تاء التأنيث وهائها وأيهما أصل، وأيهما فرع للآخر ، يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:

"اعلم أن البصري يرى أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها لوجهين:

الأول: أنَّ التاء ثابتة في الوصل الذي تجرى فيه الكلم على أصولها والهاء ثابتة في الوقف وفيه تخرج عن أصلها كإبدال التنوين ألفاً في النصب، والتضعيف ونقل الحركة وغير ذلك من التغيرات.

والثاني: أنَّ مِنْهُم من يقف بالتاء فيقول هذه: طَلْحَتْ، وعليك السلام والرحمت، وقال الشاعر:

٦١- اللهُ نَجَّاكَ بكفي مُسْلِمَتْ[١]

وإنَّما قلبوا التاء اللاحقة للاسم فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة للفعل، وإنَّما فرقوا بينهما لاختلاف موضعيهما ومعنيهما، أما الموضعان فظاهر، وأما المعنيات فلان التاء اللاحقة للاسم إنَّما تلحق لتأنيثه والتاء اللاحقة للفعل إنما تلحق لتأنيث فاعله .... والكوفي يذهب إلى أنَّ الهاء الأصل والتاء مبدلة منها" أهـ[٢].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز –رحمه الله– يختار رأى البصريين فى أن التاء أصل للهاء ، والهاء تبدل منها،وذلك من خلال سوقه لأدلة القياس والسماع على ذلك ، ثم تصريحه بذلك فى أماكن أخرى من المحصول، كقوله: التاء الأصل لثبوتها فى الوصل ، وإنما تبدل هاء حال الوقف"[٣].

---

(١) من الرجز وهو بلا نسبة في الخصائص: ٣٠٤/١، وعلل النحو لابن الوراق ص١٦٩تحقيق د/محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد الرياض ط الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، وشرح الشافية للرضي ٢٨٩،٢٩٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١، والشاهد فيه قول: (مُسْلِمت) حيث استدل به البعض على جواز الوقف على التاء بدلاً من الهاء.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٧٢٢/٢-٧٢٣، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص١١٠.

(٣) المحصول في شرح الفصول٩٦/١.

** الدراسة والمناقشة:

للنحاة في تاء التأنيث وهائها وأصالة أو فرعية أحدهما للآخر مذهبان:

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن التاء أصل والهاء بدل منها في الوقف لتكون فرقاً بين الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو: ضربة، وشربة، والفعلية نحو: ضربت، شربت، لأنَّهما في الوصل تاء، والوصل هو الأصل:

يقول شيخ النحاة سيبويه:"فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء ، وإذا ألحقتها الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف نحو تاء:ألقت ، وما هو بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، نحو تاء:(سنبته) ، وتاء(عفريت) ؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يلحقوهما ببناء(قحطبة) و(قنديل)."[1]

وقال في موضع آخر: وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف كقولك: هذه طلحة[2].

وقال المبرد:

وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث في قائمة وقاعدة، وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف ... وقال: وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو:(نخلة) و(تمرة) ، وإنَّما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف[3].

- **حجة البصريين:**

استدل البصريون على مذهبهم بأمور ذكر الشيخ ابن إياز – رحمه الله – بعض منها وهي:

أولاً: ما ذكره ابن إياز من أننا نصل بالتاء كقولك: مسلمة يا هذا، فأصل الكلام الدرج فوجب أن تكون التاء الأصل لثباتها ألا ترى أنك تقول: رأيت زيداً يا هذا فيثبت التنوين في الدرج ويبدل منه في الوقف ألفاً ، وكذلك فعلت بالتاء أبدلت منها هاء في الوقف[4].

---

(١) الكتاب ١٦٦/٤.

(٢) الكتاب ٢٣٨/٤.

(٣) المقتضب ١٩٨/١، ٢٠١ ومذهب البصريين ورد في شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، والجنى الداني ص٥٨، ومغنى اللبيب لابن هشام ٤٠٢/٢.

(٤) العلل فى النحو لابن الوراق ص١٦٩، والمحصول في شرح الفصول ٧٢٣/٢.

- فالوصل هو الأصل،والوقف هو الفرع فلما كانت التاء في الأصل علمنا أنّها الأصل، ولما كانت الهاء في الوقف علمنا أنّهابدل من التاء.

ثانياً: أن بعض العرب تقف بالهاء فتقول: مكه، والمدينه، وإذا وصلت فإنّها توصل بالتاء فلما وقف عليها بالتاء أيضاً علمنا أنّها الأصل وأنَّ الهاء بدل منها، ومثال ذلك قول الراجز السابق.

٦٢- اللهُ نَجَّاكَ بِكَفِي مُسْلِمَتْ[١]

ثالثاً: أنا وجدنا التاء في الفعل قد أدخلت علامة للتأنيث، ووجدنا الاسم يدخله الهاء والتاء للتأنيث في الوصل والوقف فوجب أنْ يحكم على التاء أنّها الأصل في التأنيث إذْ لم نجد الهاء للتأنيث[٢].

وإنّما كان البدل من التاء هو الهاء؛ "لأنَّ في الهاء همساً ولينا أكثر مما في التاء، فهو مجال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزاد الهاء، في الوقف فيها ليس فيه نحو: (أَنَهْ)"[٣].

وقد اختار هذا المذهب متابعاً سيبويه والمبرد كثير من النحاة منهم ابن جنى[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن يعيش[٦]، والرضي[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩].

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الهاء أصل والتاء بدل منها؛ لأنَّ الوقف عليها بالهاء، والوقف يرد الأشياء إلى أصلها، والأصل في الأشياء السكون، والوقف يرد المتحرك إلى أصله، وهو السكون كذلك ترد التاء إلى أصلها وهو الهاء، فإنا نقف على تاء التأنيث بالهاء، فهذا يدل على أن الأصل الهاء وأن التاء بدل منها[١٠]، وقد اختار هذا المذهب ثعلب[١١].

---

(١) سبق تخريج هذا الرجز في أول المسألة.

(٢) العلل فى النحو لابن الوراق ص١٧٠.

(٣) شرح الشافية للرضى ٢٨٩/٢.

(٤) الخصائص ٣٠٤/١ وسر صناعة الإعراب١٥٩/١.

(٥) الممتع في التصريف لابن عصفور ٤٠٢/١.

(٦) شرح المفصل ٨٩/٥.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣.

(٨) ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢.

(٩) مغنى اللبيب ٤٠٢/٢.

(١٠) الجنى الداني ص٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥.

(١١) شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢.

ردُّ النحاة لمذهب الكوفيين:

ردَّ الرضي والمالقي هذا المذهب بأنَّ الوقف ليس هو الأصل وإنما هو عارض، وأن الوصل هو الأصل، وهي في الوصل تاء فدل على أنَّ أصلها تاء.

قال الرضي: وليس قول الكوفيين بشئ؛ لأن التاء في الوصل، والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف[1].

وقال المالقي: يزعم الكوفيون أن التاء هاء في الأصل؛ لأن الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح؛ لأن الوقف عارض، واللفظة تاء في الوصل وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع، والدليل على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون المخفف فيه كقوله:

٦٣- بَبازِلٍ وَجَنَاءَ أو عَيْهَلّ[2]

وقوله:

٦٤- ضَخْمٌ يُحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[3]

فإذا صاروا إلى الوصل خففوا وهو الأصل، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدل إلى الهاء، قال الراجز:

٥- بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ[4][5]

---

(١) شرح الكافيه للرضي ٣٩١/٣.

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ١٣٥/٦، ١٣٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٦، مجمع اللغة العربية ، تحقيق د/ عبيد مصطفى درويش ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م ، ولسان العرب (ع هـ ل) وسر صناعة الإعراب ص١٦١، ٤١٧، وشرح المفصل ٦٨/٩، والشاهد فيه قوله: و"عيهل" حيث شدد اللام في الوقف للضرورة.

(٣) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص : ١٨٣ وبلا نسبة في الكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، وسر صناعة الإعراب ١٦٢/١، والشاهد فيه قوله: (الأَضْخَمَّا) حيث شدد المخفف في الوقف والأصل والأضخم، ويروى: (الإَضْخَمَّا) بكسر الهمزة، و(الضخَمَّا) ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين وذلك لوجود هذين المثالين في كلام العرب وهما: إفْعَلَّ وفِعَلَّ بخلاف: أفْعَلَّ.

(٤) البيت من الرجز هو لسؤر الذئب في لسان العرب (جحف)، (بال) ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص٣٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢، شرح المفصل ١١٨/٢، ٦٧/٤، ٩٨/٥، ١٠٥/٨ ، والانصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٥) ٣٥٣/١ ، وفي البيت شاهدان: أولهما: قوله (الجحفَتْ) على لغة بعض العرب الذين يجرون الوقف مجري الوصل فيقلبون: هذا طلحتْ وعليه السلام والرحمتْ فيقلبون الهاء وتاء، وثانيهما: أنه يجوز الرَوم والإشمام عند من يقف بالتاء.

(٥) رصف المباني ص ١٧٥.

وقال أبو حيان علامة التأنيث في الاسم المتمكن التاء المبدلة هاء في الوقف خلافاً لمن زعم أن التأنيث بالهاء وأنها بدل تاء في الوصل[1].

- **ومن خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في تاء التأنيث والهاء أصالة أو فرعية أحدهما للآخر، فالبصريون يرون أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها وتبعهم في ذلك الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – والكوفيون يرون أن الهاء هي الأصل والتاء بدل منها.

- وأرى أنَّ الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله– متابعاً الجمهور، وذلك لما يلي:

- لأن التاء أصل لثبوتها في الوصل والهاء بدل منها في الوقف والوصل هو الأصل لا الوقف[2].

يقول ابن يعيش: والحق مذهب البصريين ، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها وكان الوقف مما يتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء نحو ضاربة وقائمة علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل وأن التاء هي الأصل[3].

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٦٣٦/٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٩٠.

١٩- (أيمن) في القسم بين الإفراد والجمع.

اختلف النحاة في لفظ (أيمن) هل هو لفظ مفرد أو جمع ، وهذا الاختلاف إنما سببه الخلاف في همزة (أيمن) هل هي همزة قطع أو همزة وصل .

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:

" ..... وأما (أيمن) الله فى القسم فيذهب سيبويه [١] إلي أن همزته للوصل ، وهو مفرد تمسكاً بالظاهر .... وذهب الفراء[٢] وهو اختيار عبد القاهر والزمخشري [٣] إلي أنه جمع يمين ، والهمزة قطعية لكن وصلت لكثرة الاستعمال .. ولو قيل : أن مذهب سيبويه أولى ؛ لأن فيه تغير الحركة ومذهب الفراء فيه تغير الحرف ، وتغير الحركة أسهل لكان جيداً أ. هـ[٤] .

من خلال هذا النص يتبن أنَّ الشيخ ابن إياز يختار مذهب سيبويه ، والبصريين في أن (أيمن) في القسم مفرد ، وهمزته همزة وصل .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في حقيقة(أيمن) من حيث الإفراد ، والجمع على النحو التالي :-

أولا : مذهب البصريين وهو أن (أيمن) اسم مفرد مشتق من اليمن [٥]، وأن همزته همزة وصل وهذا مذهب : يونس[٦] ، وسيبويه[٧] ، والمبرد[٨]، والأنباري[٩] ،

---

(١) الكتاب ٥٠٣/٣.

(٢) رصف المباني ص ٣٢٦ ، إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي ١٩٢ ، تحقيق أ.د/حمزة عبدالله النشرتي ، دار المريخ الرياض الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، الإيضاح شرح المفصل ٣٢٤/٢ ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العانى بغداد ، البسيط في شرح الجمل ٩٣٩/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٩.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٢ /٧٩٧-٧٩٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٥٩) ٣٧٧/١ ، وائتلاف النصرة ص ٥١ .

(٦) قال سيبويه : " وزعم يونس أن ألف أيم موصولة " أ هـ الكتاب ٥٠٣/٣.

(٧) الكتاب ٥٠٣/٣.

(٨) المقتضب ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٩) ١ / ٣٧٧.

والعكبري[1]، وقيل : اشتقاقه من اليمن لأن العرب قد تحلف بلفظ اليمين فتقول يمين الله لأفعلن ثم غير إلى لفظ (أيمن) [2].

قال ابن الحاجب : وسيبويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمن ساكنة الأول : ، فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في امرئ وابن وأشباهها من الأسماء التي وضعت ساكنة الأول [3].

وحجتهم علي ذلك كالآتي :

الدليل علي أنها اسم مفرد وأن الألف ألف وصل أنَّه : لو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع ، فوصلهم إياها يدلك علي أنها زائدة وأنها ليست من هذا الاشتقاق [4].

والدليل علي أن الهمزة فيه للوصل سقوطها في درج الكلام في الفصيح ، نحو قول عروة بن الزبير[5] ، حين قطعت رجله : لَيُمْنَكِ لئن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت أخذت لقد أبقيت [6].

ونحو قول الشاعر :

٦٦- فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَا نَشَدْتُهُمْ * نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى** [7]

وحذف همزة الوصل في (ليمن) حين استغنى عنها باللام المؤكدة .

وليس هذا بضرورة ، لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين ، والاستغناء عن اللام .

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٣٢٣.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٢٤ ، والبسيط في شرح الجمل ٢/٩٤٠.

(٤) المقتضب ٢/٣٢٩ ، والإنصاف(٥٩) ١/٣٧٩ ، اللباب ١/٣٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٤ .

(٥) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أحد الفقهاء ، السبعة بالمدينة توفى ٩٣ هـ ، الأعلام ٤/٢٢٦.

(٦) ورد هذا الأثر في : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/٣٠٢ ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود الطناحي ، المكتبة العلمية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م إصلاح الخلل ٢٠٥ ، لسان العرب (ي م ن) .

(٧) من الطويل لنصيب بن رباح في ديوانه ص ٩٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٠٣ ، ٤/١٤٨ ، المقتضب ٢/٣٢٩ ، إصلاح الخلل ١٩٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٥ ، ٣٦ ــ ٩/٩٢ .

نشدتهم : أقسمت عليهم وسألتهم ، والشاهد : قوله : ليمن الله ، حيث استشهد به البصريون على مجئ همزة (أ ي م ن) وصل فدل على أنها اسم مفرد.

والدليل علي أنها مفرد – أيضا– قولهم فيه : م الله ؛ إذْ ليس في الكلام اسم مجموع يحذف حتى لا يبقى من حروفه إلا حرف واحد وهذا موجود في المفردات فقط أما أن تحذف حروف الاسم المجموع ولا يبقى منه إلا حرف واحد فهذا لا نظير له [١].

والدليل علي ذلك أيضاً أن من العرب من يفتح الميم فيكون علي وزن(أفعل)، ولا يوجد ذلك إلا في الجموع [٢].

والدليل على أنها مفرد – أيضاً – ورود لغات كثيرة فيها عدها المرادي عشرين لغة وهذا مما يدل على أنها كلمة مفردة ، ولو كانت جمع يمين لم يجز فيها ذلك ، وذلك لأن ألفاظ الجمع إنما تثبت فيها حالة واحدة فقط [٣].

ثانياً : مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون [٤] ، إلى أن(أيمن) الله جمع يمين وأن الألف للقطع ، ونسب للفراء [٥]، والزجاج [٦] ، والسيرافي [٧].

واحتجوا على ذلك بالآتي :

أولاً : أنَّ أيمن على وزن (أَفْعُلْ)، وهذا الوزن يخص الجموع نحو:(أَفْلُسْ) [٨] ،-فليس هناك مفرد على هذا الوزن، يدل عليه أن التقدير في قولهم : أيمن الله : على أيمن الله ، أي : أيمان الله [٩].

ثانياً : الأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع ، لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها علي ما كانت عليه[١٠].

هذا مما استدلوا به من ناحية القياس .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٩) ٣٧٩/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣ ، والجنى الداني ص ٥٣٩.

(٣) الجنى الداني ص ٥٤١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، مسألة (٥٩) ٣٧٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٩ ، شرح الكافية الشافية ٨٧٨/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣ ، مغني اللبيب ١١٨/١.

(٥) إصلاح الخلل ص ١٩٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢ ، والبسيط فى شرح الجمل ٩٣٩/٢ .

(٦) المخصص ١١٥/١٣ ، الأزهية للهروي ص ٢٠.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٨.

(٨) إصلاح الخلل ص ١٩٣ ، الإنصاف مسألة(٥٩)/٣٧٧ ، البسيط في شرح الجمل ٩٣٩/٢

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٥١٢/١.

(١٠) الإنصاف ٣٧٩/١ ، وإصلاح الخلل ص ١٩٤.

أما من ناحية السماع : فقد سمع (أيمن) في جمع يمين ، قال الشاعر :

٦٧- **فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ *** بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ**[١]

ومثله قول الآخر :

٦٨- **يَسْرِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ** [٢]

وقد ردَّ العلماء الأدلة التي استدل بها الكوفيون ، فذهابهم إلي أن (أيمن) على وزن (أفعل) وهذا الوزن خاص بالجموع يرد ذلك بأن وزن (أفعل) قد جاء في الآحاد العربية [٣]، قال البطليوسي : وهذا ليس فيه دليل قاطع لأنهم قالوا : (أسنمة) ، وهو اسم موضع قال زهير .

٦٩- **وَجَنَحُوا قَلِيلاً كُثْبَانَ أَسْنِمَةٍ *** وَمِنْهُمْ بِالتَسْوَمِيَاتِ مُعْتَرَكُ**[٤][٥]

وقد ثبت – أيضاً – (أذرح) وجاء في اللسان : (أذرح) موضع .... بفتح الهمزة وضم الراء وحاء مهملة : قرية بالشام [٦]، وفي معجم ما استعجم جاء (أفعل) للواحد ، قالوا: (أسنمة)و(أذرح)[٧].

---

(١) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٨ ، الإنصاف(٥٩) ٣٧٧/١ ،إصلاح الخلل ص١٩٢ ، البسيط ٩٣٩/٢، الجنى الداني ص ٥٣٩ ، الأزهية ص ٢١ ، اللغة : المقسمة : مكان يحلف فيه عند الأصنام ويروي : (بمَقْسَمَةٍ) بفتح الميم وأراد بها القسامة وهو الحلف عند وجود قتيل سواء كان الحلف من أهل القتيل أو المدعي عليه الشاهد : سماع (أيمن) في جمع (يمين).

(٢) البيت من مشطور الرجز ، بلا نسبة في اللباب ٣٨١/١ ، ولأبي النجم في الكتاب ٢٢/١ والخصائص ٣٨٦/٣ ، المنصف ٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٩ ، ويروى : (يبرى لها) أي يعرض ، وهو في صفة الراعي وإبله ، الأيمن : جمع يمين ، وأراد جهة اليمين والأشمل : جمع شمال وأراد جهته ، والشاهد فيه (أيمن) حيث استشهد به الكوفيون على أنه جمع .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨.

(٤) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٦٥ بلفظ :

وَعَرَسُوا سَاعَةً فِى كَبْثِ أَسْنِمَةٍ *** وَمِنْهُمْ بِالتَسْوَمِياتِ مُعْتَرَكُ

وهو من شواهد إصلاح الخلل ص ١٩٣ ، ولسان العرب مادة (ع رس) ، جمهرة اللغة ٨٥٢ ، تحقيق د/رمزي البعلبكي ، بيروت ١٩٨٧م ، والشاهد قوله قوله:(أسنمة) حيث استعمل لفظ أفعل في الواحد ، وفيه دليل على عدم صحة من قال أن (أفعل)لا يستعمل إلا فى الجمع .

(٥) إصلاح الخلل ١٩٣.

(٦) اللسان مادة(ذ ر ح).

(٧) معجم ما استعجم ١٤٩/١ ، ١٥٠.

وفي معجم البلدان : " وهو من غريب الأبنية ؛ لأن سيبويه قال : ليس في الأسماء والصفات : أفعل يفتح الهمزة " [١]

كما حكي من كلامهم (أصبع) و(أبلم) علي مثال وزن(أسنمة) [٢]، وورد (أذرح) في قول الشاعر :

٧٠- **فَشَدَّ إِصَارَ الدِّينِ أَيَّامَ أَذْرُحِ *** وَرَدَّ حُرُوباً قَدْ لَقَحْنَ إِلَى عُقْرِ**[٣]

وأما ما استدلوا به من قول الشاعر :

٧١- **فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ *** بِمَقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ**

فـ (أيمن) في البيتين ليست هي المقسم بها عند البصريين[٤].

أما قولهم : أن (أيمن الله) جمع وأن الألف ألف قطع فالجواب عنه أنه لو كانت ألف جمع لم تكسر ؛ لأنَّ ألف الجمع لا تكسر، وإنما تجئ مفتوحة نحو: أفلس ، وأما ألف القطع فإنها تكون: مكسورة ، ومفتوحة ، ومضمومة ، وساكنة[٥] .

المذهب الثالث : مذهب الزجاج ، والرمانى:

نسب للزجاج والرمانى أن(أيمن) حرف جر ، وقد وصف أبوحيان ذلك بالشذوذ [٦].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في (أيمن) من حيث الإفراد والجمع على المذاهب:

الأول : وهو مذهب سيبويه ، ويونس ، والمبرد، وغيرهم وجمهور البصريين ، وعليه الشيخ ابن إياز – رحمه الله –

وهو أن أيمن اسم مفرد ، وهمزته همزة وصل مفتوحة .

الثاني : وهو رأي الكوفيين ، والزجاج ، والسيرافي ، أن (أيمن) في القسم جمع يمين والهمزة فيها للقطع .

---

(١) معجم ما استعجم ١٨٩/١ ، ١٩٠.

(٢) معجم ما استعجم ١/ ١٥٠.

(٣) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٩٧٤/٢ ، تحقيق د/ عبدالقدوس أبوصالح دمشق ١٣٩٣هـ ، وهو من شواهد إصلاح الخلل ص ١٩٣ ، لسان العرب مادة : (ع ق ر) ، المخصص ١٢٣/١٦ ، والشاهد فيه قوله : (أذرح) على وزن(افعل) حيث استعمل لفظ المفرد أفعل خلافاً لمن قال بأنه لا يستعمل في المفرد .

(٤) إصلاح الخلل ص ٢٠٥.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٩)٣٨٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣١٢/٢.

(٦) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٥٦/٤ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١١٨/١.

الثالث : ما نسب للزجاج والرماني وهو أن (أيمن) حرف جر .

وأرى أَنَّ ما ذهب إليه ابن إياز متابعا سيبويه وجمهور البصريين هو القول الأولى بالترجيح، وذلك لقوة ما ستدلوا به على مذهبهم ، فالسماع يؤيد ما ذكروه من تصرف العرب في لفظ (أيمن) بكسر همزته وحذفها وفتح عينه.

ولو كانت همزته للقطع لم يجز فيها هذا التصرف ، كما أن ورود فتح عينه يؤكد كونه من قبيل المفرد ؛ إذْ ليس في الجموع وزن (أفعل) بفتح العين .

obeikandl.com

٢٠- الخلاف في بنية حرف التعريف.

حرف التعريف حرف مهمل واتصاله بالاسم لا يؤثر إلا في مدلوله ، إذْ ينقله من النكرة إلي المعرفة ، وهو أحد الأدلة الظاهرة علي اسمية ما اتصل به [١] .

وقد اختلف العلماء في تحديد بنيته علي أقوال ستأتي خلال دراسة هذه المسألة.

يقول ابن إياز- رحمه الله - في ذلك:

"... وأما همزة لام التعريف فذهب سيبويه إلي أنها للوصل واللام وحدها للتعريف وذلك لوجوه منها :

الحمل علي الظاهر وهو سقوط الهمزة في الدرج ، ومنها أن علم التنكير علي حرف واحد وهو التنوين في (صه) وبابه ، فالقياس أن يكون علم التعريف الذي هو فرعه ومقابلة كذلك .

ومنها أن العامل يتخطاه فيعمل فيما بعده كقولك بالرجل ، وليس في العربية حرف علي حرفين غير زائد يتخطاه العامل .

ومنها أن حرف التعريف ممتزج بما عرفه كالجزء منه ، ولهذا جمعوا بين الرجل ورجل في قافيتين ولم يعدوه إبطاء .

وذهب الخليل إلي أن حرف التعريف في الأصل علي حرفين الهمزة واللام لكن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال ،وأقول الذي يبطل هذا أنه علي خلاف الظاهر... "[٢] .

من خلال هذا النص يتضح أنّ الشيخ جمال الدين ابن إياز قد اختار الرأي القائل بأن اللام للتعريف والهمزة جئ بها للتوصل إلي النطق بالساكن ، وذلك حيث أقام الأدلة علي ذلك الرأي وصرح بإبطال ما سواه .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في تحديد بنية حرف التعريف على أراء:

الرأي الأول : اللام وحدها للتعريف ، والهمزة جئ بها توصلاً للنطق بالساكن ، ونسب إلي سيبويه [٣]، وأكثر الكوفيين [٤]، وصححه الزجاجي [٥]، وقال به ابن جني[٦] .

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٠ .

(٢) الحصول في شرح الفصول ص٢/٧٩٧

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٦٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٧.

(٥) اللامات ص ١٨ ، تحقيق د. مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٦٩م.

(٦) المنصف لابن جنى ص ٩٥ . تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ ، ١٩٦٠ م ، مصطفى البابي الحلبي .

واختاره المالقي [١]، وعزاه المرادي للمتأخرين [٢].

واستدلوا علي ذلك بأدلة منها:

أولا : يقول ابن يعيش : والدليل علي صحته نفوذ عمل الجار إلي ما بعد حرف التعريف ، وهذا يدل علي شدة امتزاج حرف التعريف بما عرفه .

وإنما كان كذلك لقلته وضعفه عن قيامة بنفسه ولو كان علي حرفين لما جاز تجاوز حرف الجر إلي ما بعده [٣].

ومما يدل علي شدة امتزاج اللام بالكلمة كأحد حروفها سكونها [٤] ، مع إدغامها في أربعة عشر حرفاً من حروف الهجاء [٥].

ثانياً : أنَّ اللام في التعريف نقيض التنوين ؛ لأن التنوين دليل التنكير كما أن اللام دليل التعريف فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك المعرف حرف واحد[٦] .

وإن كان هذا الدليل لا يلزم ؛ لأن (لا) الجنسية من علامات التنكير وهي علي حرفين فهلا حمل المعرف عليها [٧] ، كما أن حمل النقيض علي النقيض غير لازم ، فلام الأمر حرف واحد ، وليس بلازم أن يكون النهي – وهو نقيضه – كذلك .

ثالثا : ومما استدل به الزجاجي أن اللام وجدت في غير هذا الموضع وحدها تدل علي المعاني نحو لام الملك والقسم والاستحقاق والأمر ، ولم توجد ألف الوصل في شئ من كلام العرب تدل علي معني[٨] .

ودليل الزجاجي كان يتوجه لو كان الخلاف في حرف التعريف بين أن تكون اللام وحدها، أو الهمزة وحدها هي حرف التعريف لكن الواقع غير ذلك ، فالزجاجي يوجه دليله إلي من يقول بأن الألف واللام معاً للتعريف .

---

(١) رصف المباني ص ٧١.

(٢) الجنى الداني ص ١٣٨.

(٣) شرح المفصل ١٨/٩.

(٤) علل العلماء لسكون اللام بأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء ، وضمها لا نظير له ، حاشية الخضري ٨٤/١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

(٥) توجيه اللمع ص ٣١٦ ،و جواهر الأدب ص ٣٧٨.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩.

(٧) شرح الأشموني ٢٨٤/١.

(٨) اللامات ص ١٨ بتصرف.

– هذا وقد نُسب إلي سيبويه أن المعرف هو اللام فقط [١]، والظاهر من مذهبه أن (أل) كلها للتعريف ، يقول : والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم والرجل والناس [٢].

ولعل قوله : وإنما هي حرف بمنزلة قولك(قَدْ)و(سَوْفَ) [٣] أكثر صراحة في الدلالة علي ذلك ،وهو بذلك لا يوافق رأي الخليل السابق ، فإنه قد صرح أن الألف هنا للوصل ، قال : " وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء " [٤].

الرأي الثاني:

(ال) حرف ثنائي للتعريف ، والهمزة فيه للقطع :

ونسب للخليل [٥]، كما نسب لابن كيسان [٦]، والكوفيين [٧]، وصححه ابن مالك [٨]، وابن هشام[٩] ، وحكي ابن جني عن الخليل أنه كان يسميها (ال) كقولنا : (قد) وأنه لم يكن يقول : الألف واللام كما لا يقال في (قد) القاف والدال[١٠] .

واستدلوا علي ذلك بما يلي :

أولاً : جواز الوقف عليها وقطعها عن ما بعدها ، نحو قولك عند التذكر: ألي إذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره [١١].

ومن ذلك قول الشاعر :

٧٢- يا خَلِيلَيَّ أَرْبِعَا واسْتَخْبِرَا الـ * مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الحِلالِ**

مِثْلَ سَحْقِ البُرد عَفي بَعْدَه الـ * قطرُ مَغْناهُ وَتأويبُ الشَمَالِ [١٢].**

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٦/١.

(٢) الكتاب ١٤٧/٤.

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) سر صناعة الإعراب ٣٣٣/١.

(٦) همع الهوامع ٢٥٧/١.

(٧) الصاحبي ١٢٦.

(٨) شرح التسهيل ٢٥٤/١.

(٩) أوضح المسالك ١٦١/١.

(١٠) سر صناعة الإعراب ٣٣٣/١.

(١١) الكتاب٣٢٥/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣.

(١٢) البيتان من الرجز لعبيد بن الأبرص وهما في ديوانه ص ٥١ ، تحقيق د/ حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٧م ، والمنصف ص ٩٠ ، و الخصائص ٢٥٥/٢ ، واللباب ٤٩٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٥٩/١ ، شرح الأشموني ٢٨٣/١ .

فقطعه (أل) عما بعدها وجعلها آخر المصراع الأول دليل على أنها كلمة برأسها ، إذ لا يوقف على ما كان من حرفين ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لم يجز فصلها عما بعدها ولاسيما واللام ساكنة ، والساكن لا ينوي به الانفصال [١].

ويقوى هذا – أيضاً – قول الشاعر :

٧٣- دَعْ ذا وَعَجِّل ذَا وَأَلْحِقْ ذَا بِذَلْ * بِالشَّجْمِ إنَّا قد مَلِلْنَاهُ بَجَل[٢].**

فإفراده (أل) وإعادته إياها في البيت الثاني يدل من مذهبهم علي قوة اعتقادهم لقطعها فصار قطعهم (أل) وهم يريدون الاسم بعدها كقطع النابغة (قد) وهو يريد الفعل بعدها وذلك قوله:

٧٤- أفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابنا * لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ [٣].**

وقد رد هذا الدليل بأمرين:

أحدهما : أنه قد جاء في الشعر الفصل بين الكلمة وما هو منها ، وجاءوا بتمامه في المصراع الثاني [٤].

ولم يحكم فيها بالانفصال وذلك نحو قول الشاعر:

٧٥- وَغَرَّرتني وزَعَمَتْ أنّـَـ * ـكَ لابنُ بالصَّيْفِ تَامِرُ[٥]**

= اللغة : أربع القوم : إذا أتوا في الربيع ، الدارس : الذي محيت آثاره ، الحلال : جمع حلة وهم القوم النزول ، سحق البرد : الثوب البالي ، عفى : درس ومحيت آثاره ، الشمال : ريح تأتي من الشمال ، والشاهد : موضح بعده .

(١) سر صناعة الإعراب : ٣٣٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩.

(٢) البيت من الرجز وينسب لذي الرمة وهو غير موجود في ديوانه وينسب لغيلان بن حريث الربعي ، وهو في الكتاب ٣٢٥/٣ ، تحصيل عين الذهب ٢٦٦ ، المقتضب ٢٢٢/١ ، ما ينصرف ومالا ينصرف ١٥٧ ، تحقيق د/هدى محمد قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الثانية ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م ، الهمع ٣٥٧/١ . مللناه : من الملالة وهي السأم والضجر ، بجل : حسب والشاهد موضح أعلى .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ١٤٣ ، المقتضب ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ ، الجنى الداني ١٤٦ ، شرح الكافية للرضى ٣٢٢/١ ، التصريح ١ /١٤٩ ، ٣٦٩/٤ ، الخزانة ١٩٧/٧ .

اللغة : أفد : دنا واقترب ، الشاهد : قطع "قد" وهو يريد الفعل بعدها والتقدير : وكان قد زالت .

(٤) ويسمى هذا البيت المدور والمداخل والمدمج : العمدة لابن رشيق ١٧٧/١ ، تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، الثانية ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥م ،المعجم المفصل في الأدب ٢٣٧/١.

(٥) البيت من مجزوء الكامل للحطيئة في ديوانه ص٣٣ ، الخصائص ٢٨٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش١٣/٦،ورصف المباني صـ٧٢

اللغة : غررتني . خدعتني وأطمعتني ، تامر: كثر تمره ، لابن : كثر لبنه.

الشاهد : الفصل بين الكلمة وما هو منها في أنك.

وإذا جاء هذا في نفس الكلام كان ذلك فيما جاء لمعني أولي ، قاله العلامة ابن جني.[1]
والآخر: كما رده بأن الهمزة لما لزمت اللام لسكونها وكثر اللفظ بها صارت كالجزء منها من جهة اللفظ لا المعني ، وجرت مجري ما هو علي حرفين نحو : (هل) ، و(بل) فجاز فصلها في بعض المواضع لهذه العلة [2] .

ثانياً : ويؤكد ثنائية حرف التعريف ، وأن الهمزة فيه للقطع أنهم أثبتوا هذه الهمزة بحيث تحذف همزات الوصل البتة ، وذلك نحو قوله – تعالي – :(قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ) [3] وقوله : (قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ)[4] وقوله : (ءَآللَّهُ خَيْرٌ) [5]

ولم نر همزة الوصل تثبت في نحو هذا ، إذا كان حقها الحذف كما في قوله : (أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا) [6] وقوله : (أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ) [7][8].

كما يؤكد ما سبق قطع هذه الهمزة في بعض المواطن نحو قوله في النداء : يا أله وفي القسم ها أله ،وقول الشاعر :

٧٦- ولا يُبَادر في الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا * أَلقِدْرَ يُنزِلها بغير جِعَالِ**[9]

وقول الآخر :

٧٧- أوْ مَذْهبٌ جُدَدٌ عَلَي أَلوَاحِهِ * أَلنَّاطِقُ المزبُورُ والمَختُومُ** [10]

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٤٠/١ ،رصف المباني ٧٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٤٠/١ ، شرح المفصل ١٨/٩، ١٩ .

(٣) من الآية (١٤٣:١٤٤) سورة الأنعام .

(٤) من الآية سورة يونس (٥٩).

(٥) من الآية سورة النمل (٥٩).

(٦) من الآية (٨) سورة سبأ.

(٧) آية (١٥٣) سورة الصافات .

(٨) سر صناعة الإعراب ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، التصريح بمضمون التوضيح٤٨٤/١ ، ٤٨٥.

(٩) البيت من الكامل ينسب للبيد وليس في ديوانه ، وينسب لحاجب بن زرارة ، وهو في : الكتاب ١٥٠/٤ ، تحصيل عين الذهب ٥٥٧ ، لسان العرب(ج ع ل)، الكامل للمبرد ٧٥/٣ ، تعليق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون .

الجعال : ما تنزل به القدر من خرقة وغيرها ، وذلك كناية عن الشره إلى الطعام .

الشاهد : قطع همزة الوصل.

(١٠) البيت من الكامل ينسب للبيد وهو في ديوانه ص ٤٨ ، الكتاب ١٥١/٤ ، مجالس ثعلب ٢٣٢/١ ، الخصائص ٩٣/١ ، برواية المبروز ، لسان العرب "ب رز" .

اللغة : المذهب كل ما كتب بالذهب ، جدد : جمع جدة وهو وجه الأرض ، المختوم : الخفي الدارس ،

الشاهد : قطع همزة الوصل في (الناطق) .

وقد ضعف هذه الدليل أيضا.

يقول ابن جني : وأما قوله سبحانه : (ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ) ، وقوله : (ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ) فإنما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة التباس الاستفهام بالخبر[1] .

كما ضعف استدلالهم بنحو : (يا ألله)،و(ها الله)؛ لأن ذلك من خواص الاسم الأعظم فقد اختص بقطع همزته دون غيره ؛ لكثرة الاستعمال ولتعظيمه ، لذا فقد انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره ودخول حرف النداء عليه مع الألف واللام [2].

أو أنه لما كثر في كلامهم ، وكانت الألف واللام لا يفارقانه ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف [3].

وإذا جاز قطع همزة الوصل التي لا اختلاف بينهم فيها نحو قول الشاعر :

٧٨- **أَلَا لَا أَرَي إِثْنَينِ أَحْسَنَ شِيمَةٍ *** عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِى وَمِن جُمْلِ**[4]

وقول الآخر :

٧٩- **إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَينَ سِرٌّ فَإِنَّهُ *** بِنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الحَدِيثِ قَمِينُ** [5]

فلأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلف في أمرها وهي مفتوحة – أيضاً – مشابهة لما لا يكون من الهمز إلا قطعا ، نحو همزة أحمر وأصفر ونحوها أولي وأجدر [6]

ثالثاً : ذكر ابن مالك : أن القول بثنائية (أل) فيه سلامة من وجوه كثيرة مخالفة للأصل منها :

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٤٠/١.

(٢) رصف المباني ٤٣ .

(٣) الكتاب ١٩٥/٢.

(٤) البيت من الطويل لجميل بثينة في شرح ديوانه ص ٧٨ ، و النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ٥٢٥، تحقيق د/ محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م ، و البغداديات ٥٠٢ ، المحتسب ٢٨٤/١ ، ضرائر الشعر ٤٢ ، لسان العرب (ث ن ى)،التصريح ٣٥٧/٥ ، الخزانة ٢٠٢/٧ .

اللغة : حدثان الدهر : صروفه وهموهه ، جمل : اسم امرأة .

الشاهد : قطع همزة الوصل في اثنين.

(٥) البيت من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢ ، النوادر برواية : إذا ضيع الاثنان سر-ص ٢٠٤ ، الضرائر للألوسي ص ٩٢، لسان العرب (ق م ن) ، شرح المفصل ١٩/٩.

اللغة : قمين جدير وخليق.

الشاهد : قطع همزة الوصل في (الإثنين).

(٦) سر صناعة الإعراب ٣٤٢/١

١- تقدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

٢- وضع كلمة مستحقة للتصدير علي حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك .

٣- افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك [١].

الرأي الثالث :

حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ،ونسب إلي المبرد [٢].

والحجة في ذلك أنها جاءت لمعني ، وأولي الحروف بذلك حرف العلة ، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت كهمزة التكلم والاستفهام ، وإن اللام تغير صورتها في لغة حمير [٣].

وضعف هذا الرأي لأمور:

أولاً : قوله : وأولي الحروف بذلك حرف العلة غير دقيق ؛ لأن الهمزة ليست من حروف العلة مع ما بينهما من وشائج وصلات، يقول الرضي : وحروف العلة هي الألف والواو والياء [٤].

ثانياً : قوله : وحركت لتعذر الابتداء بالساكن " مفهومه أن الأصل فيها السكون وغير معهود أن يلتقي ساكنان في بداية الكلمة بل ذلك مستحيل ، أضف إلي ذلك أن الساكن في بداية الكلمة يفتقر في النطق به إلي همزة وصل فإذا أدخلنا هنا همزة أخري زاد الآمر تخليطاً واضطراباً .

ثالثا : وإذا كانت الهمزة وحدها للتعريف فأين المعرف إذاً عند سقوطها في درج الكلام.

هذا وإن كان قد نسب للمبرد ما مر من أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها وضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، إلا أنه قد صرح في المقتضب برأيه والذي ظاهره يوافق سيبويه من أن المعرف (أل) والألف فيها للوصل ، فقال : ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف [٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٩٩.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٣ ، حاشية الخضري ٨٤/١.

(٣) التصريح ٤٨٥/١ .

(٤) شرح الشافية ٦٧/٣، ٦٨.

(٥) المقتضب ٢٢١/١.

- **من خلال ما سبق يتضح أنّ** النحاة اختلفوا في المعرف من لفظ (أل) على أربعة مذاهب:

أولاً: أن اللام وحدها هي المعرفة والهمزة للوصل ، وهو قول سيبويه.

ثانياً: أن المعرف هو الألف واللام معاً لكن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال .

ثالثاً : أن حرف التعريف هو الألف واللام معاً ، والهمزة فيه للقطع.

رابعاً : الهمزة وحدها هي المعرفة.

والفارق بين ما ذهب إليه الخليل ، وبين ما ذهب إليه القائلون بثنائية حرف التعريف هو أن الخليل يرى أن قطع همزته بحسب الأصل ، وغيرها إلى الوصل كثرة الاستعمال. وهؤلاء يرون أنها مقطوعة في الأصل والحال.

والفارق بين المذهبين غير جوهري فيما نحن بصدده من الخلاف فمذهبهما يكاد يكون مذهباً واحداً.

وأري أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً سيبويه في لفظ (أل) ، من أن اللام وحدها هي المعرفة والهمزة فيه للوصل هو الرأي الراجح وذلك :

- لقوة ما احتج به ابن إياز وسلامته من الاعتراض كما أنه بهذا القول يمسك بطرفي المسألة ، فلا يغفل التلازم بين الهمزة واللام ، كما أنه لا يغض الطرف عن سقوط الهمزة في الدرج فهي زائدة زيادة لازمة ، شأنها في ذلك شأن لزوم حرف التعريف لـ (الذي) وأخوته .

أما ما ذهب إليه القائلون بثنائية حرف التعريف فإن جميع ما استدلوا به لم يسلم من المناقشة والاعتراض بخلاف ما استدل به ابن إياز ، فإنه لم يعترض عليه أحد – فيما أعلم – .